بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية : العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم : التاريخ

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: 32032558

مراكز فكر الاحتلال الإسرائيلي (التطور التاريخي، الأنواع، أبرز النماذج) 1948م–2014م

دراسة تاريخية تحليلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د) في تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالب:

أحمد بن ناصر

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	عبد القادر خليفي	أستاذ محاضر	محمد بوضياف – المسيلة	رئيسا
2	حسين محمد الشريف	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف – المسيلة	مشرفا ومقررا
3	إسماعيل تاحي	أستاذ محاضر	محمد بوضياف – المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1442هـ–1443هـ/2021م–2022م

شكر وتقدير

مع خروج هذا العمل في صورته الحالية أحمد الله على توفيقه وكرمه الذي رأيت منه شيئا عجيبا طيلة مراحل دراستي وأعترف أن لا حول لي ولا قوة في كل النجاحات التي حققتها، هو فضل الله على عبده الضعيف.

كما أجد نفسي مدينا بالشكر للكثير من الأشخاص، الذين لا تسعهم صفحة واحدة، لذلك أشكر كل من كان سندا لي في رحلتي الجامعية وصولا إلى إعداد هذا البحث، وأخص بالذكر:

من قدموا لي يد العون والمساعدة في جميع مراحل إعداد البحث وعلى رأسهم:

– أستاذي المشرف: أ.د. حسين محمد الشريف، الذي آمن بموضوع البحث ودعمني بتشجيعاته ونصائحه وإرشاداته طيلة المرحلة الماضية.

– أخص بالشكر السيد خالد أبو آمنه وهو من فلسطينيي الداخل المحتل عام 1948م على مساعدته التي كان لها أثر بالغ في نفسي رغم بساطتها.

وكذا أشيد بمن كان لهم الفضل بعد الله في نجاحي خلال سنوات دراستي الجامعية:

– أساتذتي في جامعة البليدة 2 عامة، وعلى وجه الخصوص الأستاذ تلمساني بن يوسف وزوجته الأستاذة شتوان نضيرة وكذا الأستاذ بنيلي لخضر.

– أساتذتي في جامعة المسيلة كل باسمه ومقامه، وأنوه خاصة بالأستاذ عيسى بن قبي.

أخيرا.. أشير إلى المساعدة التي قدمها لي بعض الباحثين والشباب في مرحلة اختيار الموضوع، إذ كنت مهتما في البداية بدراسة بعض مراحل تاريخ الجزائر بعد الاستقلال قبل أن أغير الموضوع، وأذكر منهم الأساتذة محمد أرزقي فراد، ريمة أوشن، جلال خشيب ومحمد لعريبي، وكذا الشباب أمثال توفيق علوطي، روابحية العباس، فارس رجيمي وغيرهم الكثير.

إهداء

إلى أمي وأبي.. منبع الحب والسند في كل زمان ومكان

إلى إخوتي وأهلي.. الداعمين بكل قوة

إلى الأصدقاء والزملاء.. رفاق الدرب

إلى طلبة العلم والباحثين.. الحاملين لهموم الأمة.. أصحاب الهمم العالية

إلى شباب الحراك الشعبي.. شركاء القضية.. العاملين لحفظ أمانة الشهداء وبناء جزائر أفضل

إلى شباب الربيع العربي.. الثائرين في وجه الظلم والاستبداد

إلى المجاهدين المرابطين في بيت المقدس وأكنافه.. المقاومين رغم الخذلان من القريب والبعيد

إلى كل مجاهد في سبيل الله.. مدافع عن الدين.. ناصر للحق.. طالب لنهضة هذه الأمة

إليكم جميعا.. أهدي هذا العمل

مقدمة

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مقدمة:

إن إلقاء نظرة واسعة على تاريخ الأمم والحضارات يكشف لنا أن لكل أمة مراحل تعيش فيها حالة من الازدهار والرقي الحضاري بينما تمر عليها فترات أخرى تعرف خلالها التقهقر والتخلف، وهذا القانون العام لم تحد عنه الأمة العربية الإسلامية، إذ عاشت خلال العصور الوسطى أزهى مراحلها وبلغت من الحضارة ما عجزت عنه أمم أخرى في زمانها، كما فتحت البلدان الشاسعة في مشارق الأرض ومغاربها، إلا أن هذا الوضع تغير تدريجيا، حتى تكبد العرب والمسلمون باختلاف انتماءاتهم السياسية والطائفية الكثير من الخسائر ولحقت بهم هزائم عدة فقدوا فيها جزء مما كسبوه سابقا.

لعل من أخطر الهزائم التي لحقت بالعرب والمسلمين كانت عندما نجحت الصهيونية في التوغل داخل فلسطين، خاصة بعد تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية في 1897م والتي كثفت من نشاطها في العقود الأولى من القرن العشرين، لتظهر ثمار مساعيها هذه في 1948م بإعلان قيام الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية وتبدأ بذلك مرحلة جديدة من تاريخ المنطقة العربية، عرفت تاريخيا بمرحلة الصراع العربي-الإسرائيلي الذي أدخل المنطقة في سلسلة من الحروب والانتفاضات تخللتها موجات من تطبيع العلاقات.

ألقى هذا الصراع بآثاره على مجالات شتى حيث تخطت الجانب العسكري إلى السياسي، العلمي، الثقافي وحتى الفني، إلا أن الدراسات العربية المتوفرة ركزت على بعض جوانب الصراع وأهملت أخرى، ومن أبرز الجوانب المهملة نذكر مراكز الفكر الإسرائيلية والدور الذي لعبته خلال هذه المرحلة، لذلك نرى أنه من المفيد المساهمة في تدارك هذا النقص من خلال إعداد مذكرة ماستر بعنوان "مراكز فكر الاحتلال الإسرائيلي (التطور التاريخي، الأنواع، أبرز النماذج) 1948م-2014م - دراسة تاريخية تحليلية" والتي نحاول الإجابة فيها على **الإشكالية العامة** التالية: **ما هي أنواع ومراحل تطور مراكز فكر الاحتلال الإسرائيلي منذ تأسيسه وصولا إلى أبرز نماذجها في 2014م؟**

التساؤلات الجزئية:

انطلاقا من الإيمان بمبدأ أن القضايا الكبرى يصعب احتواء مختلف جزئياتها عند معالجتها دفعة واحدة قررنا تقسيم هذه الإشكالية العامة إلى تساؤلات جزئية، وذلك حتى يسهل التعامل معها والإجابة عليها، لتشكل هذه الإجابات عند تجميعها لاحقا رؤية أوضح لحل إشكالية البحث، وبالتالي نرى من المفيد الإجابة مثلا عن:

- ما المقصود بمراكز الفكر؟
- كيف تطورت هذه المراكز تاريخيا لتصبح ظاهرة عالمية؟
- فيم تتمثل آليات، ظروف وأسباب انتشارها داخل الاحتلال الإسرائيلي؟
- هل تنقسم المراكز الإسرائيلية إلى أنواع ؟ ما هي؟ وما أبرز نماذجها؟

حدود البحث:

من خلال الإشكالية العامة والتساؤلات الجزئية يمكننا الملاحظة بوضوح أن:

الإطار الجغرافي للدراسة يشمل الجزء الأكبر من مناطق فلسطين التاريخية وهي الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي سواء منذ 1948م أو 1967م وحتى المستوطنات الإسرائيلية الواقعة في الضفة الغربية، مع استثناء غزة وأجزاء من الضفة الغربية نظرا لوقوعها تحت سلطة الفلسطينيين، كما نشير إلى أننا تجاوزنا في بعض الأحيان هذا الإطار العام لأسباب وجيهة.

الإطار التاريخي لهذا البحث يشمل مرحلة بالغة الأهمية من التاريخ المعاصر للمنطقة العربية والتي تبدأ من سنة 1948م التي شهدت قيام الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية وحتى 2014م حيث وقعت الحرب الإسرائيلية على غزة وأطلقت عليها فصائل المقاومة الفلسطينية اسم "معركة العصف المأكول" بينما أسماها الإسرائيليون "الجرف الصامد" والتي اعتبارها الكثير من المحللين نقطة تحول في الصراع مع الاحتلال لما شهدته من نجاحات كبرى للمقاومة وتسببت في تراجع هيبة جيش الاحتلال.

دوافع اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع للدراسة دون غيره من مئات المواضيع الأخرى جاء استجابة لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية،

اما الدوافع الذاتية تتمثل أساسا في الآتي:

– أنا شاب من جيل عايش الكثير من الأحداث الاستثنائية في تاريخ المنطقة العربية، إلا أن أعمقها أثرا في صنع شخصيتي وصياغة اهتماماتي كانت ما عرف إعلاميا وجماهيريا تحت اسم "ثورات الربيع العربي" التي انطلقت شرارتها من تونس لتنتشر من المحيط إلى الخليج حتى وصلت آثارها إلى الجزائر في 2019م من خلال "الحراك الشعبي"، فبعثت هذه التحولات الأمل في غد أفضل، أكثر عدلا وحرية، دون ظلم واستبداد، قبل أن تعرف موجة من الانكسارات والتراجع فلم تتحقق –حتى الآن– أغلب هذه الشعارات التي نادت بها الجماهير العربية، وهذا الوضع دفعني دائما للبحث في أسباب ذلك والسبل لتجاوزها، ودراسة مراكز الفكر جاءت ترجمة لهذه الرغبة.

– نشأت مثل بقية الجزائريين في بيئة تعتبر القضية الفلسطينية مركزية إسلاميا وعربيا، فتفاعلت طيلة السنوات الماضية مع الأحداث هناك وعشت أجواء الحروب في 2006م، 2008م، 2012م، 2014م وأخيرا معركة سيف القدس في 2021م، غير أن هذا التفاعل لم يتجاوز إطار المتابعة والتفاعل إلى التأثير الفعلي في خدمة القضية، لكن منذ سنوات زادت رغبتي من أجل المساهمة في مقاومة الاحتلال، خاصة في جانبها العلمي، وقد جاء هذا البحث استجابة لذلك.

رغم ما سبق ذكره فإن الدوافع الموضوعية كانت أبرز ما شجعني على البحث، وهذا لمجموعة من العوامل أختصرها كما يلي:

– دخل الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي عقده الثامن إلا أننا مازلنا نجهل عنه الكثير في عدة ميادين، من أهمها الميدان المعرفي الذي تنشط ضمنه مراكز الفكر، فبنظرة سريعة على الدراسات العربية حول الموضوع نكتشف أن المكتبة تعيش فقرا وحاجة يجب العمل على سدها، وهذا الجهل بالاحتلال أنتج عند العرب والمسلمين ردي فعل متضاربين، أولهما تضخيم قوته ومنحه قدرات قد لا يملكها في الحقيقة، مع جلد للذات باعتبارها عاجزة تماما عن مواجهته وهذا كان من الأسباب التي دفعت بعض الأنظمة العربية إلى التطبيع معه، وفي المقابل ظهر من احتقر قوة وحجم الاحتلال وهذا كان من الأسباب الرئيسية لهزيمة 1967م، غير أن كلا الموقفين مبنيان في الغالب الأعم على معلومات ناقصة وغامضة تنقصها الدقة والأمانة العلمية وتفتقد التجديد، وبالتالي نحن أمام واجب تحليل الاحتلال منهجيا وبناء تصورات سليمة حوله تمهيدا لبناء استراتيجية مناسبة لمواجهته.

– نجاح الاحتلال في تطبيع العلاقات الرسمية مع عدد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة طرح على الساحة السياسية العربية إشكالية كبرى حول كيفية نجاح المساعي الإسرائيلية في ترويض هذه الأنظمة، وهنا تبرز أهمية مراكز الفكر القادرة على المساعدة في دراسة الموضوع وكذا تحديد دور مراكز الفكر الإسرائيلية في هذا الاختراق وخاصة المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط والمنطقة العربية، كما أن تطبيع هذه الأنظمة مع الاحتلال الاسرائيلي وقد كانت – في سنوات سابقة– قائدة للنضال ضده يجعلنا في الجزائر أمام واجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب المصير ذاته وبناء استراتيجية وطنية موحدة لمواجهته (رسميا، أكاديميا، شعبيا)، وهذا البحث قد يخدم ذلك.

– رغم ما عرفته مختلف دول العالم من انتشار متسارع لمراكز الفكر وتنامي دورها في صنع السياسات تبقى الدول العربية والإسلامية تحتل مراتب متدنية في انتشار وفاعلية هذه المراكز، لذلك نحن أمام حتمية القيام بدراسة عدة نماذج عالميا لاكتشاف عوامل نجاحها والعمل على محاكاتها عربيا وهذا ما قد يتوفر في بعض النماذج الاسرائيلية.

– تشهد منطقتنا العربية في العقود الأخيرة الكثير من الأحداث والتحولات التاريخية، خاصة بداية من 2010م (ومنها الحراك الشعبي الجزائري في 2019م)، وهذا طرح عدة تساؤلات وإشكاليات في وجه قادة الفكر والسياسة من أجل إقامة أنظمة حكم تحقق تطلعات الشعوب، لكن يمكننا القول أن هذه العملية تعرف حتى الآن الكثير من العقبات، وهنا يجب علينا تجربة أساليب جديدة لتحقيق ذلك ومنها اختبار احتمالية أن يكون لمراكز الفكر دور في تذليل هذه العقبات ومعالجة مختلف التحديات.

أهمية وأهداف البحث:

– المساهمة الفاعلة مع كل أبناء الأمة العربية الاسلامية وأحرار العالم في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، وذلك بالعمل على إثراء المكتبة العربية وسد الفجوة المعرفية التي تعاني منها في الشؤون الاسرائيلية ورسم صورة موضوعية تعكس واقع مراكز الفكر الاسرائيلية وأدوارها، بعيدا عن التهويل أو التهوين وصولا إلى تقييم هذه التجربة لاستخلاص الدروس منها ومحاولة الاستفادة منها عربيا.

– المساهمة الإيجابية في تجاوز التحديات التي تواجه التحولات السياسية غير المسبوقة في المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة بعد الحراك الشعبي، وذلك من خلال التعرف على مراكز الفكر ودورها في صنع القرار حول العالم (مع التركيز على الاحتلال الإسرائيلي) بهدف الاستفادة من تجربة هذه المراكز وتقديم مجموعة من التوصيات للمستويات الرسمية والشعبية تمهيدا لمحاكاة أبرز هذه النماذج عربيا وجزائريا.

– تشجيع الأبحاث العابرة للتخصصات حيث أن من أبرز خصائص هذا الموضوع أنه يجمع بصفة أساسية بين ميداني التاريخ المعاصر والعلوم السياسية، وهذا الاختيار كان عن قصد وبعد اطلاعي على عشرات رسائل الماستر لقسم التاريخ في جامعة المسيلة، حيث لاحظت غياب هذا النمط من الأبحاث العابرة للتخصصات رغم أهميتها في رفع الكفاءة المنهجية والمعرفية للطالب وتحقيق نتائج بحثية قد لا تتمكن بحوث أخرى من بلوغها.

منهج البحث:

نظرا لكون الموضوع عابرا للتخصصات فمن الطبيعي أن تتعدد مناهج دراسته وكل ذلك بهدف بناء تصور موضوعي والوصول لنتائج أكثر دقة، ولهذا اعتمدنا أساسا على المنهج التاريخي الذي يسمح لنا بتتبع الأحداث والتطورات التاريخية المتعلقة بمراكز الفكر عموما والإسرائيلية على وجه الخصوص، وللتعامل مع هذه المعطيات التاريخية بأنسب طريقة ممكنة لجأنا إلى الاعتماد عدة مناهج مساعدة.

وهنا نشير إلى المنهج الوصفي الذي ساعدنا مثلا في عرض مراحل تطور النظام السياسي وكذا الأكاديمي للاحتلال، إضافة إلى المنهج النقدي الذي يبرز دوره بوضوح في الفصل الأول من البحث عند محاولتنا ضبط مفهوم مراكز الفكر والنظريات المتداولة في دراسة تطورها التاريخي حيث كان لزاما علينا إبراز مكامن القوة والضعف في هذه الأطروحات سعيا لبناء تصور أكثر نضجا، وفي المواضع ذاتها كانت المقارنة مؤثرة.

كما اعتمدنا على التحليل الذي يساعد في كشف أي تفاصيل كامنة خلف الظاهر والمعلن وتخمين الدوافع والخلفيات، وهنا نشيد بالدور المحوري الذي لعبه في النتائج التي توصلنا إليها عند دراسة أنواع مراكز الفكر، وأخيرا نشير إلى أهمية المعطيات الإحصائية في تذليل الكثير من العقبات نظرا لقوة الأرقام في إبراز التحولات التاريخية وقد ظهر ذلك عند دراسة التطور التاريخي لمراكز الفكر وحتى مراحل تطور مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية.

خطة البحث:

في سبيل الإجابة على الإشكالية العامة التي طرحناها والتساؤلات الجزئية المندرجة تحتها لجأنا إلى إعداد خطة بحث تتكون من ثلاثة فصول إلى جانب المقدمة التي نقدم فيها صورة شاملة عن الموضوع من مختلف جوانبه المنهجية وكذا خاتمة سنعرض فيها أبرز النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث مع تقديم بعض التوصيات التي نرى أهمية العمل بها والموجهة لجهات مختلفة، إضافة إلى فتح الباب لآفاق جديدة يمكن البحث فيها.

بعد هذه المقدمة ننطلق في فصول البحث، إذ أن الفصل الأول يحمل عنوان "مفهوم مراكز الفكر وتطورها التاريخي عالميا وإسرائيليا" فينقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث يبدأ بالحديث عن مفهوم مراكز الفكر، أين سنتطرق إلى أهم الآراء الواردة في ذلك مع التعليق عليها وصولا إلى تحديد التعريف الإجرائي الذي سنعتمده في دراستنا، لننتقل بعد ذلك إلى تتبع التطور التاريخي لمراكز الفكر حول العالم مع الإشارة إلى أبرز النظريات المقترحة لدراسة الظاهرة وكذا ذكر أبرز الملاحظات الموجهة لها، وبنفس الطريقة نقدم عرضا تاريخيا تفصيليا لانتشار مراكز الفكر داخل الاحتلال الإسرائيلي مع التركيز على مجالات بحث محددة لأهميتها.

مع نهاية هذه المعالجة لمفهوم مراكز الفكر وتطورها التاريخي عالميا وإسرائيليا ننتقل في الفصل الثاني الذي يحمل عنوان "أنواع مراكز الفكر الإسرائيلية وأبرز نماذجها الحكومية"، وينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول هو الأكبر حجما في البحث وسنتحدث فيه بالتفصيل عن أبرز المقترحات المقدمة لتقسيم مراكز الفكر –عالميا– إلى أنواع وكذا الإشارة إلى أهم الانتقادات التي تواجهها لنصل في الأخير إلى تقديم نموذجنا المقترح لتقسيم مراكز الفكر والمناسب لمجتمع مراكز الفكر الإسرائيلية ثم التفصيل في تعريف كل نوع وتحديد خصائصه التي تميزه عن غيره، أما المبحث الثاني من الفصل فخصصناه للتعريف ببعض النماذج البارزة من مراكز الفكر الحكومية الإسرائيلية وهذا يستوجب علينا قبل ذلك تقديم عرض تاريخي موجز لنشأة النظام السياسي الإسرائيلي وأبرز مؤسساته.

لنصل في الأخير إلى معالجة "هيكلة نظام التعليم العالي والبحث العلمي الإسرائيلي وأبرز مركز فكر جامعي" وهو الفصل الثالث من البحث والذي يتكون من مبحثين، المبحث الأول، سنتطرق فيه لنشأة وتطور نظام التعليم العالي والبحث العلمي الإسرائيلي مع الإشارة إلى الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لدراسته بشكل منفصل، لنصل بعدها إلى المبحث الثاني الذي قدمنا فيه تعريفا شاملا بأحد أبرز وأعرق مراكز الفكر الإسرائيلية وهو مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا وذلك باتباع التطور التاريخي للمركز وصولا إلى مظاهر نشاطه حاليا.

الدراسات السابقة:

إنتاج عمل أكاديمي يحقق الأهداف التي سبق ذكرها ويقدم الفائدة الأكاديمية المرجوة يستوجب اجتهادا في قراءة وتحليل العديد من المصادر والمراجع الخادمة للموضوع، وهذا ما حاولت الالتزام به منذ اختيار موضوع البحث قبل سنة من الآن (جوان 2021م)، وهذا بالاطلاع

على عشرات أوعية المعلومات بمختلف الأنواع (مصادر ومراجع) والأشكال (كتب، تقارير، مقالات، رسائل جامعية، قواميس ومواقع إلكترونية..).

من الملاحظات التي تجدر الإشارة إليها حول الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع قربا أو بعدا هي أن الدراسات العربية التي تركز اهتمامها على مراكز الفكر قليلة جدا، في حين أن هناك الكثير منها باللغة الإنجليزية، ومن أبرز الباحثين الذين اعتمدنا على كتاباتهم في ذلك نذكر جيمس ماكغان، توماس ميدفيتز ودونلد أبلسون، كما استفدنا من عدة مصادر إسرائيلية صادرة بالإنجليزية عن جهات رسمية ومراكز فكر، ومن أهم الأمثلة التقارير الصادرة عن مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والتمويل التابعة له والتي تحمل عدة إحصائيات ومعطيات لم تتوفر في غيرها من الدراسات، وكذا النسخة الإنجليزية من المواقع الإلكترونية الرسمية لمختلف مراكز الفكر والمؤسسات الإسرائيلية التي تتميز بالتنظيم ووفرة المعلومات وإمكانية تحميل عدة دراسات صادرة عنها، وهذا ما ساعدنا كثيرا في عملية البحث.

أما عربيا، ورغم شح الدراسات المتوفرة وندرة المتميزة منها حول مراكز الفكر عموما والإسرائيلية خصوصا، إلا أن هناك بعض الاستثناءات، حيث نشيد بكتابات الباحث مهند مصطفى الذي له عدة أبحاث حول المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية وعلاقتها بالجهات السياسية، كما نذكر الأعمال الصادرة عن "المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)" مثل "سلسلة أوراق إسرائيلية"، "تقرير مدار الاستراتيجي" و"مجلة قضايا إسرائيلية"، وكذا دليل "إسرائيل" العام الصادر عن "مؤسسة الدراسات الفلسطينية" والذي يحتوي عدة فصول مفيدة.

ومن أبرز الدراسات السابقة التي تجدر الإشارة إليها نظير مساهمتها الاستثنائية في إنجازنا للبحث:

– مهند مصطفى: المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية (المعرفة، السياسة والاقتصاد): وهو كتاب صادر عن مركز مدار سنة 2014م في حوالي 330 صفحة ومؤلفه من فلسطينيي الداخل (الأراضي المحتلة عام 1948م) وحائز على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة حيفا، وقد اعتمدنا عليه بشكل أساسي عند دراسة نشأة وتطور نظام التعليم العالي والبحث العلمي للاحتلال وكذا العلاقات الأكاديمية–السياسية.

توماس ميدفيتز: مراكز الأبحاث في أمريكا، ترجمة نشوى ماهر كرم الله: كتاب صدرت نسخته الإنجليزية في 2012م ثم ترجمته العربية سنة 2015م في 350 صفحة عن منتدى العلاقات العربية والدولية، وقد اعتمدنا عليه بصفة أساسية عند دراسة مفهوم مراكز الفكر وكذا تطورها التاريخي.

- James G. McGann: Think tanks and policy advice in the United States (Academics, advisors and advocates:

كتاب صدرت طبعته الأولى في 2007م، ومساهمته الأبرز كانت ضمن الفصل الثاني من البحث حيث ساعدنا على دراسة أنواع مراكز الفكر.

- Do think tanks matter ? Opportunities, Constraints and incentives for think tanks in Canada and the United States :

مقال صادر عام 2000م في مجلة "Global Society"ولقد اعتمدنا عليه في أكثر من موضع، خاصة عند دراسة التطور التاريخي لمراكز الفكر.

التحديات والصعوبات:

إن إخراج البحث في هذه النسخة جاء بتوفيق من الله أولا ثم بعد تجاوز الكثير من التحديات والعقبات التي بدأت منذ اللحظة الأولى عند محاولة تحديد الإشكالية وصياغة عنوان البحث، كما برزت أمامنا عدة تحديات أثناء إعداد كل مبحث، نذكر منها على وجه الخصوص:

– تحدي المصطلحات: إن الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي متعدد المجالات، ومن معاركه التي كانت دائمة الاشتعال هي "معركة المصطلحات" فالفرق شاسع بين تسمية الاحتلال "إسرائيل" (دون" ") وبين تسميته "الكيان الصهيوني" أو "الاحتلال الإسرائيلي" والفرق كبير أيضا بين "يهودا والسامرة" و"الضفة الغربية المحتلة" وكذا بين "جيش الدفاع الإسرائيلي" و"جيش الاحتلال الإسرائيلي" وبين "الإرهاب والتخريب الفلسطيني" و"الجهاد والمقاومة الفلسطينية" وغيرها من المعارك الاصطلاحية التي لا تقل خطورة وصعوبة عن غيرها من المعارك، ولتجاوز هذا التحدي انطلقت من إيماني بعدالة القضية الفلسطينية وأن جميع الأراضي التي سيطر عليها اليهود منذ 1948م هي تحت الاحتلال وكذا رفض مبدأ "حل الدولتين" و"الأرض مقابل السلام" مع التأكيد على أن هذا البحث جاء في سياق مقاومة الاحتلال ويتبنى كافة المصطلحات المعبرة عن ذلك ويرفض أي مصطلح للتطبيع معه، لكن في الوقت ذاته نؤكد على الالتزام بالموضوعية والإنصاف والحرص على عكس الواقع دون تغيير أو تحريف.

– تحدي المنهجية: من أكثر العقبات التي واجهتها في أغلب المباحث تعود إلى أن دراسة مراكز الفكر أكاديميا أمر حديث نسبيا على مستوى العالم والأمثلة العربية المساهمة في ذلك شبه غائبة وتعتبر غالبا مجرد نقل وإعادة صياغة للآراء الغربية حول الموضوع، وهذا أدى إلى ضعف المنهجيات المقترحة لدراسة مراكز الفكر ومواجهتها للكثير من الانتقادات، ولتجاوز هذا الضعف في منهجية الدراسة بذلت قصارى جهدي للاطلاع على أهم المقترحات المتوفرة وتحليلها واكتشاف مكامن الضعف فيها ثم العمل على إصلاحها أو بناء نماذج أخرى إذا تعذر الإصلاح، لكن في الوقت ذاته لا أجزم بصوابية كل ما ذهبت إليه وإنما تبقى محاولة يمكن نقدها والبناء عليها لإنتاج منهجية أفضل منها.

– تحدي الالتزام بالشروط الشكلية للمذكرة: هنا أشير إلى أنني اضطررت لحذف مبحثين كاملين من البحث رغم إنجازهما، أحدهما كان بعنوان "التقارير العالمية لتقييم مراكز الفكر وموقع المراكز العربية والإسرائيلية فيها" أما الآخر فجاء بعنوان "أبرز مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية"، وحذف هذين المبحثين جاء استجابة للشروط التي أعلنت عنها إدارة قسم التاريخ والمتعلقة بشكل المذكرة وعدد صفحاتها.

الفصل الأول

مفهوم مراكز الفكر وتطورها التاريخي عالميا وإسرائيليا

المبحث 01: مفهوم مراكز الفكر

المبحث 02: التطور التاريخي لمراكز الفكر عالميا

المبحث 03: التطور التاريخي لمراكز الفكر الإسرائيلية

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

المبحث 01: مفهوم مراكز الفكر

إن الدراسة المنهجية لموضوع البحث تستوجب بداية تحديد مفهوم "**مراكز الفكر– (Think Tanks)**"، غير أننا وبعد البحث والتدقيق وجدنا عائقين أمام هذه الغاية، الأول، هو هيمنة الرؤية الأنجلو–ساكسونية (خاصة الأمريكية) مع السعي إلى تعميمها عالميا رغم وجود اختلافات جوهرية بين الدول والثقافات حول العالم وهذا وضع مراكز الفكر برمتها أمام تهديد وجودي كما سيأتي معنا لاحقا، أما العائق الثاني الذي يعترض تحديد مفهوم "مراكز الفكر" هو أن حتى باحثي المدرسة الأنجلو–ساكسونية لم ينجحوا في تحقيق الإجماع حول مفهوم مشترك لمراكز الفكر، وتزداد هذه الاختلافات وضوحا خارج هذه المدرسة بسبب الخلاف حول الترجمة الصحيحة للمصطلح إلى اللغات الأخرى (مثل اللغة العربية في حالتنا) ما يجعل العوائق مضاعفة أمامنا، وهذا الوضع دفع البعض إلى اعتبار أن مراكز الفكر تعيش **معضلة اصطلاحية**[1] سنعرض بعض تفاصيلها في هذا المبحث، ثم نحاول تجاوزها بتعريف إجرائي لمراكز الفكر نعتمده مرجعا لنا في البحث، لكن قبل ذلك سنقدم عرضا موجزا حول تاريخ ظهور المصطلح.

أ– التطور التاريخي لمصطلح "مراكز الفكر– (Think Tanks)": إن الظهور الأول لعبارة "مراكز الفكر" كان في اللغة الانجليزية وبالضبط العامية الأمريكية، لكن بداية الاستعمال الواسع لها كان خلال الحرب العالمية الثانية للدلالة على غرفة اجتماعات محصنة من الهجمات، كان يلتقي فيها القادة السياسيون، العسكريون والخبراء الاستراتيجيون الأمريكان لمتابعة تطورات وخطط الحرب، كما استعملت عبارات أخرى للدلالة على المعنى ذاته مثل "**علب الدماغ– (Brain Boxes)**"[2].

لم يرد ذكر المصطلح في القواميس إلا مع حلول 1958م في قاموس أكسفورد، وكان يقصد به في تلك الفترة المراكز المتخصصة في الاستراتيجية والتخطيط العسكري ودعم القوات المسلحة التي ظهرت مع بداية الحرب الباردة وأبرزها مؤسسة راند الأمريكية التي تأسست في 1948م.

شهدت سبعينيات القرن العشرين ظهورا كثيفا ومتسارعا لمؤسسات متخصصة في أبحاث السياسة العامة حول العالم تطلق على نفسها تسمية "مراكز فكر" مما جعل التعريفات السابقة غامضة وغير شاملة، وهذا دفع الباحثين إلى إنتاج أبحاث أكاديمية متخصصة لدراسة الموضوع وتوضيحه بدقة، ومن أوائل هذه الأبحاث كانت على يد الأمريكي **بول ديكسون** بعنوان **(Think Tanks)** في 1971م[3].

ب– أبرز تعريفات "مراكز الفكر": رغم كثرة الباحثين وتعدد الدراسات حول مراكز الفكر بقي غموض المصطلح وتباين الآراء سيد الموقف، لذلك من الضروري عرض أهم التعريفات المتداولة في القواميس وبين الباحثين، ومنها ما يلي:

1– "مراكز الفكر" في القواميس والموسوعات: يعتبر **قاموس أكسفورد المختصر في السياسة والعلاقات الدولية** أنها مؤسسات متخصصة في إنتاج أبحاث السياسات لصالح جهات حكومية أو حزبية عبر تقديم الخيارات السياسية وتقييم السياسات وآثارها المتوقعة[4]، كما

[1] Juliana Cristina Rosa Hauk, What are 'Think Tanks'? Revisiting the Dilemma of the Definition, Brazilian political science review, vol. 11(2), 2017, P. 3

[2] Donald E. Abelson, Old world, new world: the evolution and influence of foreign affairs think-tanks, International Affairs, vol. 1(90), 2014, P. 127.

[3] ستيفن بوشيه، مارتن ريو: مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار، ط1، دار الفارابي ومؤسسة محمد بن راشد المكتوم، لبنان، 2009، ص 55.

[4] Garrett W. Brown & Iain McLean & Alistair McMillan, Oxford Concise dictionary of politics And international relations, Oxford University Press, 2018, PP. 1135-1136.

يذكر **قاموس بنغوين المتخصص في العلاقات الدولية** أنها معاهد أبحاث مستقلة التمويل، تهتم بدراسة قضايا العلاقات الدولية والسياسة الخارجة[5]، هذا كان غربا، أما شرقا فهناك اختلافات جوهرية، حيث تعرفها **موسوعة بايدو الصينية** بأنها معاهد بحث **عمومية** متعددة التخصصات بقيادة خبراء بهدف تقديم النصائح لصناع القرار وإنتاج النظريات، الاستراتيجيات وآليات تنفيذها، أما عربيا فتجدر الإشارة إلى أنه تعذر علينا الوصول إلى مساهمة واضحة للقواميس والموسوعات في هذا الصدد.

2- "مراكز الفكر" حسب المؤسسات الدولية: عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره الصادر سنة 2003م مراكز الفكر بأنها منظمات تعمل على إنتاج أبحاث متعلقة بالسياسات العامة للربط بين المعرفة والسلطة.

3- "مراكز الفكر" في التقارير العالمية المتخصصة: تصدر سنويا مجموعة من التقارير لدراسة واقع مراكز الفكر حول العالم، ومن أشهرها التقرير الصادر عن جامعة بنسلفانيا الأمريكية سنويا منذ 2008م والذي يعتبر مراكز الفكر مؤسسات تنتج البحوث والتحاليل حول السياسات العامة محليا ودوليا لتقديم المشورة إلى صناع القرار والمجتمع المدني وربطهم بالأوساط الأكاديمية، قد تكون مستقلة أو تابعة لجهات أخرى[6]، كما أصدر المركز الصيني لتقييم العلوم الانسانية تقريرا في 2015م اعتبر فيه مراكز الفكر مؤسسات تهدف للتأثير في صناعة السياسة العامة من خلال إنتاج أبحاث فكرية مستقلة[7].

4- "مراكز الفكر" عند الباحثين والأكاديميين: هنا يزداد تنوع الآراء وضوحا فبداية بالولايات المتحدة التي نجد فيها ريتشارد هاس يصف مراكز الفكر بأنها مؤسسات مستقلة تبحث في القضايا المتعلقة بالسياسة لتسد الفراغ بين الميدان الأكاديمي وصناع القرار[8]، أما هوارد ج ويارد فيعتبرها مراكز بحثية غير ربحية، تهدف للتأثير في السياسة العامة والدفاع والخارجية عبر إجراء دراسات معمقة[9]، وإذا انتقلنا إلى جارتها كندا فأبرز الباحثين المتخصصين في دراسة مراكز الفكر هو دونلد أبلسون الذي يرى أنها تنظيم مستقل وغير ربحي، يضم مجموعة من الخبراء المهتمين بدراسة مختلف مشاكل السياسة العامة[10].

---

[5] Graham Evans & Jeffrey Newnham. The Penguin Dictionary Of International Relations, England, Penguin Books, 1998, PP. 531-533.

[6] فوزي نور الدين وخميسة عقابي: دور مراكز التفكير في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 16، جوان 2017، ص3.

[7] Jing Lindo. Global Think Tank Evaluation Report, Beijing, Chinese Evaluation Center for Humanities and Social Sciences, 2015, P. 3.

[8] رشيد ساعد: تأثير مراكز البحث والتفكير Think Tanks على توجهات التفكير الاستراتيجي الأمريكي اتجاه الصين، مجلة المفكر، بسكرة، العدد 13، 2016، ص 387.

[9] Howard J. Wiarda. Think tanks and foreign policy in globalized world: New ideas, new "tanks," new directions, International Journal, vol. 70(4), 2015, P. 517.

ينظر أيضا: سلمى بلخير ومحمود شرقي: واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر بين الضرورة الاستراتيجية ورهانات المستقبل، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2020، ص 217,

[10] دونالد أبلسون: هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية ؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة، دون مترجم، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص16.

أما نظراءهم البريطانيين فتبرز منهم الباحثة ديان ستون التي تصنف مراكز الفكر كمنظمات مستقلة نسبيا، تهدف من خلال إنتاج وتحليل السياسات إلى إعلام صناع القرار والتأثير عليهم وكذا تثقيف المجتمع المدني[11]، وفي ذات المنحى تقريبا تسير فيليبا شرينغتون التي وصفت مراكز الفكر بأنها تنظيمات مستقلة نسبيا وتهدف إلى التأثير على السياسيين عبر إنتاج ونشر البحوث[12].

منظور الفرنسيين لمراكز الفكر يختلف نسبيا عن سابقيهم حيث يرى ستفن بوشيه ومارتن رويو فيران أنها نصف نواد سياسية ونصف مراكز أبحاث أكاديمية، بهدف إنتاج أفكار مختلفة حول المشاكل السياسية[13]، أما ثيري دو منتبريال فيصفها بأنها منظمات قائمة على مجموعة من الباحثين والخبراء الدائمين مهمتهم تطوير أفكار متعلقة بصنع السياسة والاستراتيجية ووضع تصورات حول المصلحة العامة وفق أسس موضوعية[14].

وبما أن موضوع دراستنا هذه حول مراكز الفكر الإسرائيلية فلابد من الإشارة إلى تعريفها في الساحة الأكاديمية داخل الكيان الصهيوني، حيث يعتبرها ياؤول غوزنسكي وغاليا لندستروس كمؤسسات غير حكومية غالبا وتقوم بتوفير قدر كبير من المعلومات في مدة محدودة للجهات الحكومية بهدف التأثير في صنع السياسة واتخاذ القرارات[15].

ختاما لهذه الجزئية من الضروري الإشارة لمساهمة الأكاديميا العربية في تناول القضية، ورغم الضعف الشديد والندرة الملاحظة يمكننا الإشارة إلى أن الأكاديميين العرب غالبا ما يفضلون تسمية "مراكز البحوث والدراسات" بدل تسمية "مراكز الفكر" في كتاباتهم، ولنأخذ نموذجين إثنين، الأول هي الباحثة عبير عبد الرحمن التي اعتبرتها تجمعا لنخبة من الباحثين بهدف تقديم العون لصناع القرار في وضع السياسات عبر إنتاج الدراسات وتقديم الاستشارة[16]، أما خالد وليد محمود فيراها مؤسسات تنتج أبحاثا متعلقة بالسياسة العامة وذات المنفعة للفرد والمجتمع وصناع القرار[17].

التعليق على تعريفات "مراكز الفكر":

– المؤسسية: تشير أغلب التعريفات السابقة إلى أن مراكز الفكر "مؤسسات" فتتبادر إلى الذهن العديد من الاستفهامات حول طبيعة وحدود هذه المؤسسية، هل يشمل ذلك المؤسسات القائمة بذاتها فقط أم تدخل في نطاقه الهياكل الفرعية (مثل اللجان، الشُّعب، وحدات البحث والمجموعات المتخصصة) التي تعمل ضمن هيكل أكبر ؟ وهل تشمل الهياكل المؤقتة (لها تاريخ حل محدد مسبقا) أم تشترط فيها الديمومة؟

---

[11] شمسة بوشناق: تأثير مراكز الفكر في الولايات المتحدة على صنع السياسة الخارجية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 15، جانفي 2017، ص195,

[12] حنان زرايقية: دور مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية –الحرب على العراق أنموذجا–، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المجلد4، العدد 1، 2017، ص267.

[13] أمين مباركية: دور مراكز الفكر الاستراتيجي " Think Tank" في صنع القرار في السياسة الخارجية الاسرائيلية (2011-2017)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، إشراف مازوزي عبلة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، 2018، ص30.

[14] Thierry de Monbrial & Thomas Gomart, What is a Think tank? A French perspective, French, French Institute of International Relations, 2019, P. 9.

[15] Yoel Guzansky & Gallia Lindenstrauss, Foreign policy Think Tanks and decision making processes, Strategic assessment, vol 20(2), July 2017, P. 126.

[16] سلمة بورياح: مراكز الأبحاث وآليات تأثيرها على صنع السياسة العامة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2016، ص130.

[17] خالد وليد محمود: دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، ب ط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص5.

كما يضيف بعض الباحثين شروطا أخرى لهذه "المؤسسية" مثل **وايردا** و**أبلسون** اللذين اعتبرا مراكز الفكر مؤسسات غير هادفة للربح، وهذا يعني أن التي لها بعد تجاري ربحي سيسقط عنها وصف "مركز فكر" لأنها هادفة للربح، وضعف هذا الطرح واعتباطيته واضحان ولا نحتاج للكثير من التفصيل فيه، لكن يمكن تفسير ما ذهب إليه الباحثان تفسيرا قانونيا، وهو أن أغلب مراكز الفكر الأمريكية والكندية تعمل في إطار مادة قانونية تعتبرها "منظمة خيرية دينية لا تهدف للربح"، إلا أن محاولة تعميم هذا النموذج الأمريكي-الكندي ليس له مبررات موضوعية، والملاحظة ذاتها سنرصدها في مواضع لاحقة.

- الاستقلالية: أكدت عدة تعريفات على خاصية "الاستقلالية" مثل ما جاء به كل من **هاس، أبلسون، ستون، شرينغتون** وغيرهم، والتي كان يقصد بها -غالبا- عدم وجود أي علاقات تنظيمية -وحتى تمويلية عند بعضهم- تربط بينها وبين مؤسسات أخرى سواء الحكومية (السياسية، الاقتصادية، العلمية..) وحتى الخاصة، ومن أهم الانتقادات الموجهة لأصحاب هذا الطرح ما يلي:

- أبرز دعاة "الاستقلالية" غربيون وبشكل أدق من أصول أنجلو-أمريكية، مما يجعل طرحهم يتعارض مباشرة مع بعض الأصوات الشرقية، خاصة الصينية منها التي تعتبر مراكز الفكر مؤسسات "عمومية" كما سبق ذكره، الأمر الذي نقل المصطلح من ميدان الطرح العلمي إلى حلبة التنافس الإيديولوجي.
- التركيز على "الاستقلالية" يؤدي إلى استثناء الكثير من أعرق مراكز الفكر حول العالم، بسبب كونها تابعة لجهة حكومية، حزبية أو مؤسسة جامعية، فإذا أخذنا النموذج الاسرائيلي مثلا، سنجد من أقدم وأكبر المراكز هو "مركز موشيه ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا" كان تابعا في بداياته لجهاز المخابرات ثم أصبح تابعا لجامعة تل أبيب، وغيره من المراكز.
- إن "المتطرفين" من دعاة "الاستقلالية" يصلون إلى اشتراط الحرية المالية للمركز، وهذا يصطدم مع مشكل التمويل الذي تواجهه مراكز الفكر، حيث تتلقى الكثير منها مداخيلها من مؤسسات مانحة وغالبا ما تكون كبريات الشركات ورجال الأعمال أو عبر إبرام تعاقدات مع جهات معينة لإجراء أبحاث .

فأي مظاهر للاستقلالية يشترط توفرها حتى يمكن تصنيف كيان ما بأنه يستحق لقب "مركز فكر"؟

- مجالات البحث: من خلال التعاريف السابقة نرصد إجماعا بين الباحثين على اعتبار أن اهتمامات "مراكز الفكر" تشمل السياسات والاستراتيجيات في مختلف المجالات، وهذا يجعل مجالات بحثها تشمل علوما كالسياسة، العلاقات الدولية، التاريخ، الاقتصاد، الاجتماع، الإعلام والقانون.. ، أما علاقتها بعلوم أخرى مثل العلوم الطبية، التكنولوجية، الآداب واللغات محدودة، حيث تنحصر في دراسة السياسات المتعلقة بها فقط وليس إجراء أبحاث متخصصة داخلها، ورغم الإجماع حول تخصصات هذه المراكز إلا أننا وجدنا بعض الخلط في عدد من الدراسات العربية التي اطلعنا عليها، حيث أدخلت مخابر البحث الطبية والتكنولوجية ضمن "مراكز الفكر" ونعتبر ذلك خطأ.

- الربط بين الأكاديميين والشأن العام: أشارت بعض التعريفات السابقة مثل الواردة في **تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2003م وتقرير جامعة بنسلفانيا لمراكز الفكر** وكذا الباحث الأمريكي **ريتشارد هاس** إلى موقع هذه المراكز الرابط بين البيئة الأكاديمية المغرقة في التجريد وغير المتفاعلة مع الواقع -غالبا- من جهة وصناع القرار والرأي العام المحتاجين للمعلومات والتحاليل لاتخاذ القرارات وتبني المواقف اتجاه قضايا الشأن العام من جهة ثانية وهذا يعتبره أغلب الباحثين واحدا من أبرز خصائص مراكز الفكر، حيث تجمع بين الأبحاث الأساسية التي تهدف للارتقاء بالمعرفة العلمية النظرية المجردة من جهة والأبحاث التطبيقية التي تسقط النظريات على الواقع لحل مشاكله من جهة أخرى، لكن تجدر الإشارة إلى أن مستوى التركيز على الجانبين يختلف من مركز لآخر.

– الموضوعية والعلمية: ركزت بعد التعاريف التي سبق ذكرها مثل التي ذكرها **ويباردا** و**دومنتبريال** على "علمية وموضوعية" البحوث الصادرة عن مراكز الفكر، وهذا في الحقيقة يمثل غالبا حكما ذاتيا لا يرتفع إلى كونه حقيقة واقعة، وهذا لأن هناك عدة عوامل قد تتدخل في توجيه أبحاث ومخرجات مراكز الفكر مثل الانتماء الإيديولوجي أو الحزبي (يمين، يسار، وسط/ ديني، علماني..).

كما أن توفير الغطاء المالي لعمل مراكز الفكر واحد من أخطر التحديات التي تواجهها، وسعيا لتجاوزه هناك من يلجأ إلى تلقي الهبات والتبرعات من الجهات المانحة والجمعيات مما قد يضعه تحت ضغط رغبات المانحين ويدفعه إلى إنتاج أبحاث موجهة خدمة لمصالحها وبالتالي يفقد صفة "الموضوعية والعلمية"، بينما هناك مراكز تميل إلى طباعة عدد كبير من الدراسات والبحوث والعمل على انتشارها الواسع وهذا يشترط مراعاة ميولات القراء وتجنب استفزازهم حفاظا على مصدر الدخل الذي يوفرونه، وبالتالي يتحول عمله إلى تجاري بالأساس، مما قد يؤثر سلبا على جودة الأعمال المقدمة ، ويرهن موضوعية وعلمية الدراسات ويجعلها انتقائية، لكن هذا لا يدفعنا إلى إلغاء صفة الموضوعية والعلمية نهائيا عن إنتاج مراكز الفكر وإنما التعامل معها بدقة وحذر.

– خدمة المصلحة العامة: يضع كل من **ماكغان، دومنتبريال وخالد محمود** أن الهدف العام لمراكز الفكر هو خدمة المصلحة العامة للأمة من خلال الأبحاث والاستشارات التي تقدمها، غير أن هذا يتعارض مع الواقع في كثير من الأحيان حيث قد يخدم مصالح توجهه الإيديولوجي أو حزبه السياسي فعلى المستوى الاسرائيلي مثلا نجد عدة مراكز محسوبة على تيار اليمين وأخرى على اليسار، كما ظهر دور مراكز الفكر في توجيه الرأي العام خدمة للتوجه الحكومي خلال الانسحاب أحادي الجانب من غزة عام 2005م والذي سبقته حملة دعائية واسعة من مراكز الفكر الاسرائيلية لتحضير الرأي العام وإقناعه بأن خطة "فك الارتباط" التي تبناها شارون تصب في الصالح العام[18].

– غياب الحدود: كل ما سبق ذكره من مواضع شك وخلاف حول التعاريف المتداولة لمراكز الفكر من صراع مزمن بين الاستقلالية والتبعية التنظيمية والتمويلية، التي تؤثر على توجه المراكز لخدمة المصلحة العامة أو الخاصة وبالتالي التزام الموضوعية والعلمية أو البعد عنها يصل بنا إلى نقطة حرجة يمكن وصفها أنها أكبر تهديد يواجه مراكز الفكر في الفترة الحالية، حيث أنها تعاني من عدم وضوح حدود، أهداف وآليات نشاطها داخل مجتمع صنع القرار وآليات القيام به، إذ أصبحت تتداخل في ذلك مع جهات أخرى مثل جماعات الضغط[19]، وهذا يطرح تساؤلات حول جدوى اعتبار "مراكز الفكر" كلاعب يملك خصائص متميزة عن غيره داخل حلبة صنع القرار مادامت تميل إلى التخلي عن هذه الخصائص والتشبه بلاعبين آخرين (مثل جماعات الضغط) وخلاصة ذلك أن مراكز الفكر أمام تهديد وجودي، إذا لم تنجح في تجاوزه قد تتماهى في غيرها وتختفي.

[18] عدنان أبو عامر: مراكز البحث العلمي في "إسرائيل" –السياسات، الأهداف، التمويل–، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، لبنان، 2013، ص 90.

[19] اللوبي "Lobby" كلمة إنجليزية تعني الرواق أو ردهة الفندق، وتستخدم في السياسة للدلالة على جماعات منظمة تدافع عن قضايا ومواقف ومصالح معينة تجمع بين أفرادها الذين ينشطون في سبيل تحقيقها عن طريق الاتصال بالمسؤولين ومحاولة إسماع صوتهم باستخدام كافة الوسائل وفي مقدمتها أسلوب الضغط (اللوبي، https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%A8%D9%8A/t-39539892 ، تاريخ الاطلاع: 28 جوان 2022.)

الترجمة العربية لعبارة (Think Tank): عند تتبع الدراسات العربية –القليلة– يمكننا رصد ترجمات مختلفة للتعبير عن هذه العبارة، مثل مراكز أو مخابر البحث/الدراسات/الفكر/التفكير، ونحن نعتمد في بحثنا هذا عبارة "مراكز الفكر" وأحيانا "مراكز التفكير" كترجمة عربية للعبارة الانجليزية (Think Tank)، وتحمل هذه الترجمة خاصيتين مقارنة بغيرها:

– مراعاة أكبر –قدر المستطاع– للترجمة الحرفية.

– اعتماد تسمية تميزها عن غيرها من المراكز المتخصصة في العلوم الطبية والتقنية التي اشتهرت بتسميتها "مراكز أو مخابر بحث/دراسات".

ج– التعريف الإجرائي لمراكز الفكر– (Think Tanks)

بعد ما تم التطرق إليه في الأجزاء السابقة من هذا المبحث يتضح جليا أن وضع تعريف شامل متفق عليه لمراكز الفكر هو مسألة في غاية التعقيد، وفي سبيل وضع التعريف الإجرائي الأنسب لهذا البحث وخدمة لأهدافه رأينا أنه من المفيد الالتزام بالمعايير التالية:

– الشمولية التاريخية والجغرافية: حتى يصلح –بدرجة أكبر من غيره– للتعبير عن مراكز الفكر باختلاف تواريخ ظهورها وكذا مواقعها الجغرافية (في حالتنا الاحتلال الاسرائيلي(1948م–2014م)).

– المرونة ومراعاة الاختلاف: من خلال الملاحظات التي تم ذكرها سابقا حول التعريفات المتداولة لمراكز الفكر ظهر جليا أنه من غير المفيد التقيد بنموذج تجربة بلد أو ثقافة معينة ومحاولة تعميمه عند تعريف مراكز الفكر، خاصة من حيث مؤشرات مثل المؤسسية، الاستقلالية، الموضوعية والمصلحة التي يخدمها مركز الفكر، لذلك حاولنا التزام المرونة قد المستطاع دون الإخلال بالمعنى العام.

– القدرة التفسيرية العالية للعلاقات التي تربط مراكز الفكر بمحيطها (التأثير والتأثر): حيث أشرنا سابقا إلى ذلك التهديد الوجودي الذي تواجهه مراكز الفكر بسبب هشاشة حدودها وتعقيد علاقاتها مع مختلف المؤسسات الفاعلة في مجتمع صنع القرار، وسعيا لرفع شيء من هذا التهديد حاولنا تسليط الضوء على هذه العلاقات، وهنا نشير إلى المساهمة الفاعلة للباحث **توماس ميدفيدز** في كتابه **"مراكز الأبحاث في أمريكا"**، الذي اعتمد تحليل بيئة عمل مراكز الفكر سوسيولوجيا بالاستناد إلى نظرية **الفضاء الاجتماعي**[20] لعالم الاجتماع الفرنسي **بيير بورديو**.

وبعد البحث والتدقيق يمكننا القول أن الشروط التي وضعناها تتوفر إلى حد مقبول في التعريف التالي: **"مراكز الفكر/التفكير"** هي **مختلف هياكل العمل الجماعي الدائمة التي تشغل الفضاء الهجين الناتج عن تقاطع المجال الأكاديمي، السياسي، الاقتصادي والإعلامي، بهدف التأثير على صناع القرار والرأي العام لتبني سياسات ورؤى استراتيجية معينة خدمة لمصلحة عامة أو خاصة عبر إنتاج الأبحاث، التحليلات وتقديم التوصيات وأحيانا شن الحملات لتوجيه الرأي العام والضغط على صناع القرار.**

[20] تعتبر هذه النظرية أن الفضاء الاجتماعي يتكون من مجموعة مجالات أو نطاقات عمل مستقلة نسبيا، تتنافس فيها عدد من الجماعات على القوة والسلطة من خلال رؤوس الأموال المتوفرة (مثل رأس المال الاقتصادي، الثقافي والاجتماعي) (توماس ميدفيتز: مراكز الأبحاث في أميركا، ترجمة نشوى ماهر كرم الله، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2015، ص 52،53)

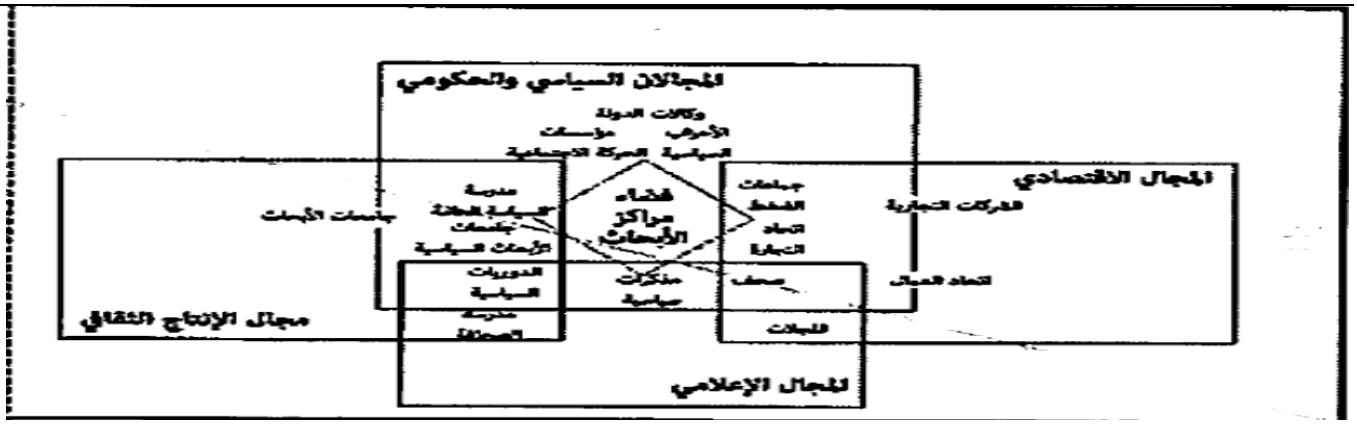

مراكز الفكر في الفضاء الاجتماعي[21]

ملاحظات حول التعريف الإجرائي:

– التركيز على الجماعية لا المؤسسية: عند تقييم التعريفات المتداولة لمراكز الفكر لاحظنا إضفاء صفة "المؤسسية" على هذه المراكز، كما أوضحنا الضبابية التي تحيط بهذه "المؤسسية" مما وضعنا أمام سؤال في غاية التعقيد بهذا الخصوص، وهو: ما هو الإطار والهيكل التنظيمي الذي يجب توفره ليطلق على كيان ما لقب "مركز فكر"؟، وفي الحقيقة وجدنا أن أي إجابة يتم تقديمها ستكون مبنية غالبا على انطباع شخصي ولا تقدم حلا للمشكل بل تزيد في تعقيده بظهور عدة أحكام متضاربة.

وبعد الكثير من التأمل توصلنا إلى تجاوز الحديث عن "المؤسسية" إلى الحديث عن "الجماعية"، حيث أن الميزة الأساسية التي يجب توفرها في هيكل ما ليطلق عليه لقب "مركز فكر" ليست ذات بعد شكلي–تنظيمي (المؤسسية) وإنما هي بالأساس ذات بعد منهجي–عملياتي (الجماعية)، إذ أن مركز الفكر هو كل كيان (هيكل) يعتمد العمل الجماعي لأداء وظيفته المحددة في التعريف أعلاه، وبهذا يشمل –مثلا لا حصرا– مختلف الهياكل التي تحمل صفة مؤسسة، معهد، مركز، وحدة، لجنة، فريق..، وسواء كان مستقلا تنظيميا أو تابعا.

– الاستمرار عبر الزمن: استمرارا في محاولة رفع الغموض عن محددات "المؤسسية" واجهتنا مشكلة أخرى حول طبيعة علاقة مراكز الفكر بالزمن، هل هي دائمة أم مؤقتة أم كلاهما معا؟، ورغم المحاولات التي بذلناها في سبيل التوصل إلى حكم مبني على حجج علمية متينة اقر أنني فشلت في ذلك، لكن دفعنا هذا الفشل إلى النظر للمشكلة من وجهة نظر مختلفة، عبر تحليل الواقع العام لمراكز الفكر في أقاليم مختلفة بهدف استنتاج الصفة الغالبة عليه واعتبارها –تجاوزا واضطرارا إلى حين توفر نتيجة أفضل– أنها الأصل، وبهذا خرجنا بنتيجة مفادها أن مراكز الفكر تتمتع بخاصية "الاستمرار عبر الزمن"، أي أنها قائمة بصفة دائمة وليست مؤقتة.

– بقاء تهديد "غياب الحدود": إننا إذ نضع هذا التعريف، نقول بصراحة أننا رغم التقدم النسبي الذي لمسناه في التعريف لم ننجح بشكل كاف في رسم حدود واضحة تفصل بين مراكز الفكر وبقية الفاعلين داخل مجتمع صنع القرار، مثل مجموعات الضغط، خاصة على مستوى الممارسة وآليات العمل للتأثير في صنع القرار والرأي العام، حيث يظهر في التعريف جمعنا بين " إنتاج الأبحاث، التحليلات وتقديم التوصيات" من جهة و" شن الحملات لتوجيه الرأي العام والضغط على صناع القرار" من جهة ثانية، وهذه الازدواجية راجعة بالأساس إلى تداخلها على أرض الواقع، فليس من المعقول وضع تعريف لا يكون أمينا في نقل الواقع الذي يحاول التعبير عنه.

[21] نفسه، ص 54.

المبحث 02: التطور التاريخي لمراكز الفكر عالميا

إن الخلاف حول ضبط مصطلح "مراكز الفكر" يلقي بظلاله على دراسة تطورها التاريخي، فاختلاف التعاريف والخصائص يؤدي بصفة آلية إلى تباين في تحديد أوائل هذه المراكز ظهورا ومراحل تطورها عبر التاريخ، حيث أنه عند الحديث عن نشأة مراكز الفكر يذهب بعض الباحثين (الأوروبيون خاصة) بعيدا في تحديد بداياتها، إذ يرجعونها إلى ظهور الكراسي العلمية في أوروبا خلال القرن 12م، بينما يعتبر آخرون (الأمريكيون خاصة) الفترة التقدمية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من القرن 19م مهدا لمراكز الفكر، هذه وغيرها من التصنيفات المتضاربة تجعلنا في حيرة وعجز عن ترجيح رأي مقابل آخر لغياب المبرر الموضوعي لذلك[22].

أ- أبرز النماذج المقترحة لدراسة التطور التاريخي لمراكز الفكر: هذا الوضع دفع الباحثين إلى تجاوز محاولة تحديد أول مركز فكر ظهورا إلى السعي لبناء تصور عام حول تطورها تاريخيا كظاهرة كما يبين الشكل الموالي، وعند دراسته نجد شبه إجماع حول اعتماد منهجية تقسيم هذا التطور التاريخي إلى **موجات** تمتد كل واحدة منها عدة سنوات، لكن مع اختلافات جوهرية بين عدة توجهات في ذلك، نذكر منها ما يلي:

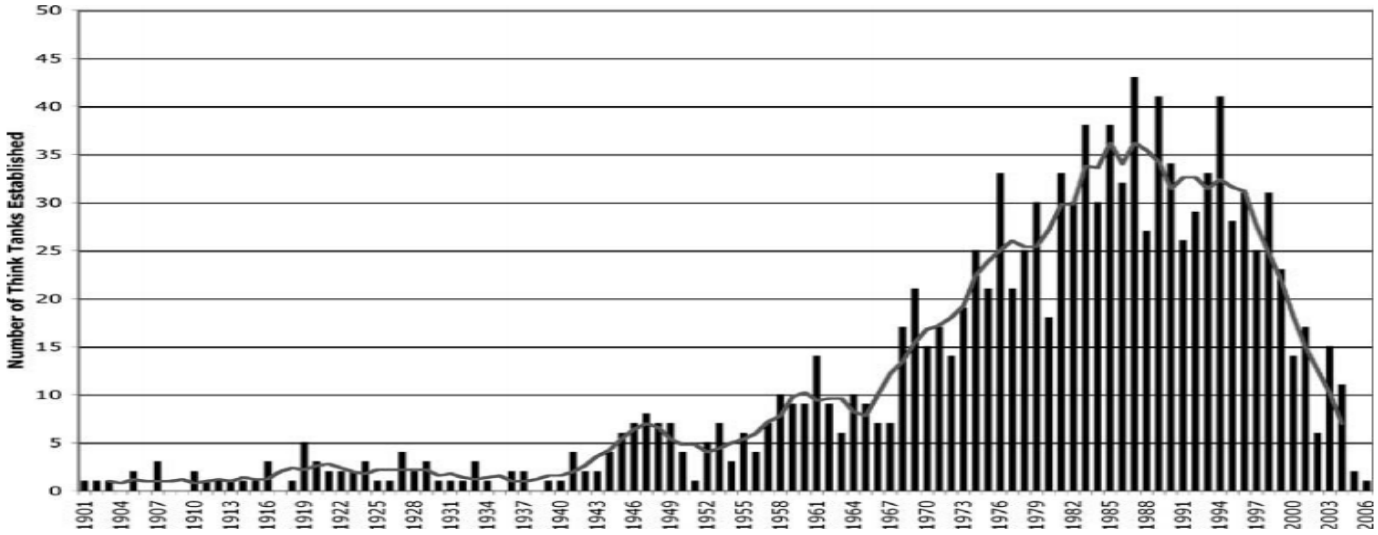

عدد مراكز الفكر المؤسسة سنويا عبر العالم (1901-2006م)[23]

1- الطرح الأول والأكثر انتشارا بين الباحثين بقيادة الكندي **دونلد أبلسون** يقسم مراحل تطور مراكز الفكر إلى **أربع موجات** بناء على دراسة **أهم أدوار هذه المراكز في مجتمع صناع القرار**، وهذه الموجات هي: **أولا** مؤسسات أبحاث السياسات من نهاية القرن 19م إلى الحرب العالمية الثانية والتي تميزت إلى حد ما بالعلمية والموضوعية في معالجة المشاكل السياسية مثل مؤسسة كارنيجي (1910م) ، **ثانيا** مؤسسات متعاقدة مع الحكومة برزت بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة للقيام ببرامج بحثية ممولة حكوميا مما جعل أبحاثها موجهة في الغالب وأداة ضمن الصراع الإيديولوجي خلال تلك المرحلة وأشهرها مؤسسة راند (1948م) ، **ثالثا** مؤسسات الفكر المناضلة (المدافعة) بدأت في الظهور مع مطلع سبعينيات القرن الماضي وتتميز بتبنيها لإيديولوجية معينة أو انتمائها لحزب وأبحاثها تدور في فلك خدمتهما، ومن

[22] سلمة بورياح: مرجع سابق، ص ص 130-131.

[23] James G. McGann. Think tanks and policy advice in the United States : Academics, advisors and advocates, New York, Rutledge Research in American Politics, 2007, P. 10.

أهمها مؤسسة التراث الأمريكية (1973م)، **وأخيرا** مؤسسات فكر قائمة على إرث وهي التي أسسها رؤساء وقادة سابقون أو أنصار لهم بهدف الحفاظ على أثرهم في السياسة الداخلية والخارجية حتى بعد خروجهم من الحكم، مثل مركز نيكسون للسلام والحرية (1994م) والذي تغير اسمه إلى مركز المصلحة الوطنية[24].

2– أما الطرح الثاني، ومن أبرز دعاته **توماس ميدفيدتز** يقسم مراحل تطور مراكز الفكر إلى **خمس موجات** بناء على **تحليل الظروف والأسباب التي أدت إلى حدوث هذا التطور** مع الاستعانة في ذلك بأدوات نظرية سوسيولوجية، أي أنه يعتبر **تطور مراكز الفكر نتيجة ينبغي تفسيرها بالنظر إلى ظروفها**، ولا يتعامل معها كأمر واقع يحدد خصائصه وأدواره فقط مثل أبلسون وأنصاره، ولذلك نجده يعتبر المنظمات المدنية الأمريكية التي ظهرت بين 1893م – 1907م نواة لمراكز الفكر وهي نتيجة للآثار السلبية التي خلفها النمو الاقتصادي المتسارع في الولايات المتحدة خلال العصر الذهبي بعد الحرب الأهلية التي كانت بين 1861-1865م، حيث جاءت هذه المنظمات كمحاولة لعلاجها، لتتطور إلى مكاتب أبحاث في 1907م – 1916م مثل معهد الأبحاث الحكومية (1916م) كرد فعل على عمليات الهدر الكبيرة في الإنفاق العام محليا وفيديراليا وكذا لدى المؤسسات الخاصة، أما الموجة الثالثة (1910م – 1939م) فهي المراكز المتخصصة في السياسة الخارجية والتي ظهرت عشية الحرب العالمية الأولى وبين الحربين مثل مجلس العلاقات الخارجية (1921م)، وفي الفترة نفسها تقريبا (1920م – 1943م) انتشرت المراكز المتخصصة في الشؤون الاقتصادية مثل المكتب القومي للبحوث الاقتصادية (1920م) لدراسة أسباب الكساد الكبير الذي أعقب الحرب العالمية الأولى وآلية تجاوزه ومنع حدوثه ثانية بعد الحرب العالمية الثانية، أما الحرب الباردة فكانت السبب الأساسي في ظهور موجة المراكز المتخصصة في الشؤون العسكرية والاستراتيجية بين (1942م – 1961م) مثل مؤسسة راند (1948م)، ليعتبر في الأخير أنه بداية من سبعينيات القرن الماضي بدأت مراكز الفكر المناضلة حزبيا وإيديولوجيا في البروز[25].

ب– ملاحظات حول النماذج المقترحة:

– تغليب النموذج الأمريكي–الكندي: من أهم الاعتراضات التي يمكننا التنبيه إليها هي أن كلا من أبلسون وميدفيتز قدما نظرياتهما بناء على دراسة التجربة الأمريكية والكندية غالبا ولم يكن البعد العالمي لهذه الظاهرة واضحا، حيث نجد أن مقال دونلد أبلسون الذي قدم فيه طرحه كان بعنوان " هل مراكز الفكر مهمة؟ الفرص والقيود والحوافز للمؤسسات الفكرية في كندا والولايات المتحدة"، وحتى كتابه "هل مراكز الفكر مهمة؟ تقييم تأثير معاهد السياسة العامة" فقد ركز فيه على النموذجين الأمريكي والكندي أما كتاب ميدفيتز فكان عنوان كتابه "مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية"، لذلك نجد أنه من الخطأ محاولة تعميم نتائج هذه الدراسات وإعطائها بعدا عالميا، لكن في الوقت ذاته هذا لا يعني إلغاءها مطلقا وإنما يمكن الاستعانة بها في بناء نماذج بديلة لدراسة التطور التاريخي لمراكز الفكر.

– تقاطع موجات مراكز الفكر: إن نظام الموجات المعتمد في دراسة تطور مراكز الفكر يواجه إشكالية كبرى وهي تقاطع الموجات، خاصة التقسيم المبني على تحليل دور مراكز الفكر (نموذج دونلد أبلسون) إذ قد نجد تزامنا وتجاورا لعدد من مراكز الفكر التي تختلف من حيث الدور فمنها "المستقلة" وأخرى "متعاقدة مع الحكومة" وغيرها "مدافعة" مما يفقد التقسيم الزمني المقترح من أبلسون جدواه، ويمكننا حتى إيجاد مركز فكر واحدا يجمع أكثر من دور مثل أن يكون "مؤسس على إرث" و"مدافع" في الوقت ذاته، مما يجعلنا نتساءل على أي أساس تم إنتاج هذا التقسيم.

[24] Donald E. Abelson. Do think tanks matter? Opportunities, Constraints and Incentives for Think Tanks in Canda and the United States, Global Society, vol. 14(2), PP. 116-123.

[25] توماس ميدفيتز: مرجع سابق، ص ص 73-101.

– التداخل بين النوادي السياسية ومراكز الفكر: يعتبر ميدفيتز أن النماذج الأولى لمراكز الفكر كانت عبارة عن "منظمات مدنية" ظهرت في أواخر القرن 18م، ولكن عند دراسة الدور الذي لعبته هذه المنظمات وآلية عملها نجدها كانت همزة وصل وحوار بين مختلف الفرقاء الاقتصاديين وكذا السياسيين ولم تكن بالفعل مراكزا لإنتاج الأبحاث وتحليل السياسات، وهذا ما يجعلنا نرجح اعتبارها أقرب إلى كونها نواد سياسية مثل التي ظهرت في فرنسا بعد ثورة 1789م ولا ترتقي لتكون نماذجا أولى لمراكز الفكر.

ج– النموذج المعتمد في البحث: بعد العرض الموجز لأهم النماذج المعتمدة في دراسة تطور مراكز الفكر والتوقف عند أبرز ثغراتها يمكننا الآن عرض النموذج الذي اعتمدناه في دراستنا والذي حاولنا فيه مراعاة معيارين هما:

1– تفسير الظهور والتطور لا تحديد الخصائص والأدوار : ويقصد بها بناء نموذج يسمح لنا باكتشاف الأحداث والتحولات التاريخية التي دفعت إلى ظهور وتطور مراكز الفكر دون التركيز كثيرا على خصائص وأدوار هذه المراكز في مجتمع صنع القرار، ومن الواضح أن هذا يقترب إلى ما ذهب إليه ميدفيدز ويبتعد عن طرح دونالد أبلسون.

2– القدرة التفسيرية العالية: وهذا بالسعي لتحقيق شرطين اثنين، هما:

– الامتداد الجغرافي الواسع: حيث سنحاول إبراز أهم مراحل تطور مراكز الفكر في أقاليم مختلفة من العالم وعدم الاقتصار على رقعة جغرافية معينة مما يسمح بالتوصل إلى نتائج أوسع.

– نظرية التحدي والاستجابة[26]: هي واحدة من الأدوات النظرية المستمدة من فلسفة التاريخ للبريطاني أرنولد توينبي وتساعد في تفسير التحولات التاريخية باختلاف الحقب الزمنية والظروف المحيطة.

– حدود النموذج: قبل البدء في عرض نتائج هذا النموذج نجد أنه من الأمانة الاعتراف بفشلنا في مراعاة التعريف الإجرائي بحذافيره عند دراسة التطور التاريخي لمراكز الفكر عالميا، خاصة ما يتعلق بمعيار المؤسسية حيث لم نتمكن من رصد مختلف الهياكل التنظيمية من لجان، فرق بحث، مراكز، معاهد، إلخ، خاصة داخل المؤسسات الحكومية، وهذا راجع إلى تساع مجال البحث لدرجة لا يمكن حصرها في عمل كهذا وكذا صعوبة الوصول للمعلومة مع هذا الاتساع الجغرافي والتاريخي وأحيانا لشح المعلومات بسبب التعتيم الذي تمارسه بعض الأنظمة، كما لا أنكر تأثير محدودية معارفي في ذلك، لكن في الوقت ذاته نشير إلى أننا نجحنا نسبيا في تجاوز هذا العائق عند تطبيق هذا النموذج لدراسة التطور التاريخي لمراكز الفكر الإسرائيلية فقط، حيث أخذنا بعين الاعتبار –قدر المستطاع– كافة الأشكال المؤسسية لمراكز الفكر التي ظهرت في مجتمع صنع القرار الإسرائيلي منذ نشأته.

وبناء على ما سبق ذكره توصلنا إلى **النتائج** التالية:

إن النماذج الأولى التي يمكن أن يطلق عليها اسم "مركز فكر" بأقل قدر من الحذر كانت في **أواخر القرن 19م** وأبرزها المعهد الملكي للخدمات الاتحادية (1831م) وجمعية فابيان (1884م)[27] في بريطانيا، وفي محاولة لتفسير دوافع تأسيسهما ذهبت أغلب الدراسات إلى أن الثورة الصناعية التي شهدتها بريطانيا ومحاولة دراستها وتحليل آثارها وحل الأزمات التي أحدثتها كانت دافعا لظهورهما، لكن الغريب في الأمر أن المؤسستين تصفان نفسيهما كمراكز فكر متخصصة في الشؤون السياسية ومسائل الدفاع، في حين يبدو أن المسائل الاقتصادية ليست على رأس الأولويات، لذلك لا ننكر أهمية الجوانب الاقتصادية، إلا أننا نميل إلى تفسير نشأتها بمواجهة القوى العالمية الكبرى آنذاك (وعلى

[26] يعتبر أرنولد توينبي أن حركة التاريخ عملية بناء الإنسان للحضارة تعترضها مجموعة من التحديات التي تتولد عنها استجابات مختلفة منها التي تنجح في التغلب على التحدي وتجاوزه ومنها التي تفشل في ذلك. (جاسم سلطان: الذاكرة التاريخية.. نحو وعي استراتيجي بالتاريخ، ط3، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، مصر، 2007، ص 16.)

[27] "OUR HISTORY." Fabian Society, fabians.org.uk/about-us/our-history. Accessed 23 Feb. 2022.

رأسها بريطانيا) تحديا خطيرا تمثل في التنافس الاستعماري وعلى رأسه المسألة الشرقية التي شغلت العالم في القرن 19م ومطلع القرن 20م، مع ضعف الدولة العثمانية والتسابق لتقاسم أراضيها، فكان تأسيس هذه المراكز المتخصصة في الشؤون السياسية والدفاع استجابة لذلك.

شهد **مطلع القرن 20م** قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى ظهورا متزايدا لمراكز الفكر وهذا استجابة لتحديات ملحة ظهرت آنذاك محليا ودوليا، حيث بلغ التنافس الاستعماري ذروته بين القوى الكبرى لبسط نفوذها في أراضي الدولة العثمانية من جهة والتوسع في أدغال إفريقيا وشرق آسيا من جهة أخرى وكان لهذه المراكز دور مؤثر في هذا مثل معهد كيل للاقتصاد الدولي (1914م) في ألمانيا[28]، ، وحتى الولايات المتحدة التي كانت تعيش في عزلة عن هذه الصراعات واجهت تحديات عدة، أهمها الهدر في الميزانية ومشاكل العمال والعنصرية، وهذا كله ساعد أدى على ظهور مؤسسات مثل راسل سايج (1907م) ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (1910م)[29] كمحاولة لحل الأزمات الدولية بالطرق السلمية وتجنب الدخول في مواجهات عسكرية شاملة خاصة وأن بوادر الحرب قد بدأت في الظهور، الأمر الذي فشلت البشرية في تحقيقه باندلاع الحرب العالمية الأولى في 1914م.

يقسم أرنولد توينبي التحديات إلى ثلاثة أنواع منها التحدي الضعيف الذي لا يستفز إمكانيات الإنسان، والتحدي الخلاق الذي يتناسب مع الامكانيات التي يمتلكها فيدفعه للعمل والتطور لتجاوزه في حين أن النوع الثالث من التحديات يكون قاس يتجاوز الامكانيات المتوفرة مما يجعل الانسان عاجزا عن مواجهته، وقد كانت سنوات **الحرب العالمية الأولى** (1914م – 1918م) من التحديات القاسية التي واجهت مراكز الفكر فعجزت عن مواجهتها، لذلك نلاحظ ركودا في نشاطها وتراجعا في وتيرة تأسيس مراكز جديدة لأنه أينما علت أصوات السلاح والعنف والقوة العسكرية تراجعت لغة الفكر والعلم والدبلوماسية والحوار، ومن النماذج النادرة التي شهدتها هذه المرحلة تأسيس معهد الأبحاث الحكومية (1916م) في الولايات المتحدة والذي تطور لاحقا إلى مؤسسة بروكينغز (1927م)[30].

لم تكن مرحلة **ما بين الحربين العالميتين** هادئة على الساحة الدولية حيث شهدت عدة عقبات في الشؤون السياسية والاقتصادية خاصة، فعلى الصعيد السياسي كثر النقاش حول تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى ووضع أوروبا بعد الحرب ومبادئ الرئيس الأمريكي وودر ويلسن ومساعي بناء عصبة الأمم، لذلك تأسست عدة مراكز متخصصة في الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية، فالولايات المتحدة التي تطور دورها تدريجيا في على الساحة الدولية عرفت ظهور مؤسسة هوفر حول الحرب والثورة والسلام (1919م)، مجلس العلاقات الخارجية (1921م)[31]، ومجلس علاقات الباسيفيك (1925م) وكذا بريطانيا التي تأسس بها المعهد الملكي للشؤون الخارجية (تشاثام هاوس لاحقا) الذي ظهرت فكرة تأسيسه على هامش مؤتمر السلام (1919م) كمؤسسة لتعزيز العلاقات الدولية وحل الأزمات.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد خرجت القارة الأوروبية من الحرب منهكة بديون وخسائر باهظة واقتصادات لحقت بها أضرار جسيمة، كما لم يتخلص الاقتصاد الأمريكي بعد من مشاكله التي سبق ذكرها رغم الانتعاش الذي شهدته سنوات الحرب، إلى أن وقع الكساد الكبير الذي شهده العالم بداية من 1929م كأكبر أزمة اقتصادية خلال القرن 20م حيث انهار جزء من الاقتصاد العالمي وأعلنت الشركات إفلاسها مما رفع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية، كل هذه التحديات المركبة والمتتالية لعبت دورا محوريا في تحقيق استجابة واسعة عالميا

---

[28] Martin W. Thunert, The development and Significance of Think tanks in Germany, German Policy Studies, vol. 3(2), P188.

[29] هشام القروي: مراكز البحوث الأمريكية ودراسات "الشرق الأوسط" بعد 11 سبتمبر (تشكيل الإدراك الأمريكي)، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، لبنان، 2013، ص 123.

[30] Abelson, Do think tanks matter?, P. 217.

[31] بسمة خليل نامق: مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة (النموذج الأمريكي)، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العراق، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر2009، ص 136.

تمثلت في ظهور عدد كبير من مراكز الفكر المتخصصة في الشؤون الاقتصادية، خاصة على المستوى الأوروبي بتأسيس المعهد الألماني للأبحاث الاقتصادية (1925م)[32] و المعهد النمساوي للبحث الاقتصادي (1927م) ، مركز التخطيط السياسي والاقتصادي (1931م) الذي أصبح يسمى معهد دراسات السياسة لاحق، وأمريكيا ظهرت مؤسسة القرن (1919م) والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (1920م).

كانت سنوات **الحرب العالمية الثانية** (1939م – 1945م) مثل سابقتها الأولى (1914م – 1918م) تحديا قاسيا لمراكز الفكر، احتلت فيه المواجهات العسكرية الصدارة في العلاقات الدولية بدل الدبلوماسية والتحليلات العلمية، مما يجعلنا نلاحظ تراجعا وفتورا جديدا في وتيرة تأسيس ونشاط مراكز الفكر، ومن الأمثلة القليلة عن مراكز الفكر التي ظهرت خلال هذه الفترة كان مركز التحليلات البحرية (1942م) في الولايات المتحدة والتي شهدت كذلك ظهور معهد المشروع الأمريكي (أمريكان أنتربرايز) لأبحاث السياسة العامة (1943م) وإطلاق شركة دوغلاس للطائرات مشروع راند (1943م) بالتعاون مع وزارة الدفاع الأمريكية والذي سيتطور بعد الحرب (1948م) إلى مركز راند ليكون له دور محوري أثناء الحرب الباردة[33].

ألحقت الحرب العالمية الثانية أضرارا جسيمة بالقارة الأوروبية التي كانت الميدان الرئيسي للصراع، حيث خلفت خسائر بشرية بالملايين وانهيارا في الاقتصاد الدولي، فواجه الأوروبيون عندما وضعت الحرب أوزارها تحدي إعادة بناء بلدانهم من جهة وبناء جسور الثقة والتعاون بينها بعدما هدمتها سنوات الحرب، هذا التحدي المركب من جوانب سياسية، اقتصادية واجتماعية ولد استجابة واسعة من مراكز الفكر نشاطا وتأسيسا يمكن اعتبارها طفرة نوعية.

ففي الجانب الاقتصادي مثلا ظهر معهد البحوث الاقتصادية (1949م) في ألمانيا، معهد الشؤون الاقتصادية (1955م) في المملكة المتحدة ومعهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية (1960م) في إيرلندا، ورغم هذا النشاط المتزايد للمراكز ذات الأولويات الاقتصادية إلا أن نصيب الأسد كان للمراكز المتخصصة في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، ولعل من أوائلها ظهورا كان بلجيكيا وهو المعهد الملكي للعلاقات الدولية (1947م) وكذا مركز الدراسات والبحوث الدولية الفرنسي (1953م) ، المجلس الألماني للعلاقات الخارجية (1955م)، أما من أبرزها فكان بريطانيا وهو المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (1958م).

عندما هدأت الصراعات في القارة الأوروبية مع نهاية الحرب كانت **المنطقة العربية** مع بداية عهد من الحروب والصراعات وقيام وانهيار أنظمة، وتمثل أول وأخطر هذه التحديات في قيام الاحتلال الاسرائيلي سنة 1948م وما يشكله من تهديد وجودي لدول المنطقة ولمواجهته ظهرت مراكز فكر عربية مثل مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (1968م) في مصر[34] ومؤسسة الدراسات الفلسطينية (1963م) ، كما أنشأ الجانب الصهيوني مراكز مماثلة كمعهد شيلواح (1959م)[35]، وسيكون للتطورات المستقبلية للصراع العربي–الصهيوني تداعيات إيجابية على نشاط وانتشار مراكز الفكر في الشرق الأوسط خاصة بعد حرب أكتوبر 1973م.

أما التحدي الثاني الذي واجهته الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية كان بناء الدول الوطنية الحديثة بعد نيل الاستقلال (تونس والمغرب نموذجا) من جهة أو إقامة أنظمة جمهورية بعد إسقاط الأنظمة الملكية (مصر والعراق نموذجا) أو حتى في ظل أنظمة ملكية (الأردن

---

[32] Martin Thunert. Think tanks in Germany, Society Abroad, May-June 2004, P. 66.

[33] Mahmood, Ahmad. US Think tanks andthe politics of expertise, Role, Value and Impact, The Political Quarterly, vol. 79(4), October-decemer 2008, P. 533.

[34] سامي الخزندار وطارق الأسعد: دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد6، جانفي 2012، ص 12.

[35] عدنان أبو عامر: مرجع سابق، ص 97.

والسعودية نموذجا) وللنجاح في هذا التحدي لجأت بعض الأنظمة إلى إنشاء مراكز فكر مثل المركز القومي للبحوث (1956م) في السودان، لكن من الملاحظ بوضوح قلة عدد المراكز التي اضطلعت بهذا الدور ومحدودية دورها في ظل أنظمة شمولية حكمت البلاد العربية لعقود.

إلى جانب ما سبق ذكره، وجد العرب أنفسهم في مواجهة تحدي التشرذم والانقسام وتعدد الكيانات السياسية بعد الاستقلال مما دفعهم إلى محاولة تحقيق الوحدة العربية عبر سلسلة من المشاريع الوحدوية التي كان نموذجها الأبرز جامعة الدول العربية التي انبثق عنها أول مراكز الفكر العربية وهو معهد البحوث والدراسات العربية (1952م).

في الأثناء التي كانت تجاهد أوروبا في سبيل إعادة بناء ما هدمته الحرب والعرب يحاولون تجاوز عقبات واقعهم كان العالم يعيش على وقع تحد من نوع آخر وهو **الحرب الباردة** بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، هذا التحدي الخطير الذي واجهه قادة البلدين والعالم أجمع والذي أوشك في عدة مراحل على التحول إلى صراع مسلح مباشر.

شجع هذا الخطر على ظهور عدد معتبر من مراكز الفكر في الولايات المتحدة لمساعدة قادتها على إدارة الصراع وأكثر هذه المراكز تأثيرا بدون منازع كان "راند" الذي ظهر كمؤسسة مستقلة بداية من 1948م، إلى جانب مراكز أخرى مثل معهد الشرق الأوسط (1946م)، معهد أبحاث السياسة الخارجية (1955م)، معهد هدسون (1961م)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (1962م)، معهد دراسات السياسات (1963م) والمعهد الحضري (1968م)[36]، وغطت اهتمامات هذه المراكز عدة ميادين كالدبلوماسية والعلاقات الدولية، التكتيك العسكري وسياسات تطوير منظومة التسليح ولعبت دورا محوريا في تقوية الموقف الأمريكي أمام نظيره السوفياتي عبر إجراء أبحاث شاملة لدراسة أدق تفاصيل النظام السياسي، الاقتصاد، الجيش والمجتمع السوفياتي واستغلال ثغراته.

لم يقف السوفيات أمام الخطر الأمريكي مكتوفي الأيدي بل أسسوا عددا من مراكز الفكر مثل معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية (1956م) ، معهد الدراسات الأمريكية والكندية (1967م) ومعهد الدراسات الدولية (1976م)[37]، لكن يظهر للعيان الفرق الشاسع بين أعداد واختصاصات والامكانيات المتوفرة لمراكز الفكر الأمريكية مقارنة بالسوفياتية خلال هذه الفترة حيث عاشت الولايات المتحدة طفرة، في حين لم يتجاوز السوفيات بضعة مراكز فقط، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة النظام السياسي للبلدين، إذ كانت المراكز السوفياتية تابعة للدولة حصرا وتأسست تحت غطاء الأكاديمية الروسية للعلوم، في حين أن أغلب مراكز الفكر الأمريكية كانت مستقلة تنظيميا وتمويليا عن الجهات الحكومية، وجاءت بمبادرة من رجال أعمال، سياسيين، صحفيين أو باحثين أكاديميين.

في ظل التوتر المتصاعد الذي شهدته سنوات الحرب الباردة نلاحظ ظهور نوع ثالث من مراكز الفكر ذات العلاقة بهذا التحدي، والتي حاولت لعب دور الوسيط بين الطرفين لتخفيف التوتر وتجنيب العالم حربا عالمية جديدة، ومن بينها معهد أوسلو لأبحاث السلام (1959م)، معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (1966م) والمعهد الكندي للسلم والأمن الدوليين (1984م).

إن ما سبق ذكره من مراحل ظهور وتطور مراكز الفكر عبر العالم يجعلنا نلاحظ وبوضوح أنه حتى عقد سبعينيات القرن 20م يمكننا اعتبارها ظاهرة غربية بامتياز وأنجلو–ساكسونية على وجه الخصوص، حيث أن ظهور هذه المراكز خارج النطاق الغربي كان محتشما غير بارز أمام الهيمنة الغربية (الأمريكية تحديدا)، لكن بداية من سنوات السبعينيات بدأت تتحول إلى ظاهرة عالمية بالتدريج إلى جانب مواصلة تطورها الهائل داخل الكتلة الغربية أيضا، هذا ما دفع بعض الباحثين إلى اعتبار أن ثلثي مراكز الفكر الموجودة حاليا ظهر بعد 1970م وأن أكثر من

[36] ستيفن بوشيه ومارتن رويو: مرجع سابق، ص 117.

[37] Anton Arbashin & Alexander Graef. Thinking foreign policy in Russia: Think tanks and grand narratives, Washington, D.C, Atlantic Council, 2019, PP. 7-9.

نصفها ظهر بعد 1980م[38]، وبغض النظر عن مدى دقة هذه الاحصائيات إلا أنها تقدم ملاحظة مهمة وهي أن مراكز الفكر أصبحت ظاهر عالمية وفي الفقرات التالية بعض التوسع في هذه الفكرة.

في السنوات التي كانت الولايات المتحدة منشغلة فيها بصراعها مع الاتحاد السوفياتي على الساحة الدولية كان نظامها السياسي يشهد هيمنة شبه مطلقة للحزب الديمقراطي على منصب الرئاسة حيث أن أربعة رؤساء من أصل خمسة حكموا خلال 1933م – 1969م كانوا ديمقراطيين، وكان التراجع الكبير للحزب الجمهوري تحديا يحتاج استجابة عاجلة منه.

تكفل رجال أعمال محافظين بتأسيس وتمويل العديد من مراكز الفكر للبحث عن أسباب الوضع القائم وكيفية تجاوزه، وهذا ما نجحوا فيه بامتياز في العقدين التاليين (1969م – 2009م) اللذين شهدا وصول خمسة رؤساء جمهوريين من أصل سبعة رؤساء حكموا خلال هذه الفترة، ومن بين أهم المراكز التي تلقت دعما من المحافظين في هذه الفترة مؤسسة التراث (1973م)، معهد كاتو (1977م) ، معهد منهاتن (1978م) ، معهد كليرمونت (1979م) ، ومعهد المشروع التنافسي (1984م)[39]، ومن أشهر آثار نشاط هذه المراكز كان في 1980م خلال فترة حكم رونالد ريغان عندما قدمت مؤسسة التراث دراسة تحتوي عددا من التوصيات التي اعتمدها في سياسته حتى لقبت هذه الدراسة "إنجيل ثورة ريغان"[40]

كان قطاع الطاقة العالمي في **عقد السبعينات** على موعد مع صدمتين بتروليتين تجاوزت آثارهما الاقتصاد إلى الساحة السياسية العالمية، حيث كانت الأزمة الأولى في 1973م – 1974م عندما قررت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)[41] رفع أسعار النفط من جانب واحد ثم فرض حظر على بيعه للدول المتعاونة مع الاحتلال الإسرائيلي بالتزامن مع حرب أكتوبر 1973م وعلى رأسها الولايات المتحدة، الصدمة الثانية حدثت عند توقف العديد من الحقول النفطية الإيرانية عن العمل أثناء الثورة الإسلامية في البلاد خلال 1979م.

هذا التهديد الاستراتيجي للقوى العالمية دق ناقوس الخطر فكانت الاستجابة له عبر تأسيس العديد من مراكز الفكر التي تنوعت اختصاصاتها، فمنها السياسية المهتمة بعلاقات الشرق والغرب عموما مثل معهد الشرق والغرب الأمريكي (1980م) و الشرق الأوسط والصراع العربي- الاسرائيلي خصوصا كمجلس سياسة الشرق الأوسط (1981م) ، كما أن بعضها مهتم بالاقتصاد مثل معهد آدم سميث (1977م) في بريطانيا ومعهد الاقتصاد الدولي (1981م) المسمى معهد بترسون للاقتصاد الدولي حاليا في الولايات المتحدة، إلى جانب ذلك تزايد الاهتمام الدولي بالطاقات المتجددة (كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح) لذلك نلاحظ ظهور مراكز متخصصة في سياسات هذا المجال مثل معهد كوتو الألماني (1977م).

إلى غاية نهاية سبعينات القرن الماضي لم تعرف مراكز الفكر حضورا واضحا في **أمريكا الجنوبية** ومن أوائل النماذج ظهورا كان مؤسسة أمريكا اللاتينية للبحوث الاقتصادية (1964م)[42] في الأرجنتين، مؤسسة التعليم العالي والتنمية (1970م) في كولومبيا، لكن مع مطلع عقد الثمانينيات كانت المنطقة على موعد مع موجة من التحول الديمقراطي وسقوط الأنظمة الدكتاتورية، واستجابة لهذا التحدي ظهرت عدة

[38] Mahmood Ahmad, US Think tanks, p. 530

[39] عبد المالك حطاب: ظهور وتطور مراكز صناعة الفكر والرأي الأمريكية، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 12، العدد 3، جويلية 2020، ص 187.

[40] Tevi Troy, Devaluing the think tank, National Affairs, Winter 2012, P.80.

[41] منظمة عربية متخصصة في صناعة البترول العربي، تأسست في 9 جانفي 1968م بحضور السعودية، الكويت، ليبيا ثم توسعت لاحقا لتشمل دولا عربية أخرى (عبد الرحمن بن إبراهيم الضحيان: المنظمات الدولية الاسلامية والتنظيم الدولي (دراسة مقارنة)، تقديم عبد الله التركي، ط1، ب د ن، السعودية، 1991، ص 454.)

[42] Adolfo Garce & Gerardo Una. Think tanks and public policies in Latin America, Argentina, Fundacion Siena and CIPPEC, 2010, P. 76.

مراكز فكر مثل المجلس الأرجنتيني للعلاقات الدولية (1978م) ومركز الدراسات القانونية والاجتماعية (1979م) في الأرجنتين، مجموعة تحاليل التنمية (1980م) في بيرو ومركز الدراسات السياسية (1980م) في تشيلي.

في الفترة ذاتها تواصلت المساعي الأوروبية لتحقيق التعاون الاقتصادي الذي توج بداية بالمجموعة الأوروبية للفحم والصلب (1951م) والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (1957م) ومثل تطوير هذا التعاون تحديا طيلة العقود اللاحقة، ما شكل حافزا لظهور مراكز فكر مهتمة بالوحدة الأوروبية، خاصة في السنوات القليلة التي سبقت قيام الاتحاد الأوروبي (1992م) مثل مركز دراسات السياسة الأوروبية (1983م) في بلجيكا كما شهدت هولندا تأسيس المركز الأوروبي لإدارة سياسة التنمية (1986م)، وحتى السنوات التي تلت قيام الاتحاد عرفت تأسيس مراكز تهدف إلى تشجيع التعاون الأوروبي والرفع من كفاءته، مثل مركز الاصلاح الأوروبي (1996م) في بريطانيا ومركز السياسة الأوروبية (1996م) في بلجيكا.

مع **نهاية الحرب الباردة** كان النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة وخاصة دول أوروبا الشرقية على موعد مع عدة تحديات، لعل أهمها هو التحول الديمقراطي الآمن لدول المنطقة بعد سقوط الأنظمة الشيوعية الحاكمة فيها لذلك نلاحظ ظهورا متسارعا لمراكز الفكر في عدة دول خلال العقد الأخير من القرن الماضي كاستجابة لهذا التحدي فعلى سبيل المثال نجد مركز مؤسسة دراسات الأمن والدفاع المجري (1990م) ، مركز الشؤون الأوروبية (1993م) في سلوفاكيا، فرع روسيا لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (1994م) ، المعهد الألباني للدراسات الدولية (1997م)، جمعية الشؤون الدولية (1997م) في جمهورية التشيك، مركز بلغراد للسياسة الأمنية (1997م)، مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان (1997م) بالجبل الأسود و مركز الاقتصاد والسياسة التشيكي (1998م)[43]، وتجدر الإشارة إلى تعدد تخصصات هذه المراكز حيث تهتم بالسياسات الداخلية في ميادين الاقتصاد، الأمن وحقوق الإنسان وكذا العلاقات الدولية والشؤون الأوروبية.

تدعمت الموجة الأولى من مراكز الفكر التي ظهرت في أوروبا الشرقية بموجة ثانية من المراكز في **مطلع القرن 21م**، وهذا نتيجة محاولة دول المنطقة تحقيق شروط الاتحاد الأوروبي لنيل عضويته، وللنجاح في هذا التحدي تأسست مراكز مثل مركز التكامل الأورو–أطلسي والديمقراطية (2001م) في المجر التي نجحت بعد ثلاث سنوات في الانضمام للاتحاد، وعلى المنوال ذاته بولندا التي تأسس بها مركز التحليل الاقتصادي (2004م) وهي السنة ذاتها التي انضمت فيها للاتحاد الأوروبي، كذلك نجد مركز التطوير والتحليل المؤسسي (2005م)[44] في رومانيا التي نالت عضوية الاتحاد بعد ذلك بسنتين.

في ختام هذا السرد التاريخي لأبرز مراحل ظهور وتطور مراكز الفكر عبر أغلب الأقاليم حول العالم نرى وجوب الإشارة إلى النقاط التالية لتغطية بعض الثغرات في النتائج المتوصل إليها أو تبرير بعضها:

– **الظهور المحتشم لهذه المراكز على الساحة الإفريقية** حيث تعتبر القارة الافريقية ثاني أقل القارات من حيث عدد مراكز الفكر بعد أوقيانوسيا ومن بين النماذج التي ظهرت كان وحدة بحوث السياسات الاقتصادية في ناميبيا (1990م) كاستجابة لتحدي بناء الدولة بعد تحقيق الاستقلال في السنة ذاتها، مؤسسة البحوث الاقتصادية والاجتماعية (1992م) في تنزانيا، مركز تحليل السياسات في غانا (1993م) تفاعلا مع تطبيق التعددية السياسية في البلاد عام 1992م والمركز الأفريقي للتسوية البناءة للمنازعات (1992م) في جنوب إفريقيا في محاولة لمواجهة الحروب التي أنهكت القارة لعقود.

[43] "About CEP." Center for Economics and Politics, cepin.cz/en/index.php. Accessed 23 Feb. 2022.
[44] "MISSION." Center of Institutional Analysis and Development, cadi.ro/en/mission. Accessed 23 Feb. 2022.

– من بين أبرز الثغرات التي لاحظتها وعجزت عن سدها هي **منطقة شرق وجنوب شرق آسيا** وخاصة الصين التي تصنف الآن ثاني الدول عالميا من حيث كثافة مراكز الفكر، ويرجع هذا العجز إلى عدة عوامل، أولها ضعف مكتسباتي القبلية وقراءاتي حول المنطقة وتاريخها مما جعلنا عاجزين عن تطبيق نظرية "التحدي والاستجابة" عليها، وثانيا صعوبة الوصول إلى المعلومات الضرورية حول مراكز الفكر بسبب عدم امتلاك بعضها لمواقع إلكترونية (خاصة الصينية منها) أو تأخرها في افتتاحه، وفي محاولة لسد هذه الفجوة نذكر عددا من مراكز الفكر التي توفرت لدينا وهي معهد الصين للدراسات الدولية (1956م) ، المعهد الياباني للشؤون الدولية (1959م)، معهد سنغافورة للشؤون الدولية (1962م)[45]، المعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة (1965م)، معهد دراسات وتحاليل الدفاع في الهند (1965م) ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (1971م) في إندونيسيا، الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (1977م)، المعهد الدولي لسياسة الاقتصاد الدولي (1989م) في كوريا الجنوبية، معهد البنك الآسيوي للتنمية (1997م) في اليابان، ومركز المجتمع المدني (1997م) في الهند.

– **انخفاض تسارع ظهور مراكز فكر جديدة عالميا**: من الملاحظ انخفاض أعداد مراكز الفكر الجديدة سنويا على مستوى العالم بداية من العقد الأول للقرن الحالي، وهذا راجع حسب تحليلات المتخصصين إلى عوامل مختلفة، منها الهيكلي الداخلي حيث عجزت بعض المراكز في التأقلم مع المتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة مما أدى إلى فشلها سريعا وكذا معاناة المراكز من مشاكل في التمويل في ظل التنافس الشديد بينها، ومن بين الأسباب أيضا ما يتعلق بالمحيط الخارجي وذلك من خلال التأثر بالشعور المعادي لمراكز الفكر ضمن البيئة السياسية–القانونية في عدة دول ما يمنع ظهور نماذج جديدة[46].

[45]"About Us." Singapore Institute of International Affairs, www.siiaonline.org/about-us. Accessed 23 Feb. 2022.

[46] جيمس ج. ماككان: تقرير مؤشر التوجه العالمي نحو مراكز الفكر والرأي العام 2015، ترجمة وتحرير جماعي، ط1، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2016، ص 8.

المبحث 03: التطور التاريخي لمراكز الفكر الإسرائيلية

بعد الحديث عن التطور التاريخي لمراكز الفكر حول العالم وقبل الانتقال إلى دراسة خصائص وأنواع المراكز الإسرائيلية يجب علينا إلقاء نظرة على مجتمع مراكز الفكر إسرائيليا منذ قيام الاحتلال عام 1948م وحتى اليوم وهذا ما سنعالجه الآن، حيث سننطلق في رصد عام لأبرز تحولات مراكز الفكر الإسرائيلية ثم ننتقل بعد ذلك إلى التركيز على مجالات محددة.

نظرة عامة على التطور التاريخي لمراكز الفكر الإسرائيلية:

تقدر الإحصائيات الحديثة حول البنية التحتية البحثية الإسرائيلية (ومنها مراكز الفكر) أن حوالي 53% منها تابعة للمؤسسات الجامعية في حين أن 36% حكومية و11% ضمن القطاع الخاص، إلا أن هذه النسب عرفت الكثير من التغيير منذ قيام الاحتلال إلى اليوم، ومراكز الفكر بدورها تأثرت بهذه التحولات[47].

خلال العقد الأول من عمر الاحتلال كانت مراكز الفكر حكرا على المؤسسات الحكومية فقط تقريبا وبالأخص الأجهزة الأمنية/العسكرية، ولعل ذلك راجع إلى طبيعة المرحلة التي واجه فيها تحدي بناء المؤسسات في ظل هيمنة الأحزاب العمالية ذات التوجهات الاشتراكية على الحكم ووجود تهديدات وجودية للاحتلال من جيرانه العرب، هذه العوامل وغيرها دفعت إلى هيمنة الحكومة على مختلف المؤسسات من جهة وتضخم المؤسسة الأمنية/العسكرية أكثر من غيرها من جهة أخرى، كما يمكن اعتبار أن هذه الفترة تميزت ببداية بطيئة لتنظيم الجامعات وقطاع التعليم العالي ما يفسر عدم مساهمتها بمراكز فكر بارزة حتى ذلك الوقت.

عرف عقد الستينيات ظهور بعض النماذج القليلة من مراكز الفكر خارج الإطار الحكومي غير أن ذلك لم يتحول إلى ظاهرة واضحة إلا بداية من منتصف السبعينيات وتعززت في الثمانينيات، ويمكن تفسير الظاهرة بحدوث مجموعة من التحولات، أهمها:

تحولات سياسية: الحدث الأكبر الذي شهدته هذه المرحلة وتسبب في تقلبات كثيرة إسرائيليا وكان لها آثار إيجابية على مجتمع مراكز الفكر هي حرب 1973م التي اعتبرها الإسرائيليون فشلا استراتيجيا حملوا مسؤوليته للأجهزة الأمنية/العسكرية التي فشلت في توقع الهجوم العربي نتيجة سوء تقييم المعلومات الاستخباراتية بسبب قلة كفاءة طواقم البحث والتحليل داخل هذه الأجهزة وبنيتها المعقدة الأمر الذي دفع لكبح تأثيرها في صنع القرار السياسي وشجع ظهور عدة مراكز فكر جديدة خارج هذه المؤسسات[48]، كما عرفت سنة 1977م ما يمكن اعتباره "انقلابا في الحياة السياسية الإسرائيلية" وذلك بحصول اليمين (حزب الليكود) على أكبر كتلة في الكنيست لأول مرة، مع وتراجع اليسار.

- تحولات اقتصادية: بدأ الدعم التدريجي لاستثمارات القطاع الخاص بداية من صدور قانون تشجيع الاستثمارات الرأسمالية في 1959م، استمرت وتيرة ذلك في تصاعد حتى بلغت ذروتها عند منتصف الثمانينيات أين تم التخلي عن النهج الاشتراكي وتبني الرأسمالية كنتيجة للأزمة الاقتصادية التي شهدها الاحتلال، وهذا أدى إلى ظهور عدة مراكز تابعة للقطاع الخاص وكذا خصخصة مراكز حكومية أخرى.

[47] مهند مصطفى: المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية (المعرفة، السياسة والاقتصاد)، ب ط، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، فلسطين، 2014، ص ص 208-209.

[48] جوني منصور وفادي نحاس: المؤسسة العسكرية في "إسرائيل" (تاريخ، واقع، استراتيجيات وتحولات)، ب ط، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، فلسطين، 2009، ص ص 302-303.

– تحولات أكاديمية: محاولات متزايدة من الجامعات للعب دور أكبر في عملية صنع القرار، خاصة بعد تأسيس مجلس التعليم العالي في 1958م الذي ساهم في تنظيم القطاع وارتفاع عدد الجامعات إلى ثمانية في مطلع السبعينيات ما ساعدها على إقامة عدة مراكز فكر في مجالات مختلفة وكذا انتقال بعض المراكز من المؤسسات الحكومية إلى الجامعات (معهد شيلواح نموذجا)[49].

موجة التطبيع التي شهدها النصف الأول من التسعينيات وكذا التنامي المتواصل لقطاع التعليم العالي بظهور المؤسسات الخاصة مستفيدة من عدة إصلاحات في الفترة ذاتها، كل هذا وغيره ألقى بظلاله على مراكز الفكر الحكومية التي واصلت تراجعها مع صعود للمراكز الجامعية وظهور أوضح للقطاع الخاص، ولم تشهد هذه الوتيرة تحولات كبرى في مطلع القرن الحالي وهذا ما يفسر الإحصائيات التي أوردناها سابقا.

التطور التاريخي لمراكز الفكر الإسرائيلية حسب مجال التخصص:

1– الدراسات الاستراتيجية والأمن القومي: إن نشأة الاحتلال الإسرائيلي باعتباره كيانا استيطانيا غريبا في بيئة معادية له جعل التحديات الأمنية وجودية ووضعها على رأس أولويات قادته، حيث برزت في السنوات الأولى ما سمي لاحقا "دول الطوق" المحيطة بالاحتلال واستجابة لذلك ظهرت وحدة البحث التابعة للمخابرات العسكرية في 1948م ووحدة البحث التابعة للموساد بداية من 1949م، والذي ظهر في أروقته كذلك عام 1959م مركز شيلواح (لاحقا أصبح اسمه مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا)[50]، كما شهد الكنيست بداية من 1949م مناقشات حول إنشاء لجان متخصصة داخله لمناقشة القضايا المطروحة أمامه، ومن بين أهم هذه اللجان لجنة الخارجية والأمن، وقد كان هدف مختلف هذه الهياكل دراسة الدول "المعادية للاحتلال" وتقديم التوصيات الضرورية لصناع القرار تمهيدا لبناء استراتيجية لمواجهتها، لكن هذه الاهتمامات يبدو أنها تراجعت قليلا بعد الانتصار الكبير للاحتلال في حرب 1967م، لكن هذا لم يدم طويلا.

أدت الضربة العربية المباغتة للاحتلال في حرب أكتوبر 1973م إلى دق ناقوس الخطر عند الاحتلال ودفعت عددا من قادته العسكريين السابقين إلى تأسيس مركز الدراسات الاستراتيجية في 1978م (يعرف حاليا باسم معهد دراسات الأمن القومي) ، وكذا تأسيس معهد القدس للدراسات الإسرائيلية (معهد القدس لدراسة السياسات حاليا) في السنة ذاتها ومعهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة عام 1984م، كما تنامى دور وزارة الخارجية ممثلة في مركز أبحاث السياسات التابع لها والذي أصبح يلعب دورا في صنع القرار من خلال التوصيات التي يوفرها.

رغم نجاح الاحتلال عام 1978م في تحييد مصر عن الصراع بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد والحد من قوة لبنان عبر التوغل في أراضيها في السنة ذاتها وصولا إلى اجتياح بيروت في 1982م، إلا أنه واجه انتفاضة فلسطينية واسعة بداية من 1987م لم تتراجع قوتها إلا بعد توقيع اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1993م، غير أن الآثار السلبية لهذه الانتفاضة على أوضاع الاحتلال الأمنية والاقتصادية وحتى الديمغرافية وكذا آثارها ايضا على الساحة الفلسطينية بظهور فصائل أخرى وخاصة ضمن التيار الإسلامي (حركتا حماس والجهاد الإسلامي) وتنامي شعبيتها بين الفلسطينيين مع رفض هذه الفصائل للتسوية السلمية التي تبنتها حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، كل هذا جعل الإسرائيليين يدركون خطورة الوضع وهشاشة السلام المحقق مما دفعهم إلى إنشاء عدة مراكز فكر لدراسة هذه المتغيرات الجديدة وتأثيرها على الأمن القومي للاحتلال وسبل مواجهتها مثل معهد مكافحة "الإرهاب" التابع لمركز هرتسيليا متعدد التخصصات في 1996م

[49] لمزيد من التفاصيل أنظر حديثنا عن هيكلة التعليم العالي في مبحث "هيكلة نظام التعليم العالي والبحث العلمي الإسرائيلي".

[50] خصصنا لهذا المركز مبحثا كاملا، يمكنكم الاطلاع عليه ضمن لفصل الثالث.

ومركز بيغين–السادات للدراسات الاستراتيجية عام 1993م في جامعة بار إيلان، وقد تأكدت هذه المخاوف عام 2000م باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي تزامن معها ظهور مركز دراسات الأمن القومي التابع لجامعة حيفا في السنة ذاتها ومعهد السياسة والاستراتيجية التابع لمركز هرتسيليا متعدد التخصصات في نفس الفترة والذي سيصبح لاحقا من أبرز مراكز الفكر الإسرائيلية[51].

رغم مرور عقود على قيام الاحتلال الإسرائيلي ونجاحه في تحييد أغلب الأنظمة العربية الرسمية عن الصراع عبر معاهدات السلام أو انشغالها بأزماتها الداخلية إلا أنه واجه في العقدين الأخيرين تحديات أمنية جديدة تمثلت أساسا في ظهور المقاومة الفلسطينية في غزة ولبنان ومشروع السلاح النووي الإيراني، ونظرا لخطورة هذه التهديدات نرصد تأسيس عدد من المراكز مثل مركز الدراسات الإيرانية داخل جامعة تل أبيب في 2005م والمركز الإسرائيلي السياسات الخارجية الإقليمية عام 2011م.

2– السياسة الخارجية والعلاقات الدولية: رغم نجاح القادة الإسرائيليين في إعلان قيام "الدولة" وحصولهم على الاعتراف بها من الدول الكبرى إلا أن صفة الاحتلال بقيت مرتبطة بصورتهم وهذا ما هدد شرعية هذه "الدولة" الجديدة ودفع قادتها إلى النشاط بكثافة لتسويق صورة مغايرة وكسب تعاطف واعتراف الدول والشعوب وهنا تبرز أهمية مراكز الفكر المتخصصة في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية التي تعتبر من أكثر الأنواع انتشارا في بيئة مراكز الفكر الإسرائيلية.

خلال السنوات الأولى لعبت وحدات البحث داخل الأجهزة الأمنية والعسكرية (خاصة الجيش والموساد) الدور الأبرز في صياغة السياسة الخارجية للاحتلال بينما كان دور اللجان المتخصصة داخل وزارة الخارجية ولجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست أقل أهمية ولم يكن لمراكز الفكر داخل الجامعات دور بارز.

إلا أن عقد السبعينيات شهد تحولا سريعا ببروز عدة مراكز فكر متخصصة في العلاقات الدولية من خارج المؤسسات الأمنية/العسكرية، ولعل ذلك كان من آثار حرب 1973م، إلى جانب توسع قطاع التعليم العالي بظهور جامعات جديدة وكذا تسارع عملية الخصخصة التي تبناها الاحتلال والتي شجعت ظهور مراكز فكر خارج هيمنة الدولة، ومظاهر هذا التحول برزت مع تنامي أهمية هياكل البحث والاستشارة داخل وزارة الخارجية ممثلة أساسا في دائرة الشؤون السياسية التي تضم سبعة شعب متخصصة هي (أمريكا الشمالية، أوروبا، آسيا والمحيط الهادي، الشرق الأوسط وعملية السلام، وسط وجنوب أمريكا والكاريبي، أوراسيا، إفريقيا) ومكتب التنسيق وتخطيط السياسات وكذا بروز مركز أبحاث السياسات التابع للوزارة.

كما عرفت المرحلة ذاتها صعود عدة مراكز فكر جامعية متخصصة في العلاقات الدولية مثل مركز الدراسات الروسية وأوروبا الشرقية في جامعة تل أبيب سنة 1971م، معهد ليونارد ديفيس للعلاقات الدولية في جامعة حيفا عام 1972م وكذا خارج الجامعة مثل مركز القدس للشؤون العامة في 1976م على يد دوري جولد ، السفير الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة والمدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية.

مع نهاية الحرب الباردة شرع الاحتلال في إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول التي ظهرت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتبني الكثير من دول العالم سياسات خارجية مغايرة في ظل النظام الدولي الجديد والهيمنة الأمريكية[52] وهذا التحول شجع على ظهور مراكز فكر جديدة مثل

[51] أهارون ليفران: أفول قدرة الردع الإسرائيلية، ترجمة سعيد عياش، ط1، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، فلسطين، 2001، ص 30.
[52] محمد بلعيشة: الصفقات الفاوستية.. التغلغل الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى، ط1، لبنان، 2022، ص ص 179-171.

معهد أبا إيبان للدبلوماسية الإسرائيلية عام 1992م (يعرف حاليا باسم معهد أبا إيبان للدبلوماسية الدولية)، مركز موريس إي كورييل للدراسات الدولية في 1993م ومعهد تاريخ وثقافة أمريكا اللاتينية سنة 1999م.

أما العقدين الأخيرين فأظهرا تحديات جديدة للدبلوماسية الإسرائيلية استوجبت رد فعل من بيئة مراكز الفكر، منها بروز وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها مؤثرات على الساحة العالمية فظهر مثلا معهد "اسبر" لدبلوماسية الاعلام الجديد عام 2007م، أما تنامي القوة الاقتصادية والنفوذ الصيني حول العالم فقد شجع على تأسيس معهد كونفوشيوس ضمن جامعة تل أبيب لبناء رؤية إسرائيلية أفضل حول العلاقة بالصين، وكذا تصاعدت المخاوف الإسرائيلية من تراجع دعم الرأي العام الأمريكي للاحتلال بسبب جرائمه المتعددة التي ارتكبها في حروبه وظهورها بوضوح في السنوات الأخيرة مع تطور وسائل الإعلام، ولرصد هذه التحولات وأثرها على الاحتلال تأسس مركز الرأي العام الأمريكي تجاه "إسرائيل".

3- عملية السلام العربي/الفلسطيني-الإسرائيلي: عكف الاحتلال الإسرائيلي منذ تأسيسه على محاولة بناء علاقات طبيعية مع جيرانه العرب المحيطين به والفلسطينيين المتواجدين داخل أراضي فلسطين التاريخية (المحتلة عام 1948م، الضفة الغربية وقطاع غزة)، لذلك كان من أوائل مراكز الفكر ظهورا معهد هاري ترومان لدراسات تقدم السلام في 1965م في الجامعة العبرية والمركز اليهودي-العربي ضمن جامعة حيفا في 1972م، وقد لعبت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م دورا في تكثيف الإسرائيليين جهودهم في دراسة وضع الفلسطينيين وسبل تعزيز التعاون معهم تمهيدا لتحقيق السلام[53]، وترجم ذلك بظهور عدد من مراكز الفكر مثل مركز "إسرائيل" / فلسطين للأبحاث والمعلومات عام 1988م ومؤسسة التعاون الاقتصادي في 1990م بقيادة وزير العدل الإسرائيلي السابق ومن أبرز دعاة اتفاقية أوسلو "يوسي بيلين"، كما ظهر مركز "تامي شتاينميتز" لأبحاث السلام عام 1992م، وتوج جهد هذه المراكز في 1993م بتوقيع اتفاقية أوسلو بين الإسرائيليين ومنظمة التحرير الفلسطينية.

رغم ذلك بقي السلام المحقق عربيا وفلسطينيا يواجه عدة تحديات لعل أبرزها اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م والتي أعادت الأسئلة ذاتها حول العلاقات العربية/الفلسطينية-الإسرائيلية إلى الواجهة وترجم هذا كذلك في مطلع القرن الحالي بظهور مراكز فكر أخرى مهتمة بالموضوع مثل مركز إدارة الصراع و معهد والتر ليباخ للتعايش اليهودي-العربي من خلال التعليم.

4- الصهيونية ويهود الشتات: من أبرز التهديدات التي واجهت الاحتلال منذ قيامه هو ما يمكن تسميته "صراع الشرعية" باعتباره "الوطن القومي لليهود" سواء على المستوى العالمي أو حتى على مستوى اليهود، لذلك نجد وزارة الهجرة والشتات من أوائل الوزارات التي تم تنصيبها في أول حكومة عام 1948م وتضم هذه الوزارة اليوم قسما للأبحاث ووحدة لتخطيط السياسة والميزانية، كما أن انخفاض أعداد المهاجرين اليهود إلى الاحتلال في عقد الستينيات دفع إلى تأسيس عدد من المراكز بهدف دراسة أسباب وحلول ذلك مثل معهد حاييم وايزمان لأبحاث الصهيونية عام 1962م ومركز "غولدشتاين غورن" لأبحاث الشتات في 1964م وكلاهما ضمن جامعة تل أبيب.

تسببت جرائم الاحتلال في حق الفلسطينيين وخاصة خلال الانتفاضة الأولى (1987-1993م) في تنامي العداء له حول العالم ما شجع على ظهور مراكز لدراسة أساليب مواجهة هذه الأزمة مثل معهد ستيفن روث لدراسة "معاداة السامية" والعنصرية المعاصرة عام 1991م، ومع معدلات النمو الديمغرافي المرتفعة للفلسطينيين في مختلف مناطق فلسطين التاريخية (المحتلة عام 48، الضفة الغربية، غزة)

[53] مجموعة مؤلفين: الانتقال من تسوية النزاع إلى إدارته.. المواجهة العنيفة الإسرائيلية-الفلسطينية (2000-2004)، ترجمة وتقديم أنطوان شلحت، ط1، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، فلسطين، 2005، ص ص 19-21.

وتنامي معدلات الهجرة العكسية لليهود بسبب التوتر المستمر (انتفاضة 2000-2005م، الحرب الثانية على لبنان 2006م، الحروب على غزة 2008م، 2012م،2014م)[54] ظهرت الحاجة لجذب أفواج جديدة من اليهود حول العالم للعيش في الاحتلال ومن النماذج التي تأسست لدراسة ذلك معهد سياسة الشعب اليهودي عام 2002م، معهد الشؤون العالمية اليهودية في 2008م، مركز كانتور لدراسة يهود أوروبا المعاصرين سنة 2010م.

5- الديمقراطية: قدم الاحتلال الإسرائيلي نفسه منذ عقود على أنه النظام الديمقراطي الوحيد في الشرق الأوسط، إلا أن هذا النظام هددنه في الحقيقة عدة تحديات كان على الإسرائيليين مواجهتها، ومن أبرز أزمات هذا النظام افتقاره لدستور شامل يحتكم إليه الإسرائيليون ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب لعل أهمها الصراع بين العلمانيين والمتدينين، كما يمثل النظام الانتخابي النسبي أحد أكثر المواضيع المثيرة للجدل حول الديمقراطية الإسرائيلية، إذ أنه يمنع أي كتلة داخل الكنيست من امتلاك الأغلبية وهذا أضعف الأحزاب الكبيرة ذات الإيديولوجيات الواضحة وأنتج عدة أحزاب صغيرة كثيرة التقلبات وتبحث عن مصالح مؤقتة مما حد من دور الكنيست واستقرار الحكومات الائتلافية التي تواجه باستمرار خطر التفكك، إضافة إلى هذه الأزمات نذكر هيمنة الاهتمامات والكوادر الأمنية/العسكرية على دوائر صنع القرار، تنامي شعبية أحزاب اليمين (القومي/الديني) المتطرف[55]، انتشار الفساد داخل دواليب السياسة على أعلى المستويات، وغيرها من الأزمات التي تواجه النظام السياسي الإسرائيلي[56].

إدراك الإسرائيليين لخطورة هذه الأزمات على مستقبل الاحتلال دفعهم إلى محاولة حلها، ومن النماذج الأولى لذلك كان تعزيز دور الكنيست وكفاءته في معالجة القضايا المطروحة أمامه بإنشاء عدد من اللجان الدائمة والمتخصصة بداية من 1949م كما تعززت بعد صدور "قانون أساس الكنيست" في 1958م حتى بلغ عددها 24 لجنة في السنوات الأخيرة، ومن أهم هذه اللجان لجنة الدستور والقانون والقضاء التي أوكلت لها مهمة إعداد الدستور، لكن واجهت هذه اللجان عدة عقبات في أداء مهامها باعتبارها مركز فكر وهذا ما دفع إلى إنشاء مركز الكنيست للأبحاث المعلومات عام 2000م باعتباره مركز فكر متعدد التخصصات تابع للكنيست ويساعد المشرعين الإسرائيليين في عملية اتخاذ القرار عبر إعداد الدراسات والاستشارات الضرورية.

كما ظهرت مراكز فكر أخرى في سبيل تحديد عيوب النظام السياسي الإسرائيلي ومعالجتها، ولعل من أبرزها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في 1991م ومركز تجديد الديمقراطية الإسرائيلية عام 2012م، إلا أن هناك إجماعا إسرائيليا على فشل كل هذه المحاولات في تحقيق هدفها حتى الآن.

في الوقت ذاته يرى مراقبون أن العقود الأخيرة شهدت صعودا لليمين المتطرف المهيمن على الحكم وتراجعا لليسار وهذا ألقى بظلاله كذلك على مجتمع مراكز الفكر إذ نلاحظ ظهورا متزايدا لمراكز ذات توجهات يمينية، من أبرزها مركز شاليم في 1994م، مركز أرييل لأبحاث السياسات في 1997م، مركز الاستراتيجية الصهيونية عام 2005م ومنتدى كوهيليت للسياسات في 2012م.

---

[54] أرنون سوفير: "إسرائيل".. ديموغرافيا 2000-2020 (مخاطر واحتمالات)، ترجمة وتقديم محمد غنايم، ط1، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2001، ص 25.

[55] أشر أريان: الانزياح نحو اليمين، ضمن كتاب الانزياح نحو اليمين.. 2003 ما قبلها وما بعدها، تقديم وترجمة أنطوان شلحت، ط1، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، فلسطين، 2003، ص 16.

[56] مجموعة مؤلفين: "إسرائيل"- ديمقراطية شكلية (مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية 2003)، ترجمة وتقديم أنطوان شلحت، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، فلسطين، 2003، ص 30.

6- الاقتصاد: من أكبر التحديات التي واجهها الاحتلال في سنواته الأولى هي بناء اقتصاد قوي والذي يستوجب بداية توفر بنية تحتية متكاملة، ما دفع إلى بعث الكثير من المشاريع الكبرى مع سيطرة شبه مطلقة "للدولة" على هذا الاقتصاد طيلة العقود الثلاثة الأولى للاحتلال في ظل هيمنة الأحزاب العمالية ذات التوجهات الاشتراكية، ومن الجهات التي لعبت دورا في مواجهة هذا التحدي عبر البحث وتقديم التوصيات لصناع القرار كان قسم الأبحاث والاستراتيجية التابع لوزارة الزراعة وكذا وزارة الاقتصاد والصناعة التي تم استحداثها في 1949م وتضم قسما للاستراتيجية وتخطيط السياسات كما أعطى تأسيس بنك "إسرائيل" في 1954م دفعة قوية في هذا السياق من خلال وحدة البحث التابعة له.

شهد عقد الستينيات أول أزمة اقتصادية للاحتلال فتسببت في انكماش اقتصادي، إفلاس عدة مؤسسات وارتفاع في نسبة البطالة، وقد تم استحداث وزارة السياحة عام 1964م والتي يمكن فهمها كمحاولة لتنويع الاقتصاد، وتضم هذه الوزارة وحدة للإحصائيات، الأبحاث وإدارة المعرفة، كما عرفت السنة ذاتها تأسيس معهد موريس فالك للأبحاث الاقتصادية ثم معهد هنري كراون لأبحاث التجارة في 1969م.

إلا أن أكبر أزمة اقتصادية واجهت الاحتلال منذ نشأته كانت بين 1975-1985م والتي شهدت موجات من الكساد، التضخم وارتفاع في الدين الخارجي فساهمت في فقدان أحزاب اليسار للريادة داخل الكنيست لأول مرة في التاريخ لصالح حزب الليكود اليميني في 1977م، وتعتبر هذه الأزمة من تبعات حرب 1973م والارتفاع الكبير في الإنفاق العسكري إضافة إلى حدوث أزمة الطاقة العالمية التي تسببت في ارتفاع الأسعار خلال تلك الفترة، لمواجهة ذلك تم استحداث وزارة الطاقة في 1977م والتي تضم شعبة لتخطيط السياسات والاستراتيجيات، كما ظهر عام 1984م مركز "إسرائيل" للتقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي لعب دورا في إعداد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته حكومة "الوحدة الوطنية" (ليكود-عمل) عام 1985م وانتقل بموجبه الاقتصاد الإسرائيلي إلى تبني التوجه الرأسمالي[57].

نهاية تسعينيات القرن الماضي شهدت موجة من التطبيع العربي/الفلسطيني-الإسرائيلي مما ساهم في نزع صفة "منطقة صراع" عن الشرق الأوسط وجعلها جاذبة للاستثمار، وهذا كان له آثار إيجابية عميقة على اقتصاد الاحتلال بانفتاحه أكثر على السوق الإقليمي والعالمي رغم بعض التأثير السلبي الذي خلفته انتفاضة الأقصى في 2000م[58]، ولإدارة هذا الانفتاح الاقتصادي ظهرت عدة مراكز فكر متخصصة كمركز ماكس بيرلمان للتجارة العالمية سنة 1997م في جامعة تل أبيب، مركز روتشيلد لأسواق رأس المال وإدارة المخاطر في 2001م، معهد القدس لدراسات السوق في 2003م، مركز دراسات الابتكار والنمو الاقتصادي في الفترة ذاتها ومركز ماكرو للاقتصاد السياسي عام 2006م.

7- المجتمع: عاش اليهود طيلة قرون متفرقين في مناطق مختلفة حول العالم، هناك التي اعتبرتهم جزء منها فشاركوا في قيام حضارتها (الحضارة الإسلامية نموذجا) وأخرى عزلتهم وضيقت عليهم فعاشوا داخل مجتمعات صغيرة مغلقة (يهود أوروبا مثلا)، وقد لعبت هذه الفوارق دورا بارزا جعل المجتمع الإسرائيلي لاحقا عبارة عن فسيفساء كثيرة التباين بين مكوناتها عرقيا، ثقافيا واقتصاديا وهي في حالة تنافس مستمر فيما بينها قد يتحول أحيانا إلى صراع.

من أبرز الصراعات التي هددت وحدة المجتمع الإسرائيلي في سنواته الأولى هو الصراع بين المتدينين والعلمانيين والذي تسبب في تعطيل إعداد الدستور وأسقط حكومة بن غوريون بعد ذلك، أما عرقيا فالأقلية العربية تعرضت للكثير من الاضطهاد وأخضعت للحكم العسكري،

[57] فضل مصطفى النقيب: الاقتصاد الإسرائيلي، ضمن دليل إسرائيل العام 2020، رئيس التحرير: منير فخر الدين، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2021م، ص 614.

[58] نفسه، ص ص 615-616.

بل حتى داخل المجتمع اليهودي كان هناك تنافس بين اليهود الأشكيناز والسفارديم، حيث كان الأشكيناز القادمين من أصول غربية (أوروبية-أمريكية) يتفاخرون أنهم باعثي الحركة الصهيونية ومؤسسي هذه "الدولة" ما دفعهم إلى الهيمنة على كافة الميادين السياسية، المالية والعلمية في "إسرائيل"، وهذا جعل اليهود السفارديم وهم من أصول شرقية (شمال إفريقية-آسيوية) يشعرون بالتمييز ضدهم فأقدموا على عدة حركات اجتماعية بداية من انتفاضتهم ضد معسكرات التأهيل في 1949م، انتفاضة واد الصليب عام 1959م وصولا إلى "حركة الفهود السود" التي قادت مظاهرات حاشدة بداية من 1971م، وقد تعزز هذا الشرخ داخل المجتمع الإسرائيلي مع بداية قدوم يهود الفلاشا (من أصول إثيوبية) الذين تعرضوا للتمييز بشكل أوسع، وقد كانت هذه الأحداث من بين عدة أسباب أسقطت اليسار عن الحكم لأول مرة في 1977م وجاءت باليمين (حزب الليكود)[59].

في سبيل مواجهة هذه التحديات الكبرى داخل المجتمع الإسرائيلي ظهرت مجموعة من مراكز الفكر التي اهتمت بدراستها بعمق بحثا عن حلول لها، ومن أبرز هذه المراكز معهد فان لبير الذي تأسس في 1959م، معهد ديفيد هورويتز للمجتمع والاقتصاد عام 1971م، المركز اليهودي-العربي في 1972م، معهد مايرس-جوينت-بروكديل في 1974م.

رغم ذلك لم ينجح الإسرائيليون في تجاوز تحدياتهم الاجتماعية، إذ شهدت بداية الثمانينيات مع وصول الليكود إلى الحكم بداية صعود واضحة لليمين الديني المتطرف ومن أبرز مظاهره حركة "شاس" التي تأسست في 1984م ونجحت في دخول الكنيست بعد ذلك بسنوات قليلة، كما تعرضت الأقلية العربية للكثير من الاضطهاد بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في 1987م ثم الثانية في 2000م، ورغم تحقيق اليهود السفارديم والفلاشا بعض المكاسب غير أن الهيمنة الأشكينازية بقيت واضحة خاصة بعد التحول الكامل نحو النظام الرأسمالي في 1985م وتوافد أعداد كبيرة من اليهود الأشكيناز من الاتحاد السوفياتي ولعقد كامل بداية من 1990م[60]، هذا ما يفسر ظهور مراكز فكر إضافية طيلة هذه الفترة حيث تأسس عام 1982م معهد البحوث الاجتماعية في جامعة تل أبيب و مركز "تاوب" لدراسات السياسة الاجتماعية الذي يعتبر حاليا من أبرز مراكز الفكر الإسرائيلية، وكذا تأسس مركز "إسرائيل" للتقدم الاجتماعي والاقتصادي عام 1984م، مركز "أدفا" عام 1991م، معهد والتر ليباخ للتعايش اليهودي-العربي من خلال التعليم ومعهد حاييم هرتسوغ للإعلام والسياسة والمجتمع في 2002م.

تأكيدا على الشعور بخطورة هذه الفروقات والهشاشة في بنية المجتمع تم استحداث وزارة المساواة الاجتماعية في 2007م والتي تضم عددا من مراكز الفكر المتخصصة مثل هيئة التنمية الاقتصادية لقطاع الأقليات، هيئة الشباب التي تأسست في 2017م وهيئة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الحريدي بداية من 2020م، وكلها مسؤولة عن دراسة المجتمع وتقديم مقترحات سياسية وتوصيات لصناع القرار.

8- التعليم، التعليم العالي والبحث العلمي: عند قيام الاحتلال عام 1948م كانت هناك عدة مؤسسات تعليمية يهودية من مختلف المستويات في فلسطين انتشرت بوضوح خلال عهد الانتداب البريطاني، لكن كانت تسودها حالة من التنوع الكبير في المناهج والقناعات التي تبثها، إذ تضم تيارات من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين (التيار العمالي، التيار العام والتيار الديني)[61]، لذلك تم الإجماع بعد قيام الاحتلال

[59] عزيز حيدر: المجتمع والتركيب السكاني، ضمن دليل إسرائيل العام 2011، رئيس التحرير: كميل منصور، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2011، ص ص 265-277.

[60] نفسه، ص ص 277-287.

[61] خالد أبو عصبة: التربية والتعليم والبحث العلمي، ضمن دليل إسرائيل العام 2011، رئيس التحرير: كميل منصور، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2011، ص 374.

على اعتماد سياسة "بوتقة الصهر" بهدف تحقيق وحدة "وطنية" وتقليص الفروقات بين مختلف مكونات المجتمع عبر التعليم غير أن هذه الرؤية اصطدمت برفض الحركات الدينية تشبثها بمؤسساتها ما جعل موضوع التعليم محل خلاف حاد داخل الكنيست الإسرائيلي الأول وكان من أسباب سقوط حكومة ديفيد بن غوريون الثالثة في ديسمبر 1952م، كما كانت قضية استقلالية مؤسسات التعليم العالي عن الجهات الحكومية محل جدل مستمر بين السياسيين والأكاديميين من جهة أخرى خاصة بين 1950-1958م.

هذا الواقع وضع أمام قادة الاحتلال تحدي تنظيم قطاع التعليم والبحث العلمي بمستوياتهم، ما ترجم بظهور عدد من الهياكل الحكومية التي تم استحداثها للمساهمة في تحقيق الهدف، مثل مجلس التعليم العالي في 1958م، الذي كان من مهامه دراسة قطاع التعليم العالي وتقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة بتطويره لصناع القرار[62]، وتطور هذا الدور مع استحداث لجنة التخطيط والموازنة التابعة للمجلس في 1972م حيث انفردت بالمهمة البحثية ما يجعلنا نعتبرها مركز فكر شديد التأثير في صنع القرار المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي داخل الاحتلال.

كما تم في 1959م تأسيس الأكاديمية (المجمع) الإسرائيلية للعلوم والآداب بموجب قانون صادق عليه الكنيست وهي تضم خيرة العلماء الإسرائيليين وأوكلت لهم مهمة إنتاج رؤى ومشاريع للارتقاء بالبحث العلمي في كافة المجالات، وقد تعزز هذا الدور البحثي الاستشاري للأكاديمية في 2010م بإضافة قانون يكلفها بإصدار تقرير كل ثلاثة سنوات حول وضعية العلوم في الاحتلال وتقديمه للكنيست والحكومة، كما أنشأت المجمع الأكاديمي للشباب في 2012م وهدفه الأساسي هو الربط بين الأكاديميين الشباب وصناع القرار.

إضافة إلى ذلك يمكننا رصد مراكز فكر إسرائيلية أخرى لعبت دورا في هذا الميدان، مثل مركز تكنولوجيا التعليم الذي تأسس قبل خمسة عقود ضمن جامعة تل أبيب التي تضم أيضا مركز كلمان للتعليم اليهودي وكذا مركز البحث والابتكار في تقنيات التعليم التابع للجامعة المفتوحة، كما أن الكنيست يضم لجنة متخصصة في البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي، وهذا ما ساهم في تحقيق عدة نتائج إيجابية في مجال التعليم بمختلف مستوياته.

9- حماية البيئة: شهد الاحتلال منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي تزايد الاهتمام بوضع سياسات ومؤسسات صديقة للبيئة[63]، لذلك تم استحداث وزارة حماية البيئة في 1988م والتي تضم وحدة للتخطيط البيئي والمباني الخضراء مسؤولة عن تقديم توصيات لصناع القرار في الوزارة حول السياسات والمشاريع المناسبة، وأتبع ذلك ظهور عدد من مراكز الفكر المهتمة بالشؤون البيئية مثل معهد وادي عربة للدراسات البيئية في 1996م وفي الفترة ذاتها تأسس مركز "هيشل" للتعلم والقيادة البيئية وكذا مركز السياسات البيئية سنة 2000م في القدس.

يمكن تفسير هذا الاهتمام الإسرائيلي المتزايد بالسياسات البيئية كنتيجة للآثار السلبية التي لحقت بالمحيط جراء النشاط الاقتصادي سريع النمو وكثافة الإنتاج الصناعي للاحتلال، إضافة إلى أن هذا قد يكون محاولة للحفاظ على الثروات الطبيعية الكافية في ظل معدلات النمو الديموغرافي المرتفعة التي تهدد بشح الإمكانيات مستقبلا، كما لا يمكن فصل هذه التوجهات الإسرائيلية عن التحولات التي يشهدها العالم في سبيل مواجهة الاحتباس الحراري.

---

[62] ريفكا فيلدحاي: الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي، مجلة قضايا إسرائيلية، فلسطين، العدد 53، 2014، ص 14.

[63] دانا بلاندر: عن السياسة الخضراء (جودة البيئة) في "إسرائيل"، ضمن: هل "إسرائيل" ناضجة لسياسة خضراء؟، ترجمة سعيد عياش، ط1، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، فلسطين، 2008، ص 25.

الفصل الثاني

أنواع مراكز الفكر الإسرائيلية وأبرز نماذجها الحكومية

المبحث 01: أنواع مراكز الفكر الإسرائيلية

المبحث 02: النظام السياسي الاسرائيلي وأبرز مراكز الفكر الحكومية

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

المبحث 01: أنواع مراكز الفكر الإسرائيلية

إن كثافة وانتشار مراكز الفكر حول العالم جعل منها ظاهرة تستحق الدراسة من الباحثين، لكن واجهت هذه العملية الكثير من العوائق التي أشرنا إلى بعضها في مواضع سابقة، وتزداد حدة الخلاف ودرجة التعقيد في دراسة مراكز الفكر عند محاولة تحديد سماتها وخصائصها العامة تمهيدا لوضع تصور لمركز فكر نموذجي يمكن استنساخه، ويمكن القول أنه بعد عدة دراسات أقر الباحثون بشبه استحالة تحقيق ذلك نظرا للتنوع الكبير بينها في الخصائص حتى قال جيمس ماكغان "سأكتشف واحدا عندما أراه" معبرا عن عدم وجود مركز فكر نموذجي[64].

هذا الاستنتاج دفع الباحثين لتجنب السعي إلى بناء تصور لنموذج موحد وإنما محاولة تصنيف مراكز الفكر إلى أنواع تتمايز في خصائصها، ثم دراسة كل نوع على حدى، لكن حتى هذا المسعى واجهته عقبات، من أهمها:

– امتلاك عدة مراكز لمزيج من الخصائص التي تجعلها تدخل ضمن أنواع مختلفة في الوقت ذاته.

– تأثير بيئة عمل مركز الفكر (التأثير والتأثر) على خصائصه التي تشهد باستمرار الكثير من التغيرات، وهذا قد يؤدي إلى تغير تصنيف المركز ولعل من أهم المؤثرات المؤدية لذلك ضغط الفاعلين في بيئة صنع القرار كالممولين مثلا.

– تلعب عدة عوامل كالموقع الجغرافي، النظام السياسي للدولة، الإطار القانوني لعمل المراكز وغيرها دورا في ظهور أنماط من مراكز الفكر في بيئة واختفائها في أخرى وهذا يجعل عملية نمذجة أنواع بعينها محل جدل مستمر فكيف يمكننا إسقاط تصنيف مراكز فكر أمريكا الشمالية مثلا على إفريقيا أو آسيا، والعكس.

هذا جعل تصنيف مراكز الفكر إلى أنواع عملية لا تقل تعقيدا ونتائجها تحمل الكثير من الشكوك حولها لكن رغم ذلك تبقى قابلة للاختبار والتطوير، وهذا ما تبنيناه في دراستنا، حيث قسمناها إلى مرحلين، الأولى يتم فيها تحديد معايير تصنيف مراكز الفكر ثم في الثانية نسقط هذه المعايير على الواقع الإسرائيلي لنخرج بأنواع مراكز الفكر الإسرائيلية مع توضيح خصائصها.

أولا: أنواع مراكز الفكر: لتجاوز العقبات التي أشرنا إليها يجدر بنا أن ندرك جيدا بأن تموضع مراكز الفكر في منطقة هجينة تجمع بين عدة مجالات (أكاديمي، سياسي، اقتصادي وإعلامي) جعلها محل تجاذب دائم بين هذه المجالات المختلفة، مما أدى إلى تباين مراكز الفكر في سلوكها داخل هذا الفضاء، وانطلاقا من هذه الرؤية يمكننا تسهيل عملية تحديد أنواع هذه المراكز بالاعتماد على نظرة تحليلية لسلوكياتها داخل الفضاء الهجين قربا أو بعدا عن المجالات الداخلة في تكوينه وبالتالي يمكننا رصد تكرار لأنماط معينة تجمع بين عدد من المراكز ومنه نستطيع اعتبارها كنوع متميز عن غيره.

بتطبيق ما سبق ذكره استطعنا رصد 9 أنواع من مراكز الفكر، مقسمة إلى مستويين (أنواع أساسية وأخرى ثانوية)، كما قمنا بإسقاط عدد من المعايير التفصيلية عليها لتحديد خصائصها بدقة أكبر، كما يوضح المخطط الموالي:

[64] Donald E. Abelson. Do think tanks matter ? Assessing the impact of public policy institutes, Canada, McGill-Queen's University Press, 2018, P. 34.

أنواع مراكز الفكر الإسرائيلية ومعايير تصنيفها[67]

[65] لم نرصد حضورا لهذا النوع في مجتمع مراكز الفكر الإسرائيلية لكن تم إدراجها هنا لأهميتها في أخذ صورة أوضح

[66] لم نرصد حضورا لهذا النوع في مجتمع مراكز الفكر الإسرائيلية لكن تم إدراجها هنا لأهميتها في أخذ صورة أوضح

[67] من إعداد الطالب.

أ- مستويات تصنيف مراكز الفكر:

1- الأنواع الأساسية لمراكز الفكر: تم تحديدها اعتمادا على **الانتماء التنظيمي** للمراكز، يقصد به علاقة مركز الفكر بمختلف المؤسسات المشتغلة في ميدان صنع السياسات واتخاذ القرار وهذه العلاقات سيكون لها دور محوري في تحديد بقية خصائص المركز، حيث سنتطرق لهذا المعيار بالتفصيل لاحقا، لكن الآن يكفي أن نذكر أنواعه الأربعة:

- مراكز فكر جامعية - مراكز فكر حكومية - مراكز فكر حزبية - مراكز فكر مستقلة

2- الأنواع الثانوية لمراكز الفكر: تنضوي تحت الأنواع الأساسية وتقسم وفق **الاستراتيجية** (**الخط الافتتاحي**)، حيث من المفيد هنا الاستعانة بأحد المفاهيم الإعلامية وهو "الخط الافتتاحي" الذي يحدد مبادئ المؤسسة الإعلامية والمتحكمة في سلوكها اتجاه القضايا الكبرى، وهذا ينطبق على مراكز الفكر حيث تتبنى توجها عاما غالبا يحدد طريقة تعاطيها مع القضايا المطروحة على الساحة، في حين لا ينفي هذا وجود توجهات أخرى قد يتبنى المركز أجزاء منها لكن يبقى هناك توجه واحد مهيمن على نشاطه إلى جانب توجهات أخرى غير مهيمنة عليه[68]، وبناء على ذلك يضم هذا المستوى خمسة أنواع من مراكز الفكر، هي:

- مراكز فكر أكاديمية - مراكز فكر تعاقدية - مراكز فكر مدافعة - مراكز فكر مؤسسة على إرث - مراكز فكر ربحية

ب- المعايير التفصيلية لتصنيف مراكز الفكر الإسرائيلية: إن للمستويين السابقين (الانتماء التنظيمي والاستراتيجية) آثار بالغة على نشاط مراكز الفكر حيث يلعبان دورا في وضع أجندة عملها (القضايا الجديرة بالدراسة والأخرى التي قد تتجاهلها)، منهجية الدراسة (الالتزام بالموضوعية أو خدمة مصالح وأهداف جهات معينة) التي تؤثر بدورها على المخرجات النهائية لهذه المراكز حجما، شكلا (التوسع، الاختصار) ومضمونا (العمق، السطحية) والجهات المسؤولة عن توفير التمويل الضروري لتغطية هذا، وتفصيل ذلك في هذه المعايير التي تندرج تحت المستويين السابقين، وهي:

1- جهة التمويل: يعتبر الباحثون أن مهمة ضمان مصادر التمويل الضرورية لمراكز الفكر من أهم التحديات التي تواجهها في الفترة الحالية ولتجاوزه انتهجت استراتيجيتين مختلفتين، هما[69]:

- **من أعلى إلى أسفل (Top-down)**: هي المراكز التي تتلقى تمويلها من جهات عليا ترتبط معها بعلاقة تنظيمية مثل المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية، الإيجابي فيها أن الغطاء المالي الضروري لنشاطها مضمون وبشكل دائم وبالتالي لا تعاني من أزمات، لكن في الوقت ذاته تبقى مرتبطة ببيروقراطية المؤسسة التي تنتمي إليها (الحكومية/الحزبية) وتعقيداتها وانخفاض سقف الحرية في نقد سياسات الحكام والقادة داخلها.
- **من أسفل إلى أعلى (Bottom-up)**: هي المراكز التي تتلقى تمويلها من المجتمع عبر المساعدات والدعم الخيري من الأفراد، المؤسسات والشركات على شكل هبات، منح وعقود، إضافة إلى عوائد اشتراكات أعضائها ومبيعات أعمالها، من إيجابيات هذه الاستراتيجية أنها تحفظ حرية المركز في النقد أكثر من غيره لكن عيبها الأساسي أنها تجعله في حالة بحث مستمر عن مصادر للتمويل مما

[68] تؤخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار عند الحديث في المباحث اللاحقة عن أبرز نماذج مراكز الفكر الإسرائيلية، حيث يحمل كل واحد منها استراتيجية مهيمنة على نشاطه إلى جانب استراتيجيات أخرى أقل شأنا منها.

[69] John J. Hamre, The Constructive Role of Think Tanks in the Twenty-first Century, Asia-Pacific Review, vol. 15(2), 2008, PP. 2-3.

قد يؤثر سلبا على موضوعية طرحه وأجندته استجابة لرغبات الجهات المانحة لضمان دعمها للمركز ماليا وإلا قد يواجه أزمات في تغطية احتياجاته.

2- التوجه الإيديولوجي: يلعب دورا محوريا في تحديد نظرة مركز الفكر للعالم والقيم التي يؤمن بها ويتبناها في وضع أجندته ومعالجته لمختلف القضايا، كما يكون له أثر في منهجية الدراسة ومدى التزامه بالموضوعية أو خدمة مصالح توجه فكري معين، وعلى مستوى مراكز الفكر الإسرائيلية يمكننا رصد أربعة تيارات في التعامل مع مختلف القضايا خاصة الأمنية، الخارجية، الاقتصادية والاجتماعية تتفق في الأسس والمبادئ الصهيونية الكبرى باعتبار "إسرائيل" وطنا قوميا لليهود وتسعى لضمان بقائه لكن تختلف في الاستراتيجيات المتبعة في ذلك[70]، حيث نجد:

- **اليمين:** ينقسم إلى يمين قومي وآخر ديني، فأما **اليمين القومي** يعتبر القدس كاملة عاصمة "إسرائيل" ويدعم الاستيطان داخل الخط الأخضر ويرفض أي انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب مثل الذي وقع في غزة عام 2005م، أما في العلاقة مع الفلسطينيين يؤكد على غياب أي أفق لنجاح مشروع حل الدولتين[71] وينفي أي حق للاجئين الفلسطينيين في العودة ويعتبر أن حل قضيتهم يقع على عاتق الدول العربية، إلى جانب السعي لتجريد الفلسطينيين من السلاح والتعامل الأمني الحاسم مع المقاومة خاصة حماس في غزة للقضاء على قوتها ومنع تمددها، وعلى صعيد علاقته بمحيطه العربي-الإسلامي يعتبر مرتفعات الجولان جزء من الأراضي الإسرائيلية ولا مجال للتخلي عنها في إطار أي تسوية مع سوريا، ومواجهة المشروع النووي الإيراني[72]، أما **اليمين الديني** فيتبنى القناعات السياسية-الأمنية ذاتها تقريبا لكن يعطيها اهتماما أقل مقارنة بالأهداف الدينية-الاجتماعية حيث يؤكد على يهودية الدولة ويدفع نحو تطبيق الشريعة اليهودية ودعم المؤسسات التعليمية والاجتماعية، إضافة إلى الدعوة لإعفاء المتدينين من الخدمة العسكرية[73]، وتيار اليمين بجناحيه هو المهيمن على الحكم منذ عقود وما زال في تنامي مستمر وميل متزايد نحو التطرف أكثر في طروحاته[74]، ومن أبرز مراكز الفكر المحسوبة على التيار اليميني نجد مركز أرييل لأبحاث السياسات.
- **الوسط:** يعتبر أن تحقيق الأمن يشترط إقامة دولتين قوميتين لكن بشروط، منها أن تكون الدولة العربية الفلسطينية مجردة من السلاح، القدس كاملة عاصمة للدولة اليهودية، ضم المناطق ذات الكثافة اليهودية داخل الخط الأخضر إلى أراضي الدولة اليهودية، حصر حق عودة اللاجئين في الدولة الفلسطينية وسقوطه في بقية الأراضي، مع التأكيد على التعامل الأمني الحاسم مع المقاومة خاصة في غزة ومواجهة المشروع النووي الإيراني.
- **اليسار:** يتبنى مبدأ فصل الدين عن الدولة، لكن مع الحفاظ على الصبغة اليهودية للمجتمع الاسرائيلي عبر آليات ثقافية-اجتماعية وليس قانونية-سياسية، أما في العلاقة مع الفلسطينيين فيدعم مبدأ حل الدولتين عبر التفاوض مع أي طرف فلسطيني منتخب، كما يتبنى المبادرة العربية الداعية للعودة إلى حدود 1967م وفق مبدأ "الأرض مقابل السلام" ولذلك يعتبر القدس عاصمة مشتركة

---

[70] عبد الوهاب المسيري: مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، ط1، دار الفكر، سوريا، 2002، ص 136.

[71] محمد أمارة ومهند مصطفى: صعود الليكود وتحولات الخطاب السياسي لفلسطينيي 1948، مجلة الدراسات الفلسطينية، لبنان، العدد 115، صيف 2018، ص 50.

[72] أحمد خليفة: الأحزاب السياسية، ضمن دليل إسرائيل العام 2011، رئيس التحرير: كميل منصور، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2011، ص ص 202-204.

[73] المرجع نفسه، ص ص 217-221.

[74] Mohanad Mustafa & As'ad Ghanem. The empowering of the Israeli extreme right in the 18th Knesset elections, Mediterranean politics, Vol. 15 (1),March 2010, P. 36.

للدولتين، تتمتع بلدتها القديمة بنظام خاص يضمن حقوق أتباع الأديان الثلاثة، وكذا يعتبر المستوطنات داخل الخط الأخضر احتلالا مخالفا للمواثيق الدولية يجب تصفيتها، كما يسعى إلى التوصل لحل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين[75]، ويعتبر المركز اليهودي-العربي متأثرا بأفكار هذا التيار، حيث يدعو للتعايش العربي-اليهودي داخل المجتمع الإسرائيلي من جهة وتعزيز السلام الإسرائيلي-الفلسطيني من جهة أخرى.

ملاحظة: يضيف بعض الباحثين تقسيمات تفصيلية لهذه التيارات الثلاث بإضافة تيارات بينية مثل أقصى اليمين، أقصى اليسار، يمين الوسط، يسار الوسط، للتعبير عن التموضع داخل/بين التيارات الرئيسية الثلاث، لكن لم نر أن هذا التفصيل ضروريا في دراستنا لذلك لم نعتمده.

- **متعدد/محايد:** يمكن رصد عدد من مراكز الفكر الإسرائيلية التي يصعب تصنيفها ضمن التيارات الثلاث السابقة حيث تتبنى توجهات أقرب إلى التعدد منها إلى الخيارات الإيديولوجية الواضحة في تعاطيها مع مختلف القضايا، وهذا راجع في الغالب إلى تنوع الخلفيات الفكرية للباحثين والخبراء العاملين فيها، والتنويع في مصادر تمويلها مما يشكل عائقا أمام الميل الصريح لأي تيار على حساب آخر ويمنحها حرية أكبر في وضع أجندتها ومعالجة القضايا ومنها معهد دراسات الأمن القومي (مركز جافي سابقا) التابع لجامعة تل أبيب.

3- التخصص البحثي: تتباين طبيعة المواضيع والقضايا التي تهتم مراكز الفكر بمعالجتها حيث نجد بعضها **واسعا** يشمل عدة ميادين مثل الأمن القومي، العلاقات الدولية، الاقتصاد، السياسات الاجتماعية، البيئية، التعليمية.. مثل معهد السياسة والاستراتيجية التابع لمعهد هرتسيليا متعدد التخصصات، بينما هناك مراكز أخرى **متخصصة** في ميدان بحث واحد فقط منها مثل معهد وادي عربة للدراسات البيئية ، وهذا سيكون له تأثير على معايير تفصيلية أخرى مثل الجهات الممولة للمركز وكذا المستهدفة من أعماله[76].

4- الإطار الجغرافي للأبحاث: يقصد بها الحيز الجغرافي الذي تنصب عليه اهتمامات المركز بالدراسة والتحليل حيث قد يشمل مقاطعة فقط مثل معهد القدس لبحوث السياسات الذي يضع دراسة أوضاع القدس على رأس اهتماماته، وقد يشمل الشؤون الإسرائيلية الداخلية عامة ، ومنها مراكز تهتم بدراسة دول وأقاليم أخرى من العالم مثل مركز التحالف للدراسات الإيرانية التابع لجامعة تل أبيب وهناك كذلك مراكز غير محدودة بحيز جغرافي واضح وبالتالي تدخل مختلف دول العالم في نطاق أبحاثه مثل معهد مكافحة الإرهاب التابع لمركز هرتسيليا متعدد التخصصات[77].

5- الامتداد الزمني للأبحاث: تهتم بعض المراكز بإجراء أبحاث حول تحليل السياسات و**التحديات الراهنة وتوفير حلول عاجلة** لها، بينما تميل مراكز أخرى إلى القيام **بدراسات أعمق بهدف رصد التطور التاريخي** لقضية معينة دون شرط راهنيتها وبالتالي رسم صورة أشمل حولها وتوفير قراءة نقدية لها لتطويرها مستقبلا، وهذا يؤدي إلى الاختلاف بين مراكز الفكر في خلفيات الباحثين العاملين بها، نوعية الانتاج والفئة المستهدفة منه.

---

[75] أنطوان شلحت: الأحزاب السياسية في إسرائيل، ضمن دليل إسرائيل العام 2020، رئيس التحرير:منير فخر الدين، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2021، ص ص 300-301.

[76] James G. McGann. 2013 Global Go-To Think tanks index report, Philadelphia, University of Pennsylvania, 2014, P. 17.

[77] تم تحويل مركز هرتسيليا إلى جامعة تحمل اسم "جامعة رايخمان" في 2021، وبما أن الإطار الزمني لهذا البحث يتوقف عند 2014 فسنعتمد التسمية القديمة.

6- الفئة المستهدفة: توجه مراكز الفكر غالبا أنشطتها وأعمالها نحو ثلاث فئات رئيسية لكن بمستويات مختلفة، فقد تركز على فئة واحدة وقد تشمل أكثر من ذلك، وهذه الفئات هي: **الأكاديميون** (الباحثون المتخصصون، طلاب وأساتذة الجامعات)، **صناع القرار** (قادة المؤسسات السياسية، الاقتصادية، الإعلامية..) وأخيرا **عامة المجتمع**.

7- نوعية الإنتاج: تتنوع وتختلف أنشطة ومنتجات مراكز الفكر كما ونوعا **باختلاف الفئة المستهدفة** من ذلك، حيث يتم استهداف **الأكاديميين** من خلال الملتقيات والمؤتمرات العلمية، الندوات، الجلسات الحوارية بين الخبراء، كتب ومقالات علمية محكمة، أما **صناع القرار** فيفضلون التحليلات المختصرة، تقديرات الموقف، الإحاطات، غير أن **عامة الناس** يكون الوصول إليهم من خلال وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية، الكتيبات.. .

8- عدد وخلفيات الباحثين والخبراء: تضم مراكز الفكر الباحثين والخبراء لكن يختلفون من حيث العدد والخلفيات القادمين منها، حيث تختلف **أعداد الباحثين** من مركز لآخر بحسب التمويل المتوفر من جهة وسعة أو ضيق المجال الجغرافي والبحثي للمركز من جهة أخرى، أما **خلفيات الباحثين** فقد تقتصر على بعد واحد فقط مثل الخلفية الأكاديمية لمعهد البحوث الاجتماعية في جامعة تل أبيب، كما ويمكن أن يضم المركز خلفيات متنوعة كالأمنية، الدبلوماسية، الحزبية، التشريعية، الاقتصادية، الإعلامية.. مثل التي تتوفر في مركز بيغين-سادات للدراسات الاستراتيجية المنتمي لجامعة بار-إيلان .

9- وظيفة مركز الفكر: بالنظر إلى ما سبق من معايير، خاصة ما تعلق بالفئة المستهدفة، نوعية الانتاج وتركيبة الباحثين والخبراء يمكننا الخروج بنتيجة حول الوظيفة التي يلعبها مركز فكر معين والتي قد تختلف عن غيره من المراكز، حيث يذكر

الباحثون **ثلاثة وظائف**[78]، هي:

- **مراكز فكر تقليدية (Think Tanks)** مهمتها الأساسية هي **إعداد دراسات سياسية ذات بعد أكاديمي** واضح، مما يحتاج فريق عمل من المتخصصين ذوي خلفيات أكاديمية لاستهداف الباحثين والطلبة بالدرجة الأولى وليس صناع القرار.
- **مراكز تفكير-فعل (Think-and-Do Tanks)** تحاول هذه المراكز الجمع بين **إنتاج الدراسات والتحليلات والتأثير في السياسات** عبر استهداف فئات واسعة تجمع بين الأكاديميين، صناع القرار وأفراد المجتمع، مما يجعل أعضاءها متنوعي الخلفيات وإنتاجها متنوعا .
- **مراكز فعل (Do Tanks)**: الوظيفة الأساسية لهذه المراكز ليست إنتاج الدراسات وتحليل السياسات وإنما الاستفادة من إصدارات ومقترحات مراكز أخرى ومحاولة **التأثير** من خلالها **على صناع القرار والرأي العام لوضع السياسات** حيث يظهر نشاطها على مستوى وسائل الإعلام ودوائر صنع القرار بينما نجد حضور البعد الأكاديمي والأكاديميين فيها ضعيفا.

ثانيا: أنواع مراكز الفكر الإسرائيلية: بإسقاط هذه المعايير التفصيلية على أنواع مراكز الفكر بداية بالأنواع الثانوية المصنفة بناء على الاستراتيجية –الخط الافتتاحي- ثم الوصول إلى المرحلة الأخيرة وهي تحديد خصائص مراكز الفكر الإسرائيلية الأساسية المصنفة وفق الانتماء التنظيمي، نصل إلى النتائج التالية:

[78] James G. McGann. Thinnk Tanks and Policy Advice, P12.

أ- الأنواع الثانوية لمراكز الفكر الإسرائيلية (حسب الاستراتيجية –الخط الافتتاحي-) :

1- أكاديمية: هي مراكز تتبنى **خطا افتتاحيا** أساسه البحث العلمي الأكاديمي، تتميز بالتزام **الموضوعية** (داخل الإطار الإسرائيلي) بعيدا عن التأثيرات الأيديولوجية –قدر المستطاع- مما يجعل **فريق الباحثين** فيها و**فئتها المستهدفة** الأساسية من الباحثين المتخصصين، طلاب وأساتذة الجامعات، لذلك تكون أغلب **دراساتها على شكل** كتب، مقالات علمية محكمة، ملتقيات، مؤتمرات وندوات عليمة كما لا تفضل التحليلات المختصرة، تقديرات الموقف والإحاطات، مما يجعل أعمالها ضئيلة التأثير في صناع القرار.

تجدر الإشارة إلى أن خطها الافتتاحي الأكاديمي لا يعني بالضرورة أنها تابعة للجامعات ولا كل المراكز الجامعية هي أكاديمية كما سيأتي معنا لاحقا، حيث نجد مراكزا أكاديمية تتبع للجامعات فعلا وبالتالي يكون تمويلها (**من أعلى إلى أسفل**)، لكن في الوقت ذاته هناك عدد من المراكز الأكاديمية المستقلة تنظيميا والتي تعتمد تمويلا (**من أسفل إلى أعلى**).

تتميز المراكز ذات الاستراتيجية الأكاديمية **بحرية أكبر** من غيرها في **وضع أجندتها** إذ أن الباحثين فيها ميالون إلى إجراء أبحاث ذات عمق تاريخي، تحليلي ورؤية نقدية شاملة لتحديد جذور القضايا المطروحة ومحاولة حلها، بينما نجدهم قليلي الاهتمام بدراسة القضايا الراهنة لمجرد كونها عاجلة وتشغل صناع القرار والرأي العام في مرحلة معينة، أما مجالها البحثي والجغرافي فلا يمكن حصره لتنوعه، ومما سبق ذكره يمكننا في الأخير اعتبارها **مراكز فكر تقليدية** وفق التصنيف الذي طرحناه سابقا[79]، ومن بين هذه المراكز معهد حاييم هير تسوغ للسياسة الإعلامية والمجتمع التابع لجامعة تل أبيب ومعهد فان لير في القدس.

2- تعاقدية: هي مراكز فكر تحصل على تمويلها من خلال إجراء أبحاث لجهات معينة وبالتالي تتبنى **خطا افتتاحيا** متماشيا مع احتياجات تلك الجهات الممولة ، وهذه التعاقدية نوعان:

- تعاقدية مرحلية: العلاقة التي تربط مركز الفكر بالجهة الممولة مؤقتة غير دائمة، مربوطة بعقد عمل وليست تنظيمية احتوائية، فتمويلها يكون بذلك (**من أسفل إلى أعلى**).

- تعاقدية دائمة: علاقة المركز بجهة التمويل دائمة غير محددة بزمن، تنظيمية احتوائية منظمة بقانون أو نظام داخلي يحدد المهام المنوطة بمركز الفكر وتمويله (**من أعلى إلى أسفل**)[80]،وسنرى تمظهرات هذين النوعين بوضوح لاحقا عند تطبيق معيار الانتماء.

إن حرية الباحثين في وضع **أجندة المركز** (المواضيع محل البحث) محدودة في ظل هيمنة **رغبات واحتياجات الممولين وشروط العقد/القانون** ، ويؤثر هذا أيضا على طبيعة الأبحاث التي يتم إنتاجها، إذ تميل أغلب هذه المراكز إلى إعداد تحليلات موجزة ومقترحات سياسية للقضايا الراهنة **بهدف عرضها على صناع القرار** (في الجهة الممولة) وليس أبحاثا موسعة ذات بعد زمني واسع، كما يمكن للممولين التأثير على **منهجية، أدوات ومخرجات البحث** لتكون خادمة لأهدافهم مما قد يعكس توجههم الايديولوجي ولا يعبر بالضرورة عن رؤية موضوعية للقضايا وهذا قد ينتقل بها لتتبنى استراتيجية أخرى هي الاستراتيجية المدافعة، كما يصل تحكم الجهات الممولة في عمل المركز والباحثين إلى درجة امتلاك حقوق نشر نتائج الدراسة.

[79] Mahmood Ahmad, US Think tanks, P. 536.
[80] Howard J. Wiarda. The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy, American Foreign Policy Interests, Vol. 30(2), 2008, P. 103.

حتى تضمن المراكز ذات الخط الافتتاحي التعاقدي (خاصة المستقلة تنظيميا منها) إجراء أكبر قدر من الأبحاث وبالتالي الحصول على أكبر قدر من التمويل تميل إلى الانفتاح على **تخصصات بحثية مختلفة** (أمن قومي، سياسة، دبلوماسية وعلاقات دولية، اقتصاد، اجتماع..) **وحيز جغرافي واسع** للبحث وتضم **باحثين وخبراء من خلفيات متنوعة** (أكاديمية، بيروقراطية حكومية، حزبية، أمنية، عسكرية..)، ومما سبق يمكننا اعتبار أن وظيفتها الأساسية هي **تفكير–فعل**.

من أبرز وأقدم النماذج التي تعبر عن أغلب معايير مراكز التعاقدية المرحلية هو مركز "إسرائيل" للتقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي كانت له عدة تجارب عمل مع جهات حكومية، مثل تجربته في وضع سياسات لمواجهة التضخم في منتصف ثمانينيات القرن الماضي وكذا سياسات إدماج اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي، كما تستفيد من خدماته مؤسسات من القطاع الخاص كغرف التجارة وكذا عدد من الجامعات والمعاهد[81]، أما في نماذج التعاقدية الدائمة نجد لجنة التخطيط والموازنة التابعة لمجلس التعليم العالي والتي حددت صلاحياتها ومهامها في قانون مجلس التعليم العالي والقرار الحكومي 666 لسنة 1977م.

3– مدافعة: هي مراكز فكر ذات **خط افتتاحي** يحمل **انتماء إيديولوجيا واضحا** و**هدفها** الأساسي ليس إنجاز تحليلات أو طرح أفكار وإنما **نصرة** توجهات وأفكار **التيار/الحزب** وسياساته الموجودة أصلا في مختلف القضايا مما يجعل **أجندته محددة مسبقا** وفق رؤية أيديولوجية، نادرا ما يتم مراجعتها لإنتاج مقترحات، تحليلات وتوجهات سياسية مختلفة.

إن علاقة المراكز المدافعة بالتيار أو الحزب الذي تدافع عن أطروحاته قد تأخذ شكلا تنظيميا–احتوائيا دائما وبالتالي يكون المركز تابعا لها ويتلقى التمويل المباشر والمستمر منها (**من أعلى إلى أسفل**) وفق قانون داخلي ينظم العلاقة بينهما، كما يمكن أن تكون علاقة المركز بالتيار أو الحزب غير تنظيمية–احتوائية، وبالتالي لا ينال التمويل بصفة رسمية من قيادة الحزب وفق قانون داخلي وإنما عبر عقد مؤقت أو من خلال تبرعات وهبات يقدمها المنتمون للتيار/ الحزب وبالتالي فإنه (**تمويل من أسفل إلى أعلى**).

القيام بهذه المهمة يستوجب امتلاك المركز لفريق من **الباحثين والخبراء** يتم اختيارهم **بناء على الانتماء الإيديولوجي أو التنظيمي** وليس الكفاءة العلمية والمهنية كما يستوجب أن يكونوا من **خلفيات متنوعة** (سياسية، أمنية، إعلامية، اقتصادية..) لأنهم **يستهدفون** فئات ذات خصائص مختلفة وهي:

- **الرأي العام** عامة والقاعدة الجماهيرية للتيار خاصة حيث يتم التأثير عليهم من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
- **صناع القرار** الذين يتم توجيههم (وحتى الضغط عليهم) لتبني السياسات التي يدافعون عنها.

ومما سبق ذكره نرى أن المراكز المدافعة هي **مراكز فعل**، ونظرا لطغيان النظرة الأيديولوجية في نشاطها على حساب الموضوعية تعاني المراكز المدافعة من التشكيك في مصداقيتها من طرف غير المنتمين للتيار الذي تدافع عنه، خاصة المراكز والباحثين أصحاب التوجهات الأكاديمية حيث يعتبرونها أشد مراكز الفكر تشبها بجماعات الضغط في آليات عملها، لكن في الوقت ذاته تبقى مصداقيتها داخل تيارها محفوظة[82].

[81] "Chronic Economic Problems Threaten "Israel's" National Survival." "Israel" Center for Social & Economic Progress, icsep.org.il. Accessed 20 Mar. 2022.

[82] James G. McGann, Thinnk Tanks and Policy Advice, PP. 15-16.

من أكثر المراكز تعبيرا عن هذه الخصائص نجد معهد الاستراتيجيات الصهيونية الذي ظهر في 2005م ليدافع عن طرح التيار اليميني، حيث يعتبر أن الهدف الأساسي لنشاطه هو ترسيخ القيم اليهودية–الصهيونية في المجتمع الإسرائيلي ورغم مرور سنوات قليلة فقط على ظهوره إلا أنه نجح في استغلال هيمنة التيار اليميني على الحكومة بقيادة بنيامين نتنياهو وحزب الليكود لإدخال الكثير من التعديلات على القوانين والمناهج الدراسية[83].

الفرق بين المراكز المدافعة والتعاقدية: قد يتساءل البعض عن الفروق الجوهرية التي أدت للفصل بين المراكز ذات الخط الافتتاحي التعاقدي ونظيراتها المدافعة، لذلك وجب التوضيح أن أهم اختلافين جوهريين هما، أولا، أن المراكز التعاقدية ذات وظيفة **تفكير–فعل**، عكس المدافعة التي تعتبر **مراكز فعل** بالأساس (مع وجود استثناءات)، وهذا يعتبر نتيجة للاختلاف الجوهري الثاني المتمثل في طغيان التوجه الإيديولوجي والانتماء الحزبي على جميع تفاصيل المراكز المدافعة (الأجندة، الباحثين، الهدف..)، عكس المراكز التعاقدية التي يغلب عليها التوجه التكنوقراطي الهادف إلى إجراء أبحاث لمختلف الجهات بغض النظر إلى توجهها.

لكن تجدر الإشارة إلى أن المراكز التعاقدية تبقى دائما في حالة صراع مع ضغط الجهات الممولة لمنع تحولها إلى مراكز مدافعة عن توجهاتهم، وهذه الظاهرة من أوضح مظاهر التنبيه الذي أوردناه بخصوص التنوع والنسبية التي تميز معيار استراتيجية مراكز الفكر (خطها الافتتاحي)، حيث يجمع بين توجه غالب وتوجهات أخرى أقل شأنا، وموازين القوى بين هذه التوجهات قد تتغير بسبب ضغوط داخلية أو خارجية.

4– مؤسسة على إرث: هي مراكز فكر تم تأسيسها **تخليدا لذكرى قادة** الاحتلال الاسرائيلي في مختلف المجالات خاصة السياسية، العسكرية والاقتصادية وذلك بعد انتهاء عملهم أو وفاتهم، حيث تحمل أسماء هؤلاء القادة، **وخطها الافتتاحي** قائم على نشر الأفكار التي كانوا يؤمنون بها والتعريف والدفاع عن السياسات التي تبنوها أثناء عملهم والسعي للحفاظ على أثرها، وهذا يجعلها تحمل **خصائص مماثلة للمراكز المدافعة** لكن مع فرق أساسي على مستوى الدور الذي تلعبه في مجال صنع القرار وقد أشار أليه دونلد أبلسون وهو أن المراكز المدافعة ذات تأثير أوسع إذ تعبر عن توجه إيديولوجي كامل له مظاهر في مختلف المجالات، بينما تأثير المراكز المؤسسة على إرث أضيق فهي تعبر عن قناعات وسياسات أحد القادة وأنصاره فقط، وفي نطاق سياسات محددة غالبا[84].

لكن تجدر الإشارة إلى أن ليس كل مركز فكر يحمل اسم شخصية عامة هو مؤسس على إرث حيث أن إطلاق تسميات أشخاص على المراكز يكون غالبا تكريما لهم نتيجة انجاز حققوه أو تبرع سخي قدموه للمركز ولا يرتقي إلى وضع هدف وأجندة هذه المراكز على أساس مناصرة أفكارهم والتعريف بها.

تعتبر هذه المراكز نادرة في المجال الإسرائيلي لكن يمكننا رصد وجودها، مثل مركز إسحاق رابين نسبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق الذي تم توقيع معاهدة أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية في عهده ومركز روتشيلد للأسواق الرأسمالية وإدارة المخاطر التابع لمركز هيرتسيليا متعدد التخصصات والذي جاء بدعم من عائلة روتشيلد اليهودية الثرية بهدف إبراز دور العائلة وترسيخ توجه الاقتصاد الاسرائيلي نحو اقتصاد السوق.

[83] مهند مصطفى: المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، ص ص 222–223.

[84] Donald E. Abelson, Do think tanks matter ?, PP. 59-61.

ملاحظة: من خلال قاعدة البيانات التي جمعناها وبعد التعرض لها بالدراسة والتحليل توصلنا إلى رصد وجود نماذج من أنواع مراكز الفكر التي سبق ذكرها (أكاديمية، تعاقدية، مدافعة ومؤسسة على إرث) لكن هناك نوع لم نجد له حضورا –على الأقل في إطار ما توفر لنا من معلومات– وهي مراكز الفكر الهادفة للربح وهذا تعريفها:

5– ربحية: هي مراكز فكر قائمة وفق إطار قانوني وتنظيمي على شكل **شركات اقتصادية** مستقلة تتبنى استراتيجية تمويل **من أسفل إلى أعلى**، حيث تعتبر التحليلات والمقترحات السياسية التي تنتجها **سلعا** يتم نشرها والتعريف بها اعتمادا على أساليب **التسويق التجاري** بهدف بيعها **للزبائن** بمختلف خصائصهم (صناع قرار، رأي عام وأحيانا أكاديميين) وتنوع انتماءاتهم الإيديولوجية.

يتم وضع **أجندة المركز ومنهجه** (**خطه الافتتاحي**) بناء على تحليل السوق وتحديد احتياجاته (المواضيع التي تنال الاهتمام، الجهات المهتمة وخصائصها) تمهيدا لإعداد سلع (تحليلات، مقترحات، كتب، برامج تلفزيونية..) تراعي ذلك، وتحقيق هذا يشترط أن يتميز **فريق خبراء** المركز بالخبرة العالية في إنجاز هذه الدراسات في حيز زمني ضيق وتقديمه لصناع القرار والمهتمين، إلى جانب امتلاك خلفيات متنوعة من مجالات مختلفة و**انتماءات إيديولوجية** متعددة.

وبهذا يمكننا تصنيفها إيديولوجيا ضمن الصنف الرابع **متعدد التيارات** لكن لا يعني ذلك بالضرورة التزامها بالحياد والموضوعية وإنما هذا التعدد هدفه الاستجابة لاهتمامات مختلف التيارات بإنتاج تحاليل موجهة، وأخيرا مما سبق ذكره يمكننا الملاحظة أن مراكز **الفكر الربحية مزيج** من وظائف مختلف الأنواع السابقة[85].

وغياب/ندرة هذه المراكز يمكن تفسيره بثلاثة أسباب رئيسية، الأول وهو أن الطبيعة الهجينة لهذه المراكز تجعلها تتماهى مع غيرها من الأنواع حيث تحمل مزيجا من الخصائص، وهذا يجعل عملية تمييزها صعبة للغاية، أما ثانيا فلا ننكر قصور منهجية الدراسة في بعض الجوانب كما أشرنا سابقا وكذا محدودية قاعدة البيانات التي أقمنا عليها بحثنا مما قد يكون أثر سلبا على النتائج، وأخيرا نشير إلى أن ظاهرة غياب أو ندرة مراكز الفكر الهادفة للربح لها بعد قانوني كذلك، حيث أن الكثير من المراكز تميل إلى العمل كمؤسسات غير هادفة للربح للاستفادة من إعفاءات ضريبية وفق المادة 46 من قانون الضرائب الإسرائيلي[86].

[85] James G. McGann. Think Tanks and Policy Advice in the US, Philadelphia, Foreign Policy Research Institute, 2005, P. 8.

[86] "Support." The Institute for National Security Studies, www.inss.org.il/donate. Accessed 20 Mar. 2022.

ب– الأنواع الأساسية لمراكز الفكر الإسرائيلية (حسب الانتماء التنظيمي) :

1– جامعية: هي مراكز الفكر التي **تنضوي تحت جامعة، معهد أو كلية جامعية،** وقبل البدء في عرض خصائصها نجد أنه من الضروري الإشارة مرة أخرى إلى ما ذكرته سابقا في مواضع مختلفة حول صعوبة وتعقيد دراسة وتصنيف مراكز الفكر عالميا، والتي لا تقل صعوبة في النموذج الإسرائيلي خاصة عند الحديث عن المراكز الجامعية التي تعتبر الأكثر انتشارا في مجتمع مراكز الفكر مقارنة بغيرها من الأنواع، وهذه الكثافة في العدد تحمل معها تنوعا في الخصائص، الأهداف وآليات العمل مما يجعل دراستها باعتبارها كتلة واحدة ومحاولة بناء نموذج عام للتعبير عنها عملية في غاية الصعوبة إن لم تكن مستحيلة أحيانا[87].

بداية، عند محاولة رصد الخصائص العامة التي تميز المراكز الجامعية نلاحظ أن أغلبها يتبنى **استراتيجية أكاديمية** تتميز بقدر أكبر من **الحرية في وضع أجندتها ومناهج** بحثها وهذا راجع إلى تبنيها **استراتيجية تمويل هجينة** تجمع بين تلقي هبات ومنح الأثرياء اليهود في الداخل والشتات وكذا الاستفادة من برامج دولية لدعم الأبحاث (**تمويل من أسفل إلى أعلى**) وهذا يغطي النصيب الأكبر من ميزانيتها وأحيانا كلها، وفي الوقت ذاته تستفيد من دعم محدود من الجامعة التي تعمل ضمنها (**تمويل من أعلى إلى أسفل**) يشمل دفع مرتبات الأساتذة الباحثين في المركز والجامعة على حد سواء.

كما تضم **باحثين وخبراء ذوي خلفية أكاديمية عميقة** (أساتذة، دكاترة وطلبة باحثين) من **تخصصات مختلفة** بهدف **إعداد دراسات علمية حول السياسات** ذات امتداد تاريخي، عمق تحليلي ونظرة نقدية، لتصدرها على شكل كتب، مقالات محكمة، ملتقيات وندوات علمية فهي تميل إلى تعزيز المعرفة العلمية بدل إجراء تحليلات موجزة للسياسات ومواكبة متطلبات الحياة السياسية مما يجعل أعمالها **موجهة بالإساس إلى الباحثين المتخصصين** وليس صناع القرار أو الرأي العام، وهذا يجعلها **مراكز فكر تقليدية**[88]، ومنها معهد حاييم وايزمان لأبحاث الصهيونية، معهد ديفيد هورويتز للمجتمع والاقتصاد و مركز أبحاث غولدشتاين–جورين للشتات التابعة جميعا لجامعة تل أبيب.

هذه الخصائص العامة الغالبة على مراكز الفكر الجامعية تشهد **استثناءات** معتبرة نرى وجوب التنبيه إليها، حيث توجد مراكز جامعية تختلف جوهريا عن نظرائها ويمكن اعتبارها **مراكز فكر–فعل** غير تقليدية، لأنها تحاول **التأثير على صناع القرار والرأي العام** وليس مجرد إنتاج أبحاث أكاديمية حول السياسات، وهذا ما يجعلها تضم **باحثين وخبراء من خلفيات متنوعة** (أكاديمية، أمنية، عسكرية، دبلوماسية، اقتصادية..) وتجمع أعمالها بين الانتاجات الأكاديمية كالكتب والمقالات المحكمة وكذا تحليلات موجزة للسياسات، مقترحات ولقاءات صحفية مثل مركز دراسات الأمن القومي التابع لجامعة حيفا الذي يصرح بسعيه للتأثير في وضع السياسات وصنع القرار.

كما أن تميز المراكز الجامعية **ببعدها الأكاديمي** ليس مطلقا، حيث قد تتأثر أحيانا برغبات المموليين من جهة وقناعات الباحثين الذين يعكسون التنوع الإيديولوجي في البيئة الإسرائيلية من جهة أخرى فتتحول بذلك من مراكز ذات استراتيجية أكاديمية إلى مدافعة أو تعاقدية حسب نوعية المموليين والعلاقة معهم في الأولى ومستوى التعصب للإيديولوجيا في الثانية.

[87] مهند مصطفى: مرجع سابق، ص 213.

[88] James G. McGann, The Fifth Estate: Think Tanks, Public Policy, and Governance, Washington, D.C, Brookings Institution Press, 2016, P. 12.

2- حكومية: هي مراكز الفكر **التابعة لمؤسسات "الدولة" عموما وبالأخص الهيكل الحكومي** وفق إطار قانوني، يجعلها ذلك -غالبا- ذات خط افتتاحي تعاقدي دائم وبالتالي تنال تمويلها **من أعلى إلى أسفل** ما يجعلها تتمتع بالأريحية المالية لإنجاز تحاليل للسياسات وإعداد مقترحات سياسية في مختلف المجالات **لفائدة صناع القرار** في الجهازين التنفيذي والتشريعي على يد فريق عمل من الباحثين والخبراء المتخصصين (**تكنوقراط**) من خلفيات متعددة (أكاديمية، أمنية، سياسية، دبلوماسية، اقتصادية..)، وهذا ما يسمح لهم بمعالجة القضايا المطروحة بقدر من الموضوعية ويعطي أعمالهم مصداقية، ومما سبق ذكره يمكننا اعتبار مراكز الفكر الحكومية **مراكز تفكير-فعل**.

لكن في الوقت ذاته تجدر الإشارة إلى معاناة هذا النوع من المراكز الإسرائيلية من **تحديات** عدة، أهمها التعرض لضغط الجهاز البيروقراطي الذي يدفعها إلى وضع أجندة تحصر اهتماماتهم في القضايا الراهنة التي تشغل صناع القرار والتي تتميز بالتغير المستمر، ما يمنعها من إجراء دراسات موسعة للخروج بأفكار ومقترحات سياسية جديدة بعيدة المدى[89].

إضافة إلى بروز تحد أكثر خطورة أمام المراكز الحكومية الإسرائيلية خلال العقود الأخيرة متمثلا في الهيمنة اليمينية الواضحة خاصة من حزب الليكود على النظام السياسي ومؤسساته، إلى جانب تعقيد البنية التراتبية للبيروقراطية الحكومية التي تجعل نقد سياسات القادة والرؤساء صعبة، وهذا الوضع دفع الكثير من المراكز إلى التحول التدريجي نحو تبني استراتيجية مدافعة خادمة لمصالح يمينية.

من الصعب رصد مراكز الفكر الحكومية داخل مجتمع صنع القرار الإسرائيلي بسبب التشعب والكتمان الذي يحيط بها، كما تعتبر الأعمق أثرا مقارنة بغيرها ومن أهمها مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست (البرلمان الإسرائيلي)، مركز أبحاث السياسات بوزارة الخارجية، وحدة البحث التابعة للموساد ووحدة البحث التابعة للمخابرات العسكرية للجيش.

3- مستقلة[90]: تتباين في الكثير من الخصائص لكن القاسم المشترك الأساسي بينها هو أنه لا تربطها علاقة تنظيمية بجهة مسؤولة أعلى منها سواء كانت مؤسسة سياسية، اقتصادية، علمية أو إعلامية، إضافة إلى تبنيها استراتيجية تمويل **من أسفل إلى أعلى** من خلال عدة طرق مثل تلقي منح وهبات من المجتمع المدني في الداخل الإسرائيلي ومن يهود الشتات أو عبر الاستفادة من برامج محلية أو دولية لدعم الأبحاث ويمكن أن تقوم بإجراء بحوث تعاقدية لجهات معينة مقابل عوائد مالية وأيضا تحقيق إيرادات مبيعات الدراسات والتحليلات التي تنتجها

هذا التنوع في مصادر التمويل جعلها تحمل خصائص متباينة جدا، إذ يمكن أن تتبنى خطا افتتاحيا تعاقديا أو مدافعا أو قائما على إرث أو هادفا للربح أو حتى أكاديميا أحيانا ، وتحديد ذلك يختلف من مركز لآخر حسب قناعات المؤسسين من جهة ومصادر التمويل التي يتم اعتمادها ورغبات الممولين من جهة أخرى، وكذا على مستوى التوجه الإيديولوجي إذ يمكن أن تنتمي إلى اليمين أو اليسار أو الوسط أو أن تضم عدة تيارات داخلها، وهذا التنوع ينعكس بدوره على وظيفة هذه المراكز فمنها مراكز فكر تقليدية، مراكز تفكير-فعل وأخرى مراكز فعل، مما يعني تباينا في خلفيات الباحثين والخبراء العاملين في هذه المراكز وطبيعة النشاطات التي يقومون بها كل حسب خطه الافتتاحي وتوجهه الإيديولوجي ووظيفته.

لكن هذا التنوع لا يمنعنا من الإشارة إلى أن اهتمامات أغلب هذه المراكز تنصب على مجالات واسعة مثل الأمن القومي، العلاقات الدولية، دراسة السياسات الاقتصادية، الاجتماعية..، وتضم باحثين وخبراء من خلفيات متعددة (أكاديمية، أمنية، دبلوماسية، اقتصادية..)،

[89] مباركية أمين: مرجع سابق، ص 34.

[90] أشرنا في مواضع سابقة إلى ضعف الادعاء القائل بالاستقلال المطلق لمراكز الفكر عن أي تأثيرات وبالتالي فالاستقلالية المقصودة هنا هي من الناحية التنظيمية فقط.

والصفة الغالبة على إنتاجها أنها لا تميل إلى إجراء دراسات علمية معمقة حول السياسات لإثراء المعرفة وإنما تتجه نحو تحليل السياسات بهدف التأثير في صناع القرار عبر تحليلات ومقترحات وتشكيل الرأي العام من خلال وسائل الإعلام، و من النماذج التي تندرج تحت هذا النوع المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية- ميتافيم و مؤسسة التعاون الاقتصادي التي ظهرت في 1990م.

ملاحظة: في ختام تصنيف مراكز الفكر على أساس معيار الانتماء التنظيمي إلى مراكز جامعية، حكومية ومستقلة تجدر الإشارة إلى ملاحظة ذكرناها في بداية المبحث وهي وجود أنماط من هذه المراكز في دول وغيابها أو ندرتها في أخرى وهذا ما ينطبق على المراكز الحزبية، حيث تنتشر بكثرة في غرب أوروبا لكن لم نتمكن من العثور على نماذج بارزة لها في مجتمع صنع القرار الإسرائيلي، ورغم ذلك نرى أنه من المفيد ذكرها.

4- حزبية: هي مراكز الفكر التي تربطها **علاقة تنظيمية بحزب سياسي** معين، وتتبنى خطا افتتاحيا مدافعا إذ تحمل **توجها إيديولوجيا** واضحا مما يستوجب امتلاكها فريق **باحثين وخبراء من أبناء الحزب** والمؤمنين بأفكاره ومن تخصصات وخلفيات متعددة[91].

تعتمد المراكز الحزبية استراتيجية تمويل **من أعلى إلى أسفل** حيث تخصص لها ميزانية ثابتة من قادة الحزب ومؤسساته لكن هذا لا يمنع حصولها أحيانا على منح وهبات من أنصار الحزب، **الهدف** الأساسي لها هو الدفاع عن سياسات الحزب وأفكاره التي يحددها قادته مسبقا، لكن قد تمتلك هذه المراكز أحيانا حرية وصلاحيات أكبر في الاقتراح والتحليل وإعداد السياسات والبرامج التي يرفعها الحزب في مختلف المحطات الانتخابية، كما توفر التحليلات، المقترحات السياسية، تقديرات الموقف والإحاطات **الموجهة إلى** قادة الحزب، وهذا يعني أن أجندة هذه المراكز، قوتها وسقف الحرية فيها مرتبط بطبيعة الحزب الذي تنتمي إليه (اهتماماته، هيكله التنظيمي وسياسات تسيير القادة له..) وبناء على ما سبق ذكره من خصائص لمراكز الفكر الحزبية نرى أنها غالبا تكون **مراكز فعل** فقط ولكن إذا تمتعت بقدر أكبر من الحرية في الاقتراح والتقييم تتحول إلى **مراكز تفكير وفعل**.

يمكن إرجاع غياب هذه المراكز إسرائيليا إلى عدة أسباب، منها ما أشرنا إليه سابقا من ملاحظات حول منهجية وأدوات الدراسة لكن لعل أهم هذه الأسباب هي طبيعة التركيبة الحزبية الإسرائيلية التي تتميز بكثرة الأحزاب الصغيرة/الجهرية والموسمية التي تظهر مع اقتراب الانتخابات البرلمانية لكن سرعان ما يتم حلها بعد دورة واحدة أو اثنين للكنيست لتظهر بدلها أحزاب أخرى تحمل ذات الخصائص، وهذا النوع من الأحزاب لا يميل إلى بناء برامج ورؤى وسياسات والدفاع عنها وبالتالي لا تحتاج إلى إقامة مراكز فكر، وإنما تميل إلى الكسب السريع لمصالح ضيقة وراهنة[92]، في حين أن الأحزاب الكبرى والعريقة (كحزب الليكود وحزب العمل مثلا) التي تحتاج -نظريا- إلى امتلاك مراكز فكر فلم نرصد وجود مراكز مرتبطة بها تنظيميا.

[91] James G. McGann, Thinnk Tanks and Policy Advice .PP. 17-18.

[92] أنطوان شلحت: مرجع سابق، ص 246-247.

المبحث 02: النظام السياسي الاسرائيلي وأبرز مراكز الفكر الحكومية

بعد تفصيلنا في الحديث عن أنواع مراكز الفكر ضمن المبحث السابق يمكننا التطرق في هذا المبحث إلى مراكز الفكر الحكومية داخل الاحتلال، لكن قبل ذلك يجب أن نقدم عرضا تاريخيا سريعا لتطور النظام السياسي الإسرائيلي بداية بتحديد جذوره خلال فترة الانتداب البريطاني، ثم بعد 1948م مع التركيز على أبرز مؤسساته (الكنيست والحكومة).

أولا: نشأة النظام السياسي الإسرائيلي:

النظام السياسي لليهود في فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني (1920–1948م): كانت الحياة السياسية للمجتمع اليهودي في فلسطين خلال الانتداب البريطاني ممثلة في عدة مؤسسات، أبرزها:

– الوكالة اليهودية: نص صك الانتداب البريطاني على فلسطين والذي أقرته عصبة الأمم في 1922م في مادته الرابعة أن "وكالة يهودية مناسبة سوف يُعترف بها كهيئة استشارية لإدارة فلسطين والتعاون معها في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ما قد يؤثر في إقامة وطن قومي يهودي وحماية مصالح السكان اليهود في فلسطين" وقد تم تأسيسها فعليا بعد ذلك[93].

– المجلس القومي اليهودي: تأسس في 1920م لكن لم يتم الاعتراف به رسميا من قبل سلطات الانتداب البريطاني إلا في 1928م حيث يتم انتخابه من أعضاء المجتمع اليهودي في فلسطين (الييشوف) وأوكلت له مهمة إدارة شؤونهم مع قدرته على تشكيل لجنة تنفيذية لذلك.

نشأة وتطور النظام السياسي بعد قيام الاحتلال:

في 29 نوفمبر 1947م صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار 181 الذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين (عربية ويهودية) مع بقاء القدس تحت الإدارة الدولية[94]، وبدأ التحضير لذلك بالفعل حيث قررت القوات البريطانية الانسحاب نهائيا من المنطقة في 15 ماي 1948م، لذلك بدأ الصهاينة في تنظيم صفوفهم عسكريا (العصابات المسلحة) وكذا الإقدام على إجراءات سياسية عبر:

– التنظيم السياسي للمجتمع اليهودي في فلسطين: تمهيدا لتنفيذ قرار الأمم المتحدة قامت الوكالة اليهودية ومختلف المنظمات الصهيونية في أفريل 1948 بتشكيل "مجلس الشعب" من 38 عضوا باعتباره برلمانا لليهود في فلسطين تمهيدا لإقامة "دولتهم" لاحقا، وانبثقت عنه "مديرية الشعب" التي تمثل الهيئة التنفيذية للمجلس برئاسة ديفيد بن غوريون ويعتبرها الكثير من الباحثين بمثابة الحكومة الإسرائيلية الأولى[95].

– إعلان "الاستقلال" 14 ماي 1948م: قبيل الانسحاب النهائي للقوات البريطانية من فلسطين في 15 ماي قرأ ديفيد بن غوريون أمام "مجلس الشعب" وثيقة "الاستقلال" وقيام "دولة إسرائيل"[96] ومن أبرز ما نصت عليه هذه الوثيقة ما يلي:

---

[93] هنري لورنس: اللعبة الكبرى.. الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة محمد مخلوف، ط1، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، 1992، ص 72.

[94] محسن محمد صالح: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ط3، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2022، ص 65.

[95] مجموعة مؤلفين: الفكرة الصهيونية.. النصوص الأساسية، إشراف أنيس صايغ، ب ط، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، لبنان، ب ت ن، ص 473.

[96] دافيد بن–غوريون: يوميات الحرب (1947–1949)، تحرير غيرشون ريفلين، ترجمة سمير جبور، مراجعة وتقديم صبري جريس، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 1993، ص 323.

"تقام سلطات الدولة المنتخبة والنظامية طبقا للدستور الذي يضعه المجلس التأسيسي المنتخب في موعد لا يتأخر عن مطلع تشرين الأول عام 1948، يقوم مجلس الشعب بوظيفته كمجلس الدولة المؤقت وتكون هيئته التنفيذية –أي مديرية الشعب– هي الحكومة الموقتة للدولة اليهودية التي تسمى إسرائيل."[97]

– فشل إعداد مشروع الدستور: بعد صدور قرار الأمم المتحدة شكلت الوكالة اليهودية لجنة من فقهاء القانون والدستور برئاسة "ليو كوهين" بهدف وضع مشروع دستور "للدولة" المتوقع إقامتها عند نهاية الانتداب، لكن بعد "قيام الدولة" عوضها مجلس الدولة المؤقت بتعيين لجنة برئاسة " زيراح فرهابتيغ" للقيام بالمهمة ذاتها، إلا أن الخلافات الحادة بين أعضائها حال دون تحقيق هدفها.

– الجمعية التأسيسية والفشل في وضع الدستور: كما أشرنا سابقا فإنه كان من المخطط أن يقوم مجلس تأسيسي منتخب بوضع الدستور في أجل أقصاه أكتوبر 1948م، لكن نشوب حرب 1948م بين الدول العربية والاحتلال في فلسطين عطل ذلك حتى 18 نوفمبر أين أعلن المجلس المؤقت للدولة عن عزمه إجراء انتخابات عامة للمجلس التأسيسي توكل إليه مهمة وضع دستور "إسرائيل" وتم إجراء هذه الانتخابات في 25 جانفي 1949م.

انتقلت خلافات لجنة صياغة الدستور التي أشرنا إليها سابقا إلى المجلس التأسيسي الذي كانت مهمته الأساسية هي وضع الدستور، حيث برز توجهان، الأول يرى وجوب تطبيق ما نصت عليه "وثيقة الاستقلال" حرفيا بوضع المجلس التأسيسي للدستور، بينما التوجه الثاني فرأى أنه لا يجب الاستعجال في وضع الدستور ويمكن تدارك ذلك لاحقا.

كما أن المتأمل في الدوافع الحقيقية لهذا الخلاف بين الإسرائيليين يكتشف بوضوح الصراع حول "مبادئ الدولة" بين النزعتين الدينية والعلمانية والتي كانت ممثلة أساسا في أقصى اليمين الديني (الجبهة الدينية الموحدة) وأقصى اليسار العلماني (حزب مبام)، وهذا يلقي بظلاله على مختلف القضايا مثل مكانة الدين والقومية اليهودي في مقابل القيم الديمقراطية ويصل إلى الخلاف حول حدود هذه "الدولة"، كان هذا الصراع المزمن واضحا أثناء صياغة "وثيقة الاستقلال"[98] وبقي حتى يومنا هذا بل تطور حتى أصبح يمثل تهديدا وجوديا للاحتلال قد يتسبب في انفجاره من الداخل، خاصة مع تنامي النفوذ اليميني منذ تولي حزب الليكود الحكم لأول مرة في 1977م.

– قانون الانتقال واستكمال بناء النظام السياسي: فشل المجلس التأسيسي في وضع الدستور، وفي ظل التهديدات الكبيرة التي كان الاحتلال تحتها في بدايته تحتم على قادته استكمال بناء النظام السياسي وهذا دفع المجلس إلى إقرار "قانون الانتقال" الذي صودق عليه في 16 فيفري 1949م وتم بموجبه تغيير "المجلس التأسيسي" تسميته إلى "الكنيست الأول" مع جمعه بين مهمتي إعداد الدستور وسن القوانين العادية من جهة أخرى، انتخاب حاييم وايزمان كأول رئيس للاحتلال، زيغفريد موزس مراقبا للدولة، وتم تكليف ديفيد بن غوريون بتشكيل الحكومة التي باشرت عملها في 10 مارس[99].

[97] رائف زريق: "إسرائيل"– خلفية أيديولوجية وتاريخية، ضمن دليل إسرائيل العام 2011، رئيس التحرير: كميل منصور، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2011، ص 41.

[98] جولدا مائير: اعترافات جولدا مائير، ترجمة عزيز عزمي، تقديم ممدوح رضا، ط1، مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، مصر، ب ت ن، ص ص 185-186.

[99] عبد الحميد متولي: نظام الحكم في"إسرائيل"، ط2، منشأة المعارف، مصر، 1979، ص ص 167-168.

استمرت حالة "لا دستور" في ظل الانسداد السياسي الذي سببته الخلافات الحادة بين الإسرائيليين، وهذا دفع عضو الكنيست " يزهار هراري" إلى اقتراح تسوية تسمح بتجاوز الخلاف وهذا الاقتراح عرف "بتسوية هراري" الذي تمت المصادقة عليه في 13 جوان 1950م، وينص على أنه يجب أن يكون لهذه "الدولة" دستور لكن عملية إعداده تتم بالتدريج، حيث يتم مرحليا الاكتفاء بسن مجموعة من "قوانين الأساس" حسب الحاجة ثم يلجؤون إلى جمع هذه القوانين في مسودة واحدة على شكل دستور[100].

خلاصة حول طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي:

بعد هذا العرض الموجز لتاريخ نشأة النظام السياسي الإسرائيلي يمكننا الملاحظة بوضوح تأثره بالنموذج البريطاني، حيث أنه لم يتم إصدار دستور شامل في وثيقة واحدة وهذا ما تنفرد به المملكة المتحدة، كما تم تبني النظام البرلماني الذي يحتل فيه الكنيست (البرلمان) والحكومة المكانة الأبرز مقارنة ببقية مكونات النظام مثل رئيس الدولة الذي يتمتع بصلاحيات تنفيذية شكلية، مراقب الدولة المنتخب والمكلف من قبل الكنيست بمراقبة نشاط مختلف مستويات السلطة التنفيذية محليا ومركزيا، وكذا دور السلطة القضائية الذي ينحصر في متابعة مدى قانونية الإجراءات المتخذة والقوانين الصادرة، كما يتبنى الإسرائيليون مبدأ الفصل بين السلطات (التشريعية، التنفيذية والقضائية) لكن في الواقع هناك تداخل وتقاطع في الصلاحيات وتدافع مستمر بين هذه السلطات الثلاث خاصة في ظل غياب دستور واضح ودائم يفصل العلاقة بينها.

الحكومة	الكنيست
33 (12 رئيس حكومة)	**19**

عدد الحكومات والكنيست الإسرائيليين 1948-2014م

ثانيا: أبرز مؤسسات النظام السياسي الإسرائيلي:

أ- الكنيست: إن نظام عمل وصلاحيات الكنيست (مجلس النواب/البرلمان الإسرائيلي) كانت موزعة منذ نشأته في 1949م على مجموعة من القوانين إلى أن تم في فيفري 1958م إقرار "قانون أساس الكنيست" الشامل لكافة تفاصيله، حيث ينص على أن "إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية" تتبنى النظام البرلماني الذي يقوده الكنيست من القدس وعدد أعضائه (120 عضوا) يتم اختيارهم عبر انتخابات عامة، قطرية، مباشرة، متساوية، سرية ونسبية لعهدة تمتد 4 سنوات، يتمتعون خلالها بالحصانة[101].

- **مهام الكنيست:** يمكننا تلخيصها في ما يلي[102]:

1- إعداد الدستور: جرت العادة في مختلف الأنظمة السياسية أن تحتكم جميع السلطات إلى الدستور الذي يعتبر القانون الأعلى في البلاد، إلا أن النموذج الإسرائيلي من الاستثناءات القليلة حول العالم التي لا تملك دستورا كاملا مكتوبا وهذا للأسباب التي سبق ذكرها، مما يضع على عاتق الكنيست باعتباره خليفة المجلس التأسيسي مهمة إعداد "قوانين الأساس" التي ستشكل في حال تجميعها لاحقا دستور الاحتلال.

[100] فشل الإسرائيليون في إعداد دستور كامل ينال الإجماع فقد تم سن 14 قانون أساس فقط ولحقتها الكثير من التعديلات لذلك ما يزال قانون الانتقال هو المنظم للحياة السياسية في الاحتلال حتى بعد مرور أكثر من ستة عقود.

[101] أسامة حلبي وموسى أبو رمضان: النظام القانوني، ضمن دليل إسرائيل العام 2020، رئيس التحرير: منير فخر الدين، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2021، ص 151.

[102] يوسف جبارين ومهند مصطفى: نظام الحكم في إسرائيل، ضمن دليل إسرائيل العام 2011، رئيس التحرير: كميل منصور، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2011، ص ص 69-74.

2- التشريع: سن القوانين في كافة المجالات، وتمر عملية إقرار القوانين في الكنيست الإسرائيلي بعدة مراحل، هي:

-اقتراح القانون: يمتلك كل من أعضاء الكنيست، لجان الكنيست والحكومة الحق في اقتراح القوانين، لكن مع اختلاف جوهري بينها وهو أن اقتراحات لجان الكنيست والحكومة تمرر مباشرة إلى اللجان المختصة لإعدادها للقراءة الأولى عكس اقتراح عضو الكنيست الذي يشترط مصادقة رئاسة الكنيست عليه ثم طرحه للقراءة التمهيدية في الهيئة العامة للكنيست لينتقل —في حالة الموافقة عليه- إلى المداولات على مستوى اللجنة المختصة تمهيدا للقراءة الأولى.

- القراءات (الأولى، الثانية، الثالثة) للقانون: على مستوى اللجنة يتم تحضير مشروع القانون لطرحه على الهيئة العامة للكنيست للقراءة في المرحلة الأولى ثم الثانية وأخيرا الثالثة وانتقاله من مرحلة إلى أخرى يشترط موافقة الهيئة العامة وإلا يسقط المشروع، حتى يصبح قانونا نافذا بعد المصادقة عليه في القراءة الثالثة.

3- تشكيل الحكومة والرقابة على عملها: ينص قانون "أساس الحكومة" على أن رئاستها تكون لعضو من الكنيست والتي يشترط أن تنال الدعم من أغلبية أعضائه، كما يتولى الكنيست مسؤولية متابعة عمل الحكومة من خلال قنوات مختلفة مثل التقييم المستمر لأدائها في مداولات الهيئة العامة للكنيست ومداولات لجانه، والاستجوابات الكتابية أو الشفهية للوزراء ورئيس الحكومة أو نواب عنهم، إضافة إلى الدور الذي تلعبه لجان التحقيق التي ينشئها الكنيست لمتابعة مسائل معينة في نشاط الحكومة أو أحد وزرائها، وكذا مراقب الدولة المكلف خصيصا بمتابعة نشاط الجهاز التنفيذي، كما يحق للكنيست التصويت على سحب الثقة عن الحكومة.

4- انتخاب أصحاب الوظائف: كرئيس "الدولة" ومراقب "الدولة"، وله ممثلين في عدة مجالس قضائية ودينية، ويحق له سحب الثقة عنهم.

- **لجان الكنيست:**

بعد تحويل المجلس التأسيسي إلى "الكنيست الأول" في 1948م بدأت النقاشات مباشرة حول آليات تنظيم عمله ولذلك تم تشكيل مجموعة من اللجان التي تختلف في مجالات اختصاصها ويراعى في تركيبتها حجم الكتل المكونة للكنيست.

تعمل هذه اللجان على دراسة مختلف القضايا التي تدخل ضمن اهتمامات الكنيست بشكل أعمق عبر النقاشات بين الأعضاء، شهادات المسؤولين المعنيين، الاستعانة بآراء الخبراء والمحللين والاستفادة من المعلومات التي توفرها الجهات الحكومية وغير الحكومية حول الموضوع، وتثمين عملها يكون من خلال اقتراح القوانين وتحضير مقترحات القوانين للقراءة على مستوى الهيئة العامة للكنيست تمهيدا للمصادقة عليها إلى جانب تقديم التوصيات الضرورية لها في مختلف القضايا.

أما أنواع هذه اللجان فتختلف، إذ منها اللجان الدائمة التي لا يتم حلها رغم توالي دورات الكنيست بينما يطرأ التغير على تركيبتها فقط وأهم نماذج هذا النوع هي لجنة الخارجية والأمن، لجنة المالية ولجنة الكنيست، وكذا هناك لجان مؤقتة يتم تشكيلها أثناء دورة برلمانية واحدة ثم حلها لاحقا خلال الدورة ذاتها أو عند نهايتها، كما هناك نوع ثالث من لجان الكنيست وهي لجان التحقيق، وقد تندرج تحت هذه اللجان الكبرى لجان أخرى فرعية أكثر تخصصا[103].

[103] مهند مصطفى: نظام الحكم في "إسرائيل"، ضمن دليل إسرائيل العام 2020، رئيس التحرير: منير فخر الدين، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2021، ص ص 88-95

ب– الحكومة: أشرنا سابقا إلى أن النظام السياسي الإسرائيلي برلماني، وبالتالي كانت الحكومة منذ قيام الاحتلال برئاسة أحد النواب في الكنيست ويشترط أن تنال الثقة من غالبية الأعضاء، لكن لم يتم جمع مختلف القوانين المنظمة لعملها (الصفة، التكوين، الصلاحيات..) إلا في 1968م بمصادقة الكنيست السادس على "قانون أساس الحكومة" الذي وضح مختلف هذه التفاصيل، وقد طرأت على هذا القانون تعديلات في 1992م باعتماد الانتخاب العام المباشر لاختيار رئيس الحكومة ثم تم التراجع عن هذه التعديلات وإضافة أخرى في 2001م.

- **تشكيل الحكومة:** يوضح الجدول التالي باختصار الإطار القانوني لتشكيل الحكومة الإسرائيلية عبر التاريخ.

الإطار القانوني لتشكيل الحكومة الإسرائيلية (1949م–2014)[104]

	قبل تغيير طريقة الانتخابات (١٩٤٩–١٩٩٦)	فترة قانون الانتخابات المباشرة (١٩٩٦–٢٠٠٣)	فترة ما بعد الانتخابات المباشرة ٢٠٠٣–
تعيينه	يكلف رئيس الدولة رئيس أكبر كتلة برلمانية تأليف حكومته	ينتخب مباشرة من الشعب	كما في الطريقة القديمة
تعيين الوزراء	يعين رئيس الحكومة وزراءه ويحتاج إلى ثقة الكنيست. ومنذ سنة ١٩٨١ أصبح في إمكانه إقالتهم	يعين رئيس الحكومة وزراءه ويحتاج إلى ثقة الكنيست. يستطيع إقالة وزير	كما في الطريقة القديمة
ثقة الكنيست	الحكومة متعلقة بثقة الكنيست بأغلبية عادية	رئيس الحكومة وحكومته بحاجة إلى ثقة الكنيست. وأي فشل في تمرير قانون الميزانية يؤدي إلى انتخابات للكنيست ورئاسة الحكومة	التصويت على حجب الثقة عن الحكومة يجب أن يرافقه الطلب من رئيس الدولة تكليف عضو كنيست معين تأليف حكومة بديلة
فترة عمل رئيس الحكومة	يحق انتخابه للمنصب من دون تحديد فترات معينة	لا يحق انتخاب رئيس حكومة مرة أخرى إذا زاول منصبه سبعة أعوام متتالية	كما في الطريقة القديمة

- **صلاحيات الحكومة:**

ينص قانون أساس الحكومة على منح الحكومة صلاحيات واسعة تشمل إعداد مشاريع القوانين وتقديمها للكنيست، تنفيذ القوانين بعد مصادقة الكنيست عليها، بلورة سياسات الحكم وتنفيذها وفق القانون، إعلان حالة الطوارئ لمدة 7 أيام وإعلان الحرب.

- **المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت):**

إضافة إلى ما ينص عليه قانون أساس الحكومة هناك مجموعة من الأعراف السياسية السائدة في الحياة السياسية الإسرائيلية دون أن يكون منصوصا عليها قانونيا، وأبرزها المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية المسمى اختصارا "الكابينت" الذي يرأسه رئيس الوزراء ويضم أصحاب الحقائب الوزارية الأهم مثل الدفاع، الداخلية، الخارجية، المالية، الاقتصاد، العدل والأمن الداخلي إلى جانب رؤساء أبرز الأجهزة الأمنية والعسكرية مثل قائد الأركان ورئيس الشاباك.

[104] يوسف جبارين ومهند مصطفى: مرجع سابق، ص 91.

ثالثا: أبرز مراكز الفكر الحكومية[105] الإسرائيلية:

قبل البدء في عرض مراكز الفكر الحكومية الإسرائيلية نجد أنه من المفيد التذكير ببعض ما جاء في التعريف الإجرائي "لمراكز الفكر" الذي اعتمدناه في بداية بحثنا من تأكيد على معيار "الجماعية" وليس "المؤسسية" وبالتالي يشمل كافة الهياكل باختلاف طبيعتها، إضافة إلى معيار "الاستمرار عبر الزمن" وبالتالي تستبعد الهياكل المؤقتة، وبإسقاط هذا التعريف يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

1- الكنيست ومراكز الفكر:

- كون النظام السياسي المعتمد في الاحتلال الإسرائيلي هو نظام برلماني يحتل فيه الكنيست المكانة الأبرز ضمن حلقة صنع القرار من خلال التشريع، توفير الغطاء السياسي الضروري للحكومة ومراقبة عملها فإن لمختلف هياكله دور محوري في صنع القرار، ومن هذه الهياكل التي ينطبق عليها وصف "مركز فكر" وفق التعريف الإجرائي الذي اعتمدناه هي:

- اللجان الدائمة للكنيست التي تتمتع بخاصية "الاستمرار عبر الزمن" وتعتمد العمل الجماعي (بين مختلف الكتل الممثلة في الكنيست) بهدف التأثير في صنع القرار (عبر اقتراح القوانين وإعدادها للقراءة على مستوى الهيئة العامة) مستعينة في ذلك بالبحث الذي يتولاه الخبراء المتخصصون في مجالات مختلفة (خاصة في القانون، السياسة والاقتصاد)، استشارة الخبراء وكذا استجواب أصحاب المسؤولية، إلا أن هذا النموذج من مراكز الفكر (اللجان) واجه منذ ظهوره عدة تحديات لعبت دورا في الحد من دوره، ومن أهم هذه التحديات هو[106]:

- ✓ الاحتياج للمعلومة: حتى تتمكن اللجنة من أداء عملها بكفاءة وتكوين صورة حقيقية للواقع الذي تسعى لمعالجته تحتاج إلى توفر المعلومات الضرورية، إلا أنها تفتقر لذلك، مما كان يجبرها على طلب هذه المعلومات من الجهاز التنفيذي ممثلا في رئاسة الحكومة والوزارات مثل الإحصائيات، التقارير والاستجوابات غير أن هذه الجهات الحكومية قد تلجأ إلى مبدأ "الفصل بين السلطات" للتحايل على مطالب لجان الكنيست والامتناع عن تقديم شهود أمام اللجان وتوفير المعلومات بحجة سريتها.
- ✓ الاحتياج للخبراء: إن الاستفادة من المعلومات المتوفرة لدى اللجان تشترط التعرض لها بالدراسة والتحليل وهذا يحتاج إلى امتلاك اللجان لخبراء متخصصين وهذا بدوره يستلزم تمويلا ماليا كبيرا لتغطيته، في حين أن هذه اللجان عاجزة عن توفيره، وهذا يضعها في حاجة مستمرة لتحاليل الخبراء العاملين في مؤسسات حكومية أخرى كالوزارات، وبالتالي يجعل الجهاز التشريعي (الكنيست) تحت تأثير الجهاز التنفيذي (الوزارات).
- ✓ ملاحظة: سعى الكنيست إلى تقليل تبعيته للجهات الحكومية من خلال الاستعانة بجهات غير حكومية لتوفير المعلومة وكذا الاستعانة بخبراء من مراكز الفكر الإسرائيلية غير الحكومية لدراسة القضايا المطروحة، إلا أن هذا السلوك جعل الكنيست تحت تأثير التوجهات الأيدولوجية والمتطلبات المالية لهذه المراكز والخبراء، وبالتالي كان حلا قليل الجدوى كثير المخاطر[107].

[105] أشرنا سابقا إلى أن المقصود بذلك كافة مراكز الفكر التابعة "للدولة" وليست حكرا على الحكومة فقط.

[106] يوسف جبارين ومهند مصطفى: مرجع سابق، ص ص 95-96.

[107] هبة جمال الدين: دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة (دراسة حالة إسرائيل)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2015، ص 48.

– مركز الأبحاث والمعلومات: كثافة وتعقيد القضايا المطروحة أمام الكنيست مع معاناته (خاصة لجانه) من التبعية دفع إلى محاولة تقوية مكانته أكثر في وجه الجهات الحكومية من خلال تأسيس مركز فكر جديد داخل الكنيست سنة 2000م تحت اسم "مركز الأبحاث والمعلومات"، هدفه الأساسي هو مساعدة مختلف هياكل الكنيست في أداء مهامها، خاصة على مستوى التشريع ومناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعمالها، إلى جانب تعزيز الرقابة على عمل الحكومة والتأكد بصفة محايدة من دقة المعلومات التي تقدمها، وقيام المركز بهذه المهمة طيلة العقدين الماضيين تمت من خلال إصداره أكثر من 6 آلاف وثيقة تشمل معطيات إحصائية، توصيات وأوراق بحثية حول مختلف القضايا المطروحة على الكنيست، وهذا ساهم في تعزيز مكانة الكنيست واستقلاليته عن الجهاز الحكومي نسبيا[108].

2– الحكومة ومراكز الفكر: نجد عدة نماذج لمراكز الفكر في مختلف الوزارات لكن مع تباينها في الحجم وأهمية الدور الذي تلعبه في صياغة السياسات واتخاذ القرارات، إذ أن أهمية مراكز الفكر تكون تبعا لمدى أهمية الوزارة التي تتبعها ومجال البحث الذي تغطيه (الأمن، العلاقات الدولية، الثقافة، المجتمع، التعليم..)، ومن أهم هذه المراكز ما يلي:

– وحدة البحث التابعة للموساد: مر معنا أن أحد أعرق مراكز الفكر الإسرائيلية (مركز موشيه ديان) ولد من رحم المخابرات الإسرائيلية ثم انتقل إلى البيئة الجامعية، لكن رغم ذلك حافظت المخابرات ومن أبرز أجهزتها الموساد على هذا البعد من خلال وحدة البحث التابعة له والتي تضم عدة أقسام منظمة وفق مناطق اهتمامها جغرافيا وتسهر على إعداد الأبحاث، أهمها التقارير اليومية، الأسبوعية والشهرية إضافة إلى عقد الندوات الداخلية دوريا لمناقشة القضايا بين مختلف الأقسام[109].

– وحدة البحث التابعة للمخابرات العسكرية: يكتنفها الكثير من الغموض والسرية لكن يمكن اعتبار أن أهمية هذه الوحدة تكمن في علاقاتها المباشرة مع عدد معتبر من جهات صنع القرار الإسرائيلي، حيث يشارك مدير الاستخبارات العسكرية ورئيس هذه الوحدة بشكل دوري في اجتماعات مجلس الوزراء (وخاصة الكابينت) لتقديم تقييمهم للمعلومات الاستخباراتية، كما تصدر هذه الوحدة سنويا "تقرير المخابرات الوطنية السنوي"[110].

لجنة التخطيط والتمويل (الموازنة): تأسست لجنة التخطيط والموازنة في 1972م كلجنة فرعية تابعة لمجلس التعليم العالي ليتم ترسيمها سنة 1977م بالقرار الحكومي رقم 666، وتحتل المكانة الأبرز في دراسة وتحليل وضع التعليم العالي والبحث العلمي داخل الاحتلال تمهيدا لرسم سياسات القطاع التي يتم تقديمها كتوصيات لصناع القرار على مستوى الحكومة (بالأخص وزارة التربية والتعليم) والكنيست.

3– مراكز فكر حكومية إضافية: تتبع لجهات أخرى ضمن النظام السياسي غير الكنيست والحكومة، أبرزها:

– وحدة البحث التابعة لبنك "إسرائيل": إن فكرة إقامة بنك "إسرائيل" كانت مطروحة منذ نشأة الاحتلال في 1948م لكن ضغط التحديات السياسية والعسكرية التي شهدها خلال تلك الفترة أدى إلى تأجيل تنفيذ هذه الفكرة حتى 1951م أين أنشأ وزير المالية لجنة لهذا الغرض، وقدمت هذه اللجنة نتائجها في 1952م ليتم إنشاء البنك رسميا في 1954م بعد مصادقة الكنيست على قانون خاص به ينص

[108] تجدر الإشارة إلى أن أغلب إنتاجات هذا المركز متاحة للتحميل على مستوى الموقع الرسمي للكنيست على الإنترنت، أغلبها باللغة العبرية وبعضها متوفر بنسخة إنجليزية، وقد اعتمدنا على بعضها في بحثنا هذا.

[109] Karim, El-Gendy. The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences. 1st ed., Lebanon, Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations, 2010, P. 93.

[110] Ibid.

على أن من أبرز مهام هذا البنك متابعة الوضع الاقتصادي عبر إجراء دراسات وتحليلات يتم تقديمها لصناع القرار على مستوى الحكومة والكنيست ولجانه لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، وهنا يبرز الدور المحوري الذي تلعبه وحدة البحث التابعة للبنك والتي لعبت دورا مركزيا في بناء الاقتصاد الإسرائيلي ورسم السياسة المالية للاحتلال منذ سنواته الأولى، كما يصدر هذا البنك من خلال وحدة البحث التابعة له تقريرا سنويا حول الوضعية الاقتصادية للاحتلال ليتم تقديمه إلى الحكومة والكنيست، إضافة إلى إصدار عدد من التقارير الدورية حول قضايا اقتصادية محددة مثل تقرير السياسات النقدية ومؤشر الوضع الاقتصادي الذي يصدر شهريا.

عكفت هذه الوحدة التي تضم أكثر من ستين باحثا متخصصا على إصدار المنشورات المتخصصة في شؤون الاقتصاد الإسرائيلي، حيث نجد باللغة العبرية أبرز هذه المنشورات وهو "مسح بنك "إسرائيل"" الذي صدر عدده الأول في 1955م ونشر حتى 2014م أكثر من 137 مرة إذ يعنى بإجراء دراسات معمقة للاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى إصدارها مجلات مثل "الدورية الاقتصادية" و"العرض الاقتصادي" التي تضم دراسات موجزة، كما أن أبرز المقالات المنشورة فيهما تتم ترجمتها إلى الإنجليزية ونشرها في "المجلة الاقتصادية الإسرائيلية" التي بدأت في الصدور منذ 2003م مرتين سنويا[111]، أما أكبر عدد من المنشورات الصادرة عن هذه الوحدة يتمثل في "سلسلة مقالات للنقاش" وهي دراسات موجزة لمعالجة قضايا الاقتصاد الإسرائيلي، وقد بدأت في الصدور منذ عقود لكن نشرها إلكترونيا لم يبدأ إلا في 1993م.

إضافة إلى ذلك تحافظ الوحدة على عقد مجموعة من الندوات والمؤتمرات بالتعاون مع جهات اقتصادية من داخل الاحتلال وخارجه، ومن أحدث هذه المؤتمرات كان بعنوان "قضايا في سوق الإسكان" و"التدخل في سوق العملة الأجنبية".

من خلال هذا النشاط المكثف الذي تقوم به وحدة البحث تمكن بنك "إسرائيل" من تحقيق عدة إنجازات، مثل المشاركة في إعداد خطة استقرار الجهاز الاقتصادي في 1985م لمواجهة موجات التضخم التي ضربته وكذا إعداد الخطة الاقتصادية لاستيعاب موجات الهجرة التي تدفقت على الاحتلال من الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات كما شارك خبراء البنك في 1995م ضمن "لجنة بروديت" للإصلاح الاقتصادي[112].

المجمع (الأكاديمية) الإسرائيلي للعلوم والآداب: تأسس في 1959م، ومن أبرز وظائفه:

- الوساطة بين النظام السياسي والمؤسسات الأكاديمية: حيث يضم المجمع عدة لجان تهدف إلى الربط بين الجانبين، مثل اللجنة الحكومية-الأكاديمية ولجنة العلاقة بين صناع القرار الإسرائيلي ونظامها الأكاديمي.
- تقديم المشورة للحكومة والكنيست: عبر التقارير السنوية والأكاديمية الدورية التي يصدرها لتقييم البحث العلمي وتطويره، وتوسع هذا الدور بداية من 2010م بتكليف الكنيست للمجمع بإعداد تقارير تفصيلية عن حالة العلوم الإسرائيلية مقارنة ببقية الدول كل ثلاثة سنوات.
- جمع خيرة العلماء الإسرائيليين في مختلف المجالات للارتقاء بالبحث العلمي وإبراز إنجازاتهم عبر إصدار عشرات الكتب المتخصصة.

[111] "About IsER." Bank of Israel, www.boi.org.il/en/Research/Periodicals/Pages/About-IsER.aspx. Accessed 19 May 2022.

[112] Noam Botosh. A Description and Analysis of the Implementation of the Concentration Law and Its Economic Impact on the Israeli Economy. 1st ed., Jerusalem, Knesset Research and Information Center, 2020, PP. 4.

الفصل الثالث

هيكلة نظام التعليم العالي والبحث العلمي الإسرائيلي وأبرز مركز فكر جامعي

المبحث 01: هيكلة نظام التعليم العالي والبحث العلمي الإسرائيلي

المبحث 02: مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا.

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

المبحث 01: هيكلة نظام التعليم العالي والبحث العلمي الإسرائيلي

تتمثل أهمية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالنسبة لبحثنا هذا على مستويين، الأول أن الغالبية الساحقة من العاملين في مراكز الفكر يحملون شهادات جامعية، حتى الذين يعملون في هذه المراكز من خلفيات أمنية–عسكرية فإن لهم علاقة بالبيئة الأكاديمية بحكم أنهم كانوا طلابا جامعيين قبل التحاقهم بتلك المؤسسات، وبهذا يبرز الدور الخطير الذي تلعبه الجامعات الإسرائيلية في تكوين هؤلاء الباحثين والخبراء.

أما المستوى الثاني لتأثير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي (وخاصة الجامعات) على مراكز الفكر فيتمثل في استحواذ الجامعات على أكثر من نصف حجم القاعدة البحثية (ومنها مراكز الفكر) داخل الاحتلال، ونظرا لأهمية هذا القطاع (وخاصة الجامعات) نرى أنه يجب علينا دراسته بشكل أعمق من غيره وهذا ما سنحاول القيام به الآن.

إن ظهور مؤسسات التعليم العالي لليهود في فلسطين يرجع إلى مرحلة الانتداب البريطاني وبدعم وتنظيم من الحركة الصهيونية قبل قيام الاحتلال الإسرائيلي، حيث كان معهد التخنيون في حيفا سنة 1924م الأول ظهورا، لتلحقه بعد سنة واحدة الجامعة العبرية في القدس ثم معهد دنيال زيف (وايزمان لاحقا) في 1934م، لذلك واجه قادة الاحتلال في سنواته الأولى مهمة مأسسة التعليم العالي والبحث العلمي.

حيث سنتناول في البداية الأسس التي قام عليها نظام التعليم العالي الإسرائيلي ممثلة في قانون مجلس التعليم العالي والمراحل التي مر بها حتى ظهور لجنة التخطيط والموازنة التابعة له، كما سنكتشف أنواع مؤسسات التعليم العالي في البيئة الأكاديمية الإسرائيلية ونعرض بعض الإحصائيات التي تظهر حجم الإنفاق الحكومي عليها وأساليب توزيع هذا الإنفاق، لننتقل لاحقا إلى الحديث عن البحث العلمي من جوانب مختلفة (الأنواع، الإنفاق عليه وأبرز المؤسسات المنخرطة في ذلك)، مع التنبيه إلى أننا خلال هذا كله اجتهدنا في الالتزام بالإشارة إلى ما يدخل ضمن حدود بحثنا حول مراكز الفكر بشكل مباشر أو غير مباشر وتجنبنا الدخول في تفاصيل وجزئيات لا تخدم الموضوع.

أولا: قانون مجلس التعليم العالي:

خلال السنوات الأولى للاحتلال الاسرائيلي بذلت جهود كبيرة في تنظيم مؤسسات "الدولة"، وفي هذا السياق بدأت مساعي مأسسة التعليم العالي الإسرائيلي سنة 1950م بقيادة ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء للاحتلال، لكن لم تنجح هذه المساعي في تحقيق نتائج ملموسة إلا بعد مرور ثماني سنوات بصدور قانون مجلس التعليم العالي في 1958م، لتستمر عملية تعديل وسن القوانين وإقامة مؤسسات إضافية لنظام التعليم العالي طيلة عقود بعد ذلك.

أول محاولة لوضع قانون ينظم عمل المؤسسات الأكاديمية للاحتلال الإسرائيلي وطبيعة علاقتها بالسلطة السياسية كانت في عهد رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون عام 1950م، حيث انشأ لجنة بقيادة "يعقوب دوري" الذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس قسم العلوم في مكتب بن غوريون وكان قبل ذلك أول رئيس لهيئة أركان جيش الاحتلال، وضمت اللجنة ممثلين عن المؤسسات الأكاديمية الثلاث (معهد التخنيون، الجامعة العبرية ومعهد وايزمان)[113].

اقترحت هذه اللجنة تأسيس "مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم" الذي يقوده رئيس الحكومة ويضم 25 عضوا اغلبهم من خلفية حكومية–أمنية مثل رئيس هيئة اركان الجيش، وقد تم طرحه للنقاش في الكنيست عام 1952م حيث واجه الكثير من النقد وأدخلت عليه عدة تعديلات، أبرزها تقليص حجم ومستوى التمثيل الحكومي في المجلس المقترح، وذلك عبر المساواة في حجم التمثيل بين الجانبين

[113] مهند مصطفى: الأكاديميا الإسرائيلية وبناء الدولة.. من التوجه الجمهوراني إلى قيم الخصخصة، قضايا إسرائيلية، فلسطين، العدد 29، 2008، ص 55.

الحكومي–الأمني والاكاديمي وكذا الاستغناء عن عضوية رئيس هيئه الاركان والاكتفاء بممثل عن سلاح العلوم، لكن رغم هذه التعديلات فشل المشروع[114].

أما المحاولة الثانية، كانت في 1954م على يد وزير التعليم والثقافة "بن صهيون دينور" الذي انشأ لجنة للغرض ذاته والتي قدمت في 1955م مشروع قانون للكنيست ينص على إنشاء مجلس من 33 عضوا برئاسة وزير التعليم والثقافة[115] ويضم 8 ممثلين فقط عن الحكومة، لكن رغم هذا تعرض المشروع لنقد واسع ما أدى الى فشل إقراره.

أخيرا، في 1958م أنشأ عميد بنك "اسرائيل" لجنة نجحت في تقديم مشروع "قانون مجلس التعليم العالي" والذي صادق عليه الكنيست بعد سلسلة من الجلسات والكثير من التعديلات، حيث ينص على تشكيل مجلس من 19–25 شخصا برئاسة وزير التربية والتعليم وثلثاه من خلفية اكاديمية، يتم تعيينهم لخمس سنوات بتوصية من رئيس المجلس بعد التشاور مع المؤسسات الاكاديمية الإسرائيلية، وأهم صلاحيات هذا المجلس هي وضع سياسات التعليم العالي الإسرائيلي والاعتراف بالمؤسسات العاملة ضمنه إضافة إلى رصد وتوزيع ميزانية القطاع على المؤسسات المعنية[116].

قراءة في رحلة سن "قانون مجلس التعليم العالي":

إن تعدد المحاولات طيلة عقد كامل تقريبا وفشلها المستمر في إقرار قانون لتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي الإسرائيلي يضع الكثير من علامات الاستفهام حول أسباب وخلفيات ذلك وأثرها على هذا القطاع ومؤسساته ومنها مراكز الفكر، ومن خلال نظرة عامة يمكننا الملاحظة بوضوح أن هذا الأمر هو تعبير عن حالة من الصراع بين "الدولة" ممثلة في السلطات السياسية–الامنية التي كانت تريد السيطرة على التعليم العالي وتطويع البحث العلمي لخدمة أهداف واحتياجات الاحتلال في سنواته الأولى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى دفاع مؤسسات التعليم العالي (خاصة الجامعة العبرية) على حريتها الاكاديمية والتنظيمية قدر المستطاع أمام مساعي الهيمنة عليها[117].

تعتبر حيثيات ظهور وتركيبة لجنة 1950م من أبرز مظاهر رغبة السلطات السياسية–الأمنية في الهيمنة على التعليم العالي، حيث كانت رئاستها في يد شخصية أمنية بامتياز وليس لها علاقة وثيقة بالمجال الأكاديمي كما خرجت بمقترحات تغلب كفة التمثيل الحكومي على الأكاديمي في مجلس مؤسسات التعليم العالي والعلوم، وكذا منحته صلاحيات واسعة للتحكم في الشؤون الإدارية والبحثية للمؤسسات التابعة له، وهذا الانحياز الواضح للرؤية الحكومية كان من أسباب فشل المشروع.

شهدت المحاولات اللاحقة حدوث توازن نسبي بين المصالح المتضاربة للجانبين، ويظهر ذلك من خلال تركيبة اللجنة بتجنب وضع قيادات أمنية على رأسها وكذا مخرجاتها التي قلصت حجم ومستوى التمثيل الحكومي لصالح الجهات الأكاديمية في المجلس المقترح، كما وضعته تحت قيادة وزير التعليم وليس رئيس الحكومة ومنحت أيضا مؤسسات التعليم العالي حرية أكبر في وضع مناهجها وأجندتها البحثية وتسيير شؤونها الإدارية والمالية، حيث ينص قانون 1958م الذي تم إقراره من قبل الكنيست على أن "كل مؤسسة تعليم عال معترف بها لها الحق في إدارة شؤونها الأكاديمية والإدارية حسب ما تراه مناسبا ضمن إطار ميزانيتها"[118].

---

[114] مهند مصطفى: المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، ص 62.

[115] عرفت التركيبة الوزارية للحكومة الإسرائيلية الكثير من التغييرات على مستوى الهيكلة والتسمية، حيث أصبحت شؤون التعليم العالي تابعة لوزارة التربية والتعليم.

[116] Group of authors. Higher Education in Regional and City Development: The Galilee-"Israel". 1st ed., France, The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), 2011, P. 51.

[117] ريفكا فيلدحاي: مرجع سابق، ص 14.

[118] سميرة عليان: التربية والتعليم والبحث العلمي، ضمن دليل إسرائيل العام 2020، رئيس التحرير: منير فخر الدين، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2021، ص 500,

إن تأسيس مجلس التعليم العالي باعتباره الهيئة المشرفة على التعليم العالي الإسرائيلي ساهم في تنظيم علاقة المؤسستين السياسية والأكاديمية، لكن رغم ذلك بقيت محل شد وجذب حتى يومنا هذا بسبب تداخل اختصاصات المجلس مع صلاحيات الحكومة والكنيست، إذ أن الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي الجديدة يشترط مصادقة الحكومة عليه وميزانية القطاع يتم إقرارها من قبل الحكومة والمصادقة عليها في الكنيست، وكذا هناك بعض نصوص قانون مجلس العليم العالي التي تحتمل عدة تفسيرات مما يضعها محل سجال في الكثير من الأحيان وهذا يجعل تأثير سياسات الحكومة وتوجهات الأحزاب في الكنيست والتيارات الفكرية في المجتمع الإسرائيلي جوهريا على عمل المجلس وبالتالي التعليم العالي وفي القلب منه الجامعات، وهذا له بطبيعة الحال آثار عميقة على نشاط ومخرجات مراكز الفكر الجامعية الإسرائيلية[119].

في الأخير، تجدر الإشارة إلى أن هذا الخلاف الذي برز طيلة مرحلة سن قانون مجلس التعليم العالي وحتى بعد ذلك كان فقط حول طبيعة العلاقة بين الطرفين الحكومي- الأمني والأكاديمي التي تؤثر أساسا على مستوى حرية مؤسسات التعليم العالي في تسيير شؤونها العلمية، الإدارية والمالية ولم يكن خلافا استراتيجيا واضحا حول الأسس الصهيونية للاحتلال الإسرائيلي التي تحظى بالإجماع بين الطرفين.

مجلس التعليم العالي- يهودا والسامرة: إن توسع الاحتلال الاسرائيلي بعد حرب 1967م وسيطرته على الضفة الغربية (يهودا والسامرة) وانتشار مستوطناته في المنطقة بعد ذلك أدى إلى ظهور عدة مؤسسات للتعليم العالي في المنطقة، وهذا وضع أمام مجلس التعليم العالي مهمة تسييرها باعتباره هو المسؤول الأول عن الاعتراف بهذه المؤسسات ودمجها ضمن نظام التعليم العالي الإسرائيلي، لكن المجلس رفض القيام بهذه المهمة عموما، وهذا الرفض راجع إلى أسباب إدارية-مالية بالأساس، مع وجود بعض الدوافع السياسية باعتبار أن المؤسسات الواقعة في الضفة الغربية غير شرعية لأنها واقعة في مناطق مصنفة كمناطق محتلة حسب القانون الدولي والاعتراف بها سيشوه سمعة وعلاقات مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية عالميا ويشجع حملات مقاطعتها.

لتجاوز هذا الصراع بين مجلس التعليم العالي والمؤسسات الواقعة في الضفة الغربية تم استحداث مجلس التعليم العالي-يهودا والسامرة عام 1992م حيث يتبع تنظيميا فقط لمجلس التعليم العالي، بينما يتمتع بالاستقلالية في إدارة شؤونه برئاسة قائد المنطقة العسكرية الوسطى في جيش الاحتلال وهو يقوم بتعيين أعضاء المجلس ويوقع على قراراته ثم يصادق عليها وزير الدفاع[120].

ثانيا: لجنة التخطيط والتمويل (الموازنة):

منذ ظهور الاحتلال الاسرائيلي عام 1948م كان الجزء الأكبر من ميزانية مؤسسات التعليم العالي يأتي عبر التمويل الحكومي، وكان ذلك تابعا لميزانية التعليم، لكن مع مطلع السبعينيات تنامى حجم قطاع التعليم العالي بوصول عدد الجامعات إلى سبعة جامعات وبالتالي ارتفاع عدد الطلبة وحجم هيئات التدريس والطاقم الإداري، مما أدى إلى بروز الحاجة لفصل ميزانية التعليم العالي عن ميزانية التعليم، لكن غياب جسم للوساطة بين هذه المؤسسات من جهة والحكومة والوزارات (خاصة وزارة المالية) من جهة أخرى أدى إلى عرقلة الأمر وظهور الصراع من جديد بين المصالح الحكومية والأكاديمية.

تم تنظيم تمويل مؤسسات التعليم العالي بالتدريج داخل مجلس التعليم العالي، وذلك بجسر هذه الفجوة بين الجهات الحكومية والأكاديمية عبر تأسيس لجنة التخطيط والموازنة في 1972م كلجنة فرعية تابعة للمجلس ليتم ترسيمها سنة 1977م بالقرار الحكومي رقم 666، الذي ينص على أن هذه اللجنة تضم 7 أعضاء (5 منهم ذوي خلفية أكاديمية) برئاسة بروفيسور ويتم تعيينها من قبل وزير التربية والتعليم لمدة 3 سنوات، وتتمثل مهمتها الأساسية في رصد وتحديد ميزانية التعليم العالي العادية والمخصصة للبحث والتطوير، ليتم تقديمها إلى الحكومة حتى

[119] وديع عواودة: التعليم العالي في "إسرائيل" بين الجامعات والكليات، قضايا إسرائيلية، فلسطين، العدد 53، 2014، ص 72,

[120] مهند مصطفى: المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، ص 273.

تقرها وتمر بالتالي إلى الكنيست للمصادقة عليها، ثم تتكفل اللجنة بتقسيم الميزانية على مؤسسات التعليم العالي المعترف بها، كما تعمل على متابعة أداء المؤسسات التابعة لمجلس التعليم العالي ووضع الخطط لتطوير عملها مع تقديم توصيات للمجلس بهذا الخصوص[121].

ثالثا: أنواع مؤسسات التعليم العالي:

عرف التعليم العالي الإسرائيلي عددا من مراحل التحول التي أثرت بشكل عميق على بنيته وأدائه، حيث أنه منذ تأسيس مجلس التعليم العالي في 1958م كانت المؤسسات المعترف بها والتابعة له تكاد تنحصر في الجامعات، والتي ارتفعت من 3 فقط عند سن القانون إلى 8 جامعات في منتصف السبعينيات، لكن التحولات الأكبر كانت في العقد الأخير من القرن الماضي ومن أبرز دوافعها الارتفاع الكبير في الطلب على التعليم العالي لعدة أسباب، منها التحولات الاقتصادية المتمثلة في انفتاح الاحتلال على الاقتصاد العالمي وتطور صناعته ما أدى إلى الحاجة لخبراء ذوي تكوين عالي المستوى، وكذا الاجتماعية مثل معاناة بعض الفئات من التهميش وضعف فرصها في دخول الجامعات في ظل الشروط الشديدة التي تفرضها الجامعات مثل اليهود الشرقيين (السفارديم) واليهود من أصل إثيوبي (الفلاشا)، إضافة إلى النمو الديمغرافي الناتج عن الزيادة الطبيعية وكذا وصول أعداد معتبرة من المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفياتي، كما شهد قطاع التعليم طفرة بارتفاع أعداد الحاصلين على شهادة التعليم الثانوي ورغبتهم في الحصول على تعليم عال، وفي ظل هذا الطلب المتزايد على التعليم العالي قامت الجامعات بتشديد شروط قبول الطلبة بإضافة امتحان "البسيكومتري" مما أدى إلى اتهامها بالنخبوية والانغلاق والانفصال عن محيطها[122].

أمام هذا الضغط الشعبي لجأت الحكومة والكنيست في 1993م إلى إطلاق مشروع لتوسيع الولوج للتعليم العالي وترجم ذلك عام 1995م بإجراء تعديل على قانون مجلس التعليم العالي ينص على الاعتراف بمؤسسات تعليم عال جديدة غير جامعية، وهذا التعديل أدى إلى تقسيم مؤسسات التعليم العالي على النحو التالي:

عدد مؤسسات العليم العالي الإسرائيلية (1989–2014م)[123]

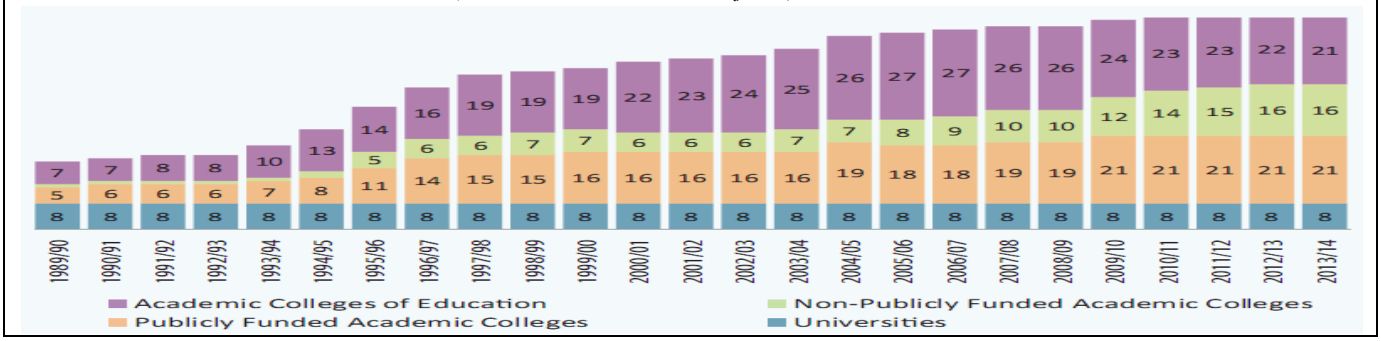

وهذه المؤسسات هي[124]:

1- جامعات: هي 9 مؤسسات تجمع بين البحث والتعليم، كما تمنح شهادات في مختلف المستويات (بكالوريوس، ماستر، دكتوراه)، ذات تمويل حكومي حيث تحظى بالجزء الأكبر من الميزانية المخصصة للتعليم العالي، وتضم النسبة الأكبر من مراكز الفكر على مستوى الاحتلال.

---

[121] Samuel Neaman Institute for national policy research. Mapping Research and Innovation in the State Of "Israel." 1st ed., France, UNESCO, 2016, P. 55.

[122] مهند مصطفى: الأكاديميا الإسرائيلية وبناء الدولة، ص 58.

[123] The Planning and Budgeting Committee, The Higher Education System in "Israel" 2014, 1st ed., Jerusalem, The Council for Higher Education, 2014, P. 13.

[124] نوغا دغان-بوزاغلو: الحق في التعليم العالي في "إسرائيل"، ط1، مركز أدفا، تل أبيب، 2007، ص ص 6-7.

2- كليات أكاديمية عامة: يبلغ عددها الآن 21، وهي مؤسسات متخصصة في تدريس ميادين محددة، بدأت في الظهور خلال الستينيات كفروع تابعة للجامعات أو كمؤسسات تعليم ما بعد ثانوي، ليتم لاحقا الاعتراف بها كمؤسسات تعليم عال مستقلة إداريا عن الجامعات، حيث تركز على التدريس وتمنح لقب البكالوريوس والماستر، أما البحث فيها فمحدود جدا، وساهمت بشكل ملحوظ في توسيع التحاق سكان الأطراف بالتعليم العالي.

3- كليات إعداد المعلمين: مؤسسات يتم الاعتراف بها من مجلس التعليم العالي لكن تنال تمويلها من خلال وزارة التربية والتعليم وليس من المجلس، لتمنح شهادة خريج في التربية، ويبلغ عددها 21، مع وجود بعض الكليات غير المعترف بها من قبل المجلس، أغلبها تابعة للحريديين (المتدينون المتشددون).

4- كليات أكاديمية خاصة: عددها 16 وتعتبر مماثلة للكليات العامة في التطور والمهمة، حيث بدأت في الظهور تدريجيا مع نهاية الثمانينيات دون الاعتراف بها من طرف مجلس التعليم العالي حينها، وتم الاعتراف بها تدريجيا بعد إقرار هذه التعديل على قانون مجلس التعليم العالي، وهي تقوم بالتدريس لتمنح شهادتي البكالوريوس والماستر، لكن تتميز بكونها لا تتلقى تمويلها من الميزانية الحكومية وإنما من القطاع الخاص والمنح والهبات وأقساط الدراسة التي يدفعها الطلاب.

ملاحظة: يوجد نوع آخر من مؤسسات التعليم العالي تعمل داخل الاحتلال الاسرائيلي وهي فروع الجامعات العالمية، لكن لم يتم إدراجها ضمن المؤسسات الإسرائيلية لأنها ليست تابعة لمجلس التعليم العالي، حيث ليس من صلاحياته الاعتراف بها وإنما يمنحها فقط تراخيصا خاصة للعمل.

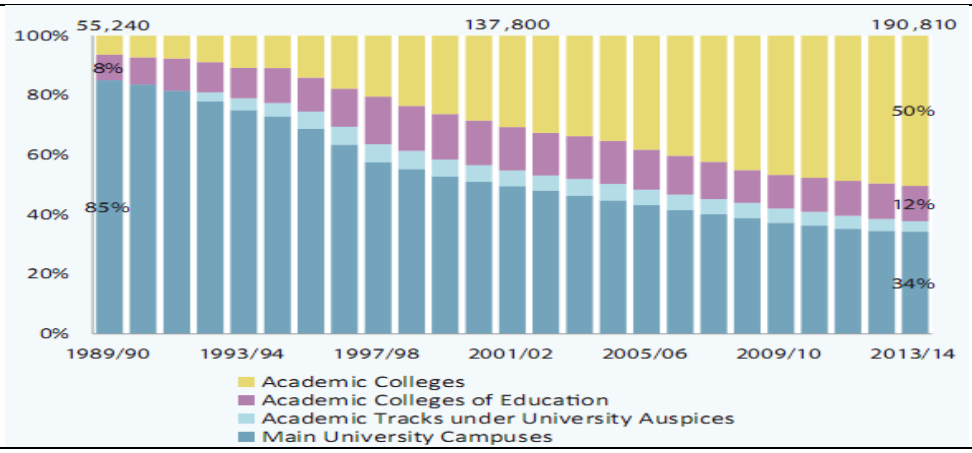

عدد طلبة التعليم العالي في مرحلة التدرج حسب نوع المؤسسة الأكاديمية (1989-2014م)[125]

أدى هذا التنوع في أنواع المؤسسات إلى حدوث تحولات عميقة على مستوى نظام التعليم العالي الإسرائيلي برمته، أثرت سلبا بشكل واضح على مكانة وهيمنة الجامعات على الساحة الأكاديمية بسبب صعود الكليات العامة والخاصة وهذا أضر بها من حيث حجم التمويل وجودة التكوين، مما أثر بشكل غير مباشر على مراكز الفكر الإسرائيلية، خاصة العاملة داخل الجامعات[126].

رابعا: التمويل الحكومي لمؤسسات التعليم العالي العامة (الجامعات والكليات العامة):

يشكل التمويل الحكومي أهم مصدر دخل للمؤسسات العامة المعترف بها من مجلس التعليم العالي، وكما أشرنا سابقا إلى أن ميزانية مؤسسات التعليم العالي كانت مدرجة ضمن ميزانية التعليم إلى غاية اعتماد لجنة التخطيط والتمويل التابعة لمجلس التعليم العالي في 1972م

[125] The Planning and Budgeting Committee. The Higher Education System in "Israel" 2014, P. 17.

[126] مهند مصطفى: المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية بين صراعها الداخلي والصراع مع وزارة المالية، قضايا إسرائيلية، فلسطين، العدد 37-38، 2010، ص 90.

وصدور القرار الحكومي الذي فصل في صلاحياتها عام 1977م، حيث أصبحت هي الجهة المسؤولة عن وضع خطط سنوية ومتعددة السنوات لتمويل وتطوير التعليم العالي ثم توزيع هذه الميزانية على المؤسسات المعنية[127] بعد إقرارها من المحكومة ومصادقة الكنيست عليها.

عرفت ميزانية لجنة التخطيط والتمويل ارتفاعا مستمرا طيلة السنوات الماضية إلا أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي شهدت انخفاضا، ما يدل على تراجع تدريجي لمكانة التعليم العالي والبحث العلمي في أجندة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، مما انعكس سلبا على مؤشر حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي مقارنة بعدد الطلاب وهذا ألحق أضرارا معتبرة بجودة التعليم العالي.

ميزانية لجنة التخطيط والتمويل (2008–2014م)[128]

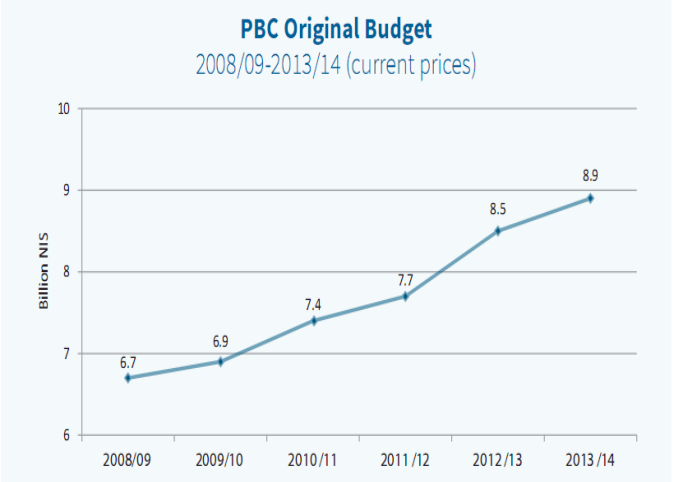

129

التمويل الحكومي في الميزانية العادية لمؤسسات التعليم العالي (جامعات وكليّات) المموّلة من قبل لجنة التخطيط والتمويل، وفقًا للطالب، 1996 – 2007
آلاف ش.ج.، في أسعار 2005

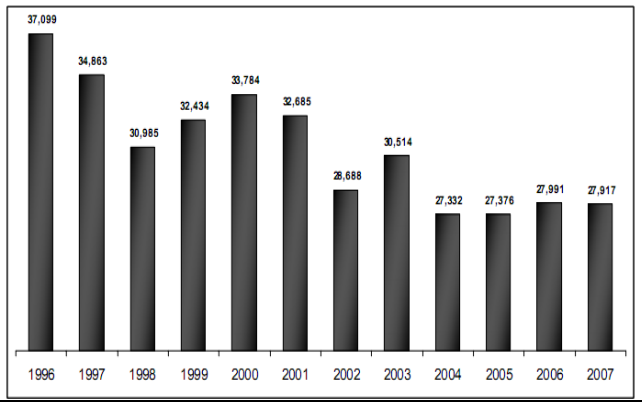

نسبة مساهمة الميزانية الحكومية في مداخيل الجامعات العامة (سنتي 2010–2017م)[130]

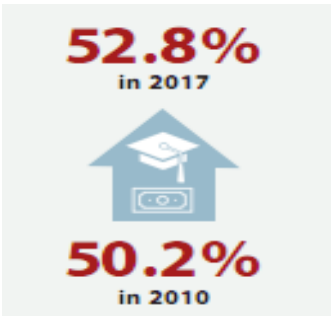

سيطرت الجامعات على أكثر من 90 بالمئة من إجمالي هذه الميزانية طيلة العقود الماضية، لكن هذه النسبة بدأت في الانخفاض تدريجيا مع مطلع القرن الواحد والعشرين حيث بلغت 86 بالمئة في حين ارتفعت النسبة المخصصة للكليات الحكومية إلى 14 بالمئة، ونظرا لأن التمويل الحكومي يمثل أكثر من نصف مداخيل الجامعات فقد أثر ذلك سلبا على جودة التكوين والأبحاث على مستوى هذه الجامعات وهذا له تداعيات سلبية على نشاط مراكز الفكر عامة والجامعية خاصة.

[127] تستفيد عدة جهات من تمويل لجنة التخطيط والتمويل، مثل مشاريع وصناديق دعم الأبحاث لكن تحصل مؤسسات التعليم العالي (الجامعات والكليات العامة) على أكبر حصة من ميزانية اللجنة.

[128] The Planning and Budgeting Committee. The Higher Education System in "Israel" 2014, P. 56.

[129] نوغا دغان–بوزاغلو: مرجع سابق، ص 17.

[130] Daphne Getz. editor. "'Israel.'" UNESCO Science report: The Race Against Time for Smarter Development, 1st ed., France, UNESCO, 2021, P. 414.

تنقسم ميزانية لجنة التخطيط والتمويل الموجهة لمؤسسات التعليم العالي (الجامعات والكليات العامة) إلى قسمين[131]:

– الميزانية التشغيلية: يتم تخصيص حوالي 60 بالمئة من ميزانية لجنة التخطيط والتمويل المخصصة لمؤسسات التعليم العالي لتغطية 55–65 بالمئة من الميزانية التشغيلية للمؤسسات، أما 35–45 بالمئة المتبقية من الميزانية التشغيلية الضرورية للمؤسسات فيتم تغطيتها أساسا عبر الأقساط الدراسية الموحدة التي يدفعها الطلبة والمقدرة بحوالي 8500 شيكل، إضافة إلى مصادر دخل أخرى.

– ميزانية الأبحاث: تمثل حوالي 40 بالمئة المتبقية من الميزانية المخصصة لمؤسسات التعليم العالي وتوجه لدعم الأبحاث، لذلك نجد أنها حكرا على الجامعات باعتبارها الوحيدة التي تحمل صفة "مؤسسات بحث" عكس الكليات الأكاديمية العامة التي تقتصر على التدريس فقط تقريبا، لذلك لا تستفيد من ميزانية للأبحاث[132].

خامسا: البحث العلمي والتطوير:

ينقسم البحث العلمي والتطوير في الاحتلال الإسرائيلي إلى أربعة أقسام، هي[133]:

– البحث الأكاديمي الأساسي: يتركز أساسا في الجامعات وبعض الكليات الأكاديمية وعلى مستوى مراكز ومخابر البحث التي تقوم بإجراء أبحاث تهدف إلى الارتقاء بالمعرفة العلمية النظرية، و يحتل البحث في العلوم الانسانية والاجتماعية موقعا ضمن هذا النوع من الأبحاث، كما تعتبر هذه الأبحاث غالبة على نوع مراكز الفكر ذو الاستراتيجية (الخط الافتتاحي) الأكاديمية على وجه الخصوص.

– البحث التطبيقي: تكمن أهمية هذا النوع من الأبحاث في القدرة على تحويل الدراسات الأكاديمية النظرية إلى أمثلة ونماذج قابلة للتطبيق والقياس على أرض الواقع، وهنا تبرز أبحاث السياسة التطبيقية والتحليل السياسي التطبيقي التي تعتبر الأساس المنهجي الذي يعتمد عليه الباحثون والخبراء في مراكز الفكر عند تحليل وتقييم السياسات وتقديم المقترحات السياسية.

– البحث والتطوير الصناعي: هدفه الأساسي هو القيام بابتكارات واختراعات متعلقة بالمجال الصناعي (خاصة ذات التكنولوجيا الفائقة التي يتميز فيها الاحتلال عالميا، ويعتبر هذا النوع من الأبحاث خارج نطاق الاهتمام المباشر لهذه الدراسة، لكن يمكن التطرق إليها بشكل غير مباشر عند الحديث مثلا عن دور مراكز الفكر في رسم سياسات هذه الأبحاث وكذا تأثير وجود هذه الأبحاث والتمويل الذي تناله على تمويل مراكز الفكر وأبحاثها.

– البحث والتطوير العسكري: يلعب دورا بارز داخل الاحتلال، لكن هناك تعتيم حول تفاصيله، أنواعه، مشاريعه وأهدافه.

سادسا: الإنفاق على البحث العلمي والتطوير:

الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإسرائيلي (2000–2014م)[134]

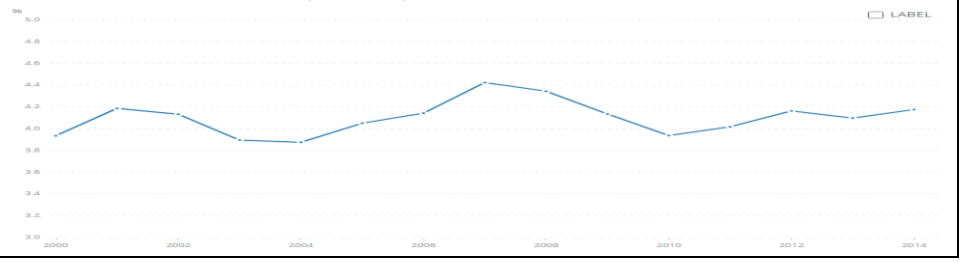

يعتبر الاحتلال الاسرائيلي منذ سنوات أكثر "دولة" في العالم إنفاقا على البحث العلمي والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 4–5 بالمئة.

[131] نوغا دغان–بوزاغلو: مرجع سابق، ص ص 12–14.

[132] نوغا دغان–بوزاغلو: حقوق اجتماعية في "إسرائيل".. الحق في التعليم العالي (ورقة معلومات)، ط1، مركز أدفا، تل أبيب، 2007، ص 5.

[133] Roy Goldschmidt. Information Regarding Scientific Research and Research and Development in "Israel." 1st ed., Jerusalem, The Knesset Research and Information Center, 2011, PP. 1-3.

[134] UNESCO Institute for Statistics. "Research and Development Expenditure (% of GDP) – Israel." World Bank,data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?end=2014&locations=IL&start=2000&view=chart. Accessed 15 Apr. 2022.

الإنفاق على البحث والتطوير في الاحتلال الإسرائيلي حسب مصدر الأموال (لسنتي 2011 و2017)[135] 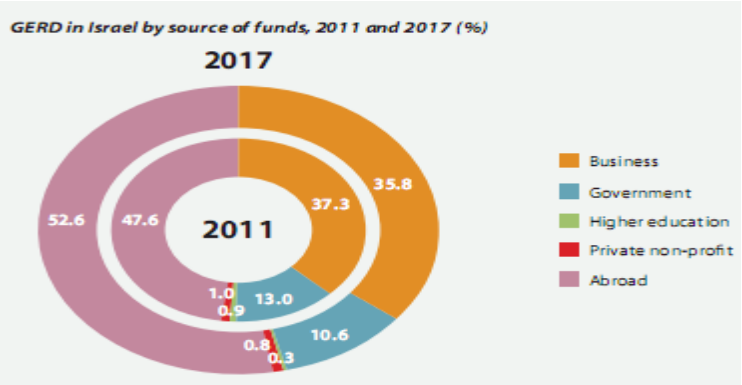	تعتبر مصادر الأموال الأجنبية عبر استثمارات الشركات متعددة الجنسيات وصناديق الدعم وغيرها من المصادر الأجنبية أبرز مساهم في الإنفاق على البحث والتطوير، ثم تليه المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية، بينما تعتبر مساهمة الحكومة ومؤسسات التعليم العالي أقل من ذلك بكثير، وهذا كان له آثار غير مباشرة على مراكز الفكر.

أبرز المؤسسات والصناديق الداعمة للبحث والتطوير: إن المؤسسات الداعمة للبحث والتطوير تختلف وتتنوع كما أشرنا سابقا، مما يجعل عملية حصر أهم المساهمين في ذلك أمرا في غاية الصعوبة، ولتجاوز ذلك يمكننا الاكتفاء بإلقاء نظرة سريعة على نماذج محددة من المؤسسات الحكومية، مؤسسات التعليم العالي، منظمات غير هادفة للربح وأخرى أجنبية، مع التركيز قدر المستطاع على جوانب دعم البحث في ميادين العلوم الانسانية والاجتماعية التي تعتبر أساس عمل مراكز الفكر.

1- المؤسسات الحكومية:

- **المجمع (الأكاديمية) الإسرائيلي للعلوم والآداب:**

التأسيس: في مطلع الخمسينيات وضمن مساعي قادة الاحتلال الرامية إلى تنظيم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي برزت فكرة إقامة مجمعين للآداب والعلوم، وفي سبيل ذلك قاد وزير المعارف بن صهيون دينور لجنة في 1955م قدمت اقتراحا للحكومة بهذا الخصوص وتم إقراره، لكن واجه هذا المقترح معارضة قوية ولم يشرع في تنفيذه إلا عام 1957م باتخاذ قرار إقامة اللجنة التحضيرية التي تشكلت فعليا خلال 1958م، ليتم الإعلان رسميا عن إقامة مجمع العلوم والآداب في 1959م ومقره القدس، كما عقد جلسته الأولى بحضور رئيس الحكومة ديفيد بن غوريون عام 1960م، وأخيرا أصدر الكنيست في 1961م قانونا لتنظيم مهام وصلاحيات هذا المجلس[136]، وتجدر الإشارة إلى أن من بين أسباب إعادة بعث الفكرة رغم فشل تطبيقها في البداية هو الحاجة إلى خلق جسم وسيط بين المحيطين السياسي والأكاديمي، خاصة بعد ظهور مجلس التعليم العالي قبل سنة واحدة فقط (1958م) وعدم وجود آليات واضحة للتنسيق بينه وبين الحكومة والوزارات[137].

تركيبة المجمع: تعيين رئيس المجمع من صلاحيات رئيس الاحتلال بعد استشارة أعضاء المجمع، حيث تمتد عهدته ثلاث سنوات قابلة للتجديد إلى عهدة ثانية، ويضم المجمع وحدتين، الأولى للعلوم الانسانية والثانية للعلوم الطبيعية، تضم كل وحدة أكثر من 40 عالما متخصصا يتم انتخابهم مدى الحياة.

[135] Daphne Getz, editor. "'Israel.'" UNESCO Science report, P. 414.

[136] سميرة عليان: مرجع سابق، ص 503.

[137] مهند مصطفى: مرجع سابق، ص 66.

صلاحيات ومهام المجمع: يتمتع بصلاحيات واسعة تتمحور كلها حول هدف عام يشمل الرعاية، التمويل، التطوير والتخطيط للبحث العلمي الإسرائيلي، وهذا عبر وسائل ومهام مختلفة، مثل[138]:

– الوساطة بين النظام السياسي والمؤسسات الأكاديمية: خاصة بعد ظهور مجلس التعليم العالي في ظل غياب جسم وسيط بينه وبين المؤسسات السياسية (الحكومة والكنيست)، حيث يضم المجمع عدة لجان تهدف إلى الربط بين الجانبين، مثل اللجنة الحكومية–الأكاديمية ولجنة العلاقة بين صناع القرار الإسرائيلي ونظامها الأكاديمي.

– تقديم المشورة للحكومة والكنيست: عبر التقارير السنوية والأكاديمية الدورية التي يصدرها لتقييم البحث العلمي وتطويره، وتوسع هذا الدور بداية من 2010م بتكليف الكنيست للمجمع بإعداد تقارير تفصيلية عن حالة العلوم الإسرائيلية مقارنة ببقية الدول كل ثلاثة سنوات.

– جمع خيرة العلماء الإسرائيليين في مختلف المجالات للارتقاء بالبحث العلمي وإبراز إنجازاتهم عبر إصدار عشرات الكتب المتخصصة.

– رعاية صناديق مخصصة لتمويل مشاريع البحث العلمي، مثل صندوق العلوم الانسانية والاجتماعية الذي يدعم إقامة المؤتمرات، الندوات وورش العمل في الأبحاث العابرة للتخصصات.

– تعزيز حضور البحث العلمي الإسرائيلي على الساحة الدولية: يخصص لذلك الجزء الأكبر من ميزانية المجمع ويتم عبر وسائل متعددة مثل المشاركة في المؤتمرات والندوات وعقد اتفاقيات لتمويل البحث العلمي.

2– مؤسسات التعليم العالي:

تستحوذ مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية على أكثر من نصف حجم البنية التحتية البحثية داخل الاحتلال، وذلك يدل على مكانة هذه المؤسسات في دعم الأبحاث (خاصة الجامعات التي تحتكر لقب "جامعات أبحاث")، إذ تساهم بكثافة وفعالية في دعمه ماليا باعتماد أساليب مختلفة مثل:

- ✓ تخصيص جزء من ميزانيتها العادية (40%) للأغراض البحثية.
- ✓ تأسيس عدد من المؤسسات التابعة لها بهدف تشجيع الأبحاث، مثل (شركة يدا – Yeda) التابعة لمعهد وايزمان للعلوم التي تأسست في 1959م كأول شركة إسرائيلية لتحويل الأفكار والاختراعات إلى المستوى الاقتصادي، إذ بلغت ألفي براءة اختراع.
- ✓ تعتبر مؤسسات التعليم العالي مستقطبة للدعم من مختلف الجهات نظرا لسمعتها وجاهزيتها لإجراء الأبحاث مقارنة بغيرها حيث تضم مئات مراكز الفكر ومخابر الأبحاث، وهذا ما دفع جيش الاحتلال مثلا إلى تقديم دعم دائم لمعهد التخنيون بهدف تطوير القدرات العسكرية.

3– المنظمات غير الهادفة للربح:

- **مؤسسة (صندوق) العلوم الإسرائيلية:**

في إطار الجهود الإسرائيلية لدعم البحوث الأساسية تم سنة 1972م إنشاء فرع لها ضمن المجمع الإسرائيلي للعلوم والذي تطور تدريجيا ليصبح مؤسسة داعمة للبحوث الأساسية في 1979م مع استمرار تبعيتها للمجمع إلى غاية استقلالها لاحقا كمؤسسة غير هادفة للربح تحت اسم "مؤسسة العلوم الإسرائيلية"[139].

[138] Israel Academy of Sciences and Humanities. "The Israel Academy Law." Israel Academy of Sciences and Humanities, Israel Academy of Sciences and Humanities, www.academy.ac.il/RichText/GeneralPage.aspx?nodeId=825. Accessed 16 Apr. 2022.

[139] مهند مصطفى: مرجع سابق، ص 67.

تعتبر مؤسسة العلوم الإسرائيلية أهم مؤسسة داعمة للبحوث الأساسية (ومنها منح للبحث في العلوم الانسانية والاجتماعية) في الاحتلال الإسرائيلي[140] حيث قدمت منذ تأسيسها أكثر من 15800 منحة وارتفع عدد المنح المقدمة سنويا ليصل إلى 2200 منحة بحثية للأفراد والمؤسسات استفاد منها أكثر من 7 آلاف باحث، مقسمة إلى منح مفتوحة لجميع التخصصات وأخرى خاصة بفروع بحث معينة، ويتم تغطية تكاليف هذه الأبحاث من خلال ميزانية تقدر بحوالي 750 مليون شيكل يوفر الدعم الحكومي ممثلا في لجنة التخطيط والتمويل التابعة لمجلس التعليم العالي 97 بالمئة منها، أما النسبة المتبقية فتشمل التبرعات المباشرة واتفاقيات التعاون مع صناديق دعم دولية، حيث عززت المؤسسة الدعم الدولي للبحث العلمي الإسرائيلي بإبرامها اتفاقيات تعاون مع صناديق تمويل الأبحاث من عدة دول كالولايات المتحدة، الصين، كندا، اليابان وسنغافورة.

4- الدعم الأجنبي:

- **مؤسسة (صندوق) العلوم الأمريكي-الإسرائيلي:**

مؤسسة مستقلة تتخذ الاحتلال مقرا لها، حيث تأسست عام 1972م بموجب اتفاقية أمريكية-إسرائيلية لإقامة أوقاف مشتركة تصب فوائدها في خزينة المؤسسة ويشرف على إدارتها مجلس من 10 أشخاص مناصفة بين الجانبين، وقد بلغت المنح التي قدمها منذ تأسيسه 700 مليون دولار استفادة منها أكثر من 13 ألف باحث ضمن أزيد من 5400 مشروع بحث، لكن هذا الصندوق يواجه تحديات في استمرار توفير الغطاء المالي لنشاطه بسبب عدم توسع الأوقاف التي يستفيد منها منذ 1984م[141].

[140] دافني جيتز وزيف تادمر: "إسرائيل"، ضمن تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030، منشورات اليونسكو، ط1، فرنسا، 2018، ص 403.

[141] The U.S.-Israel Binational Science Foundation. "About the BSF." The U.S.-Israel Binational Science Foundation, www.bsf.org.il/about . Accessed 16 Apr. 2022.

المبحث 02: مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا:

مر معنا أن الجامعات تستحوذ على 53% من البنية التحتية البحثية الإسرائيلية، وهذا ما يفسر كثرة مراكز الفكر داخل الجامعات والكليات الجامعية، ومن أبرز نماذجها مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب ونظيره في جامعة حيفا، مركز بيغين-السادات للدراسات الاستراتيجية في بار إيلان وكذا معهد السياسة والاستراتيجية في مركز هرتسيليا متعدد التخصصات، وغيرها من مراكز الفكر الجامعية.

أمام هذا التنوع ذهبت أغلب الدراسات إلى تقديم عرض موجز عن أكبر عدد ممكن من المراكز، إلا أن ذلك أعطى القارئ نظرة سطحية عنها وحرمه من تكوين صورة واضحة عن أي منها، لذلك رأينا أن تقديم عرض مفصل حول مركز فكر واحد سيكون أنفع للقارئ، وما يساعد على ذلك توفر المعلومات الكافية حول أغلب المراكز على مستوى مواقعها الإلكترونية الرسمية ومنشوراتها، عكس المراكز الحكومية التي يحيط بها الغموض والتعتيم.

وبعد التعرف على أبرز مراكز الفكر الجامعية الإسرائيلية وقع اختيارنا على "مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا" وهذا لعدة اعتبارات، أهمها:

- أن المجال العام لعمل المركز هو المنطقة العربية وبالتالي فهو يتقاطع مع مجال تخصصي وكذا يعتبر هذا المركز من الأعرق تاريخيا على مستوى المراكز الإسرائيلية إذ تأسس في 1959م ومنه فقد شهد وشارك في صنع الأحداث التي شهدتها المنطقة طيلة عقود وهذا ما يميزه عن غيره.
- إضافة إلى أن المركز تأسس داخل جهاز الموساد قبل أن ينتقل إلى الجامعة وبالتالي قد يسمح لنا هذا برصد شيء من العلاقة الأمنية-الأكاديمية وكذا يساعدنا ذلك على بناء رؤية أوضح للتحولات التي شهدتها مراكز الفكر من مرحلة هيمنة "الدولة" في البداية ثم تراجع هذه الهيمنة تدريجيا لصالح الجامعات[142].

1- من الفكرة إلى التأسيس: واجه الاحتلال الإسرائيلي في السنوات الأولى لقيامه جملة من التهديدات الأمنية الوجودية من قبل الدول العربية عامة والمحيطة به خاصة، رغم الانتصار الذي حققه في حرب 1948م إلا أن شعوره بالتهديد بقي سيد الموقف، ولمواجهة هذه التهديدات كان يجب على الاحتلال بناء صورة عامة عن خصائص المنطقة العربية المحيطة به ورصد مختلف التطورات الجارية على كافة الأصعدة في محاولة لاستغلالها في ضرب الجبهة العربية واكتشاف أي أعمال عدائية ضده تمهيدا لمواجهتها.

اعتمد الاحتلال الإسرائيلي للقيام بهذه المهمة بداية على أجهزة المخابرات[143] التي كانت تتمثل أساسا في شعبة الاستخبارات التابعة لرئاسة أركان الجيش ثم تدعمت بعدة أجهزة لاحقا أهمها الموساد في 1949م ، لكن طيلة عقد من الزمن لاحظ الإسرائيليون أن عمل هذه الأجهزة يغلب عليه الطابع المعلوماتي مع افتقاره للعمق التحليلي وبالتالي لم تكن الاستفادة المحققة كافية، وهذا الضعف في التحليل يرجع غالبا إلى كون أجهزة المخابرات تفتقر للكفاءات التي تملك الخلفية العلمية والمنهجية الضرورية لذلك إلى جانب مواجهتهم تحدي التحديث المستمر للمعلومات الاستخباراتية الذي يمنع تخصيص الوقت الكافي لإجراء تحاليل مستفيضة.

بعد تقييم الوضع، أدرك الاحتلال أن الجهات القادرة على سد هذه الفجوة التحليلية بين المعلومة والنتيجة المستخلصة هي الكفاءات الأكاديمية الإسرائيلية التي تجمع بين اتقان اللغة العربية والإحاطة بتاريخ المنطقة وخصائصها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية..، وهنا برزت فكرة إقامة مركز لدراسة شؤون الشرق الأوسط كان "رؤوفين شيلواح" أول رؤساء الموساد من أكثر داعميها، ليتم في 1959م

[142] لمزيد من التفاصيل يمكنكم الاطلاع على مبحث التطور التاريخي لمراكز الفكر الإسرائيلية.

[143] عودد غرانوت: سلاح الاستخبارات، ترجمة دار الجليل، ط1، دار الجليل للنشر، الأردن، 1988، ص 43.

تأسيس "معهد شيلواح للدراسات" التابع لجهاز الموساد، وجاء اختيار هذه التسمية تخليدا لذكرى رئيس الموساد وباعث فكرة إقامة المركز والمشارك في الإعداد لتأسيسه رؤفين شيلواح الذي توفي في نفس السنة قبل افتتاح المعهد[144].

2- السنوات الأولى (1959م-1966م) في أروقة الموساد: من المتعارف عليه داخل مجتمع مراكز الفكر حول العالم أن المراكز تعرض على مستوى موقعها الإلكتروني الرسمي تاريخها بشكل موجز أو مفصل، لكن الغريب في الأمر أن مركز موشيه ديان لا يملك صفحة حول تاريخه من الأساس، وهذا يطرح الكثير من التساؤلات حول أسباب ذلك ومبرراته.

يمكن تفسير هذا الغموض المحيط بتاريخ المركز عامة وسنواته الأولى خاصة بأن نشأته كانت في أروقة الموساد وأجهزة المخابرات الإسرائيلية عموما التي تتبنى السرية في عملها، إضافة إلى أن مختلف أعمال المركز وأنشطته كانت داخلية موجهة للأجهزة الأمنية-العسكرية وصناع القرار من السياسيين ولم يكن له إنتاج خارجي بارز، إذ أن أقدم كتاب صادر عن المركز يظهره موقعه الإلكتروني يرجع إلى 1978م أي بعد حوالي عقدين من تأسيسه، لا يمكننا الجزم بطبيعة الحال أن هذا كان أول كتاب أصدره المركز ولكن على الأقل يمكننا الاستنتاج أن إصدارات المركز الخارجية كانت ضئيلة حتى تلك الفترة.

رغم هذه الفجوة في المعلومات يمكننا تجاوز الأمر لما هو أهم من السرد التاريخي، بالحديث عن الرؤية التي اعتمدها المركز خلال هذه الفترة، حيث تبنى مؤسسوه رؤية بحثية قائمة على أن تفسير تطورات الشرق الأوسط بشكل سليم يستوجب أولا بناء تصورات شاملة عن تاريخه وخصائصه السياسية، الثقافية، الاجتماعية، الدينية، اللغوية، العرقية وغيرها، ولتحقيق ذلك تم جمع عدد من الباحثين المتخصصين في شؤون المنطقة والمتقنين للغاتها خاصة العربية إضافة إلى الفارسية، التركية والكردية، وتوزيعهم على أقسام بحث، كل واحد منها مخصص لواحدة من دول المنطقة، ومن أكثر الأقسام نشاطا في تلك الفترة كان القسم المصري نظرا لثقلها الاستراتيجي باعتبارها راعية الوحدة العربية ورأس الحربة في الصراع العربي الإسرائيلي خلال عهد جمال عبد الناصر آنذاك[145].

من أبرز مميزات هذا المعهد كان تزويده بمكتبة ثرية من المصادر والمراجع الضرورية لأداء مهمته، ومن بين أبرز المصادر التي تم توفيرها بشكل دوري هي الصحف الناطقة بالعربية سواء الصادرة داخل الدول العربية أو في الخارج، وهذا ما جعل المعهد أبرز المواقع لدراسة المواضيع المتعلقة بالمنطقة.

3- معهد شيلواح في جامعة تل أبيب (1966-1983م): نهاية خمسينيات وبداية عقد ستينيات القرن الماضي شهد ظهورا تدريجيا لعدد من معاهد التعليم العالي في تل أبيب ليتم جمعها تحت غطاء جامعة واحدة وتدشينها في 1964م هي جامعة تل أبيب، وهنا برزت فكرة نقل مقر المركز إليها وهذا ما تم في 1966م أي حتى قبل اعتراف مجلس التعليم العالي بجامعة تل أبيب رسميا في 1969م.

كان لهذا التحول من العمل ضمن منظومة المخابرات إلى الجامعة عدة آثار، لعل أبرزها أنه لعب دورا بارزا في تعزيز العلاقة والتعاون بين الباحثين الأكاديميين ورجال الأمن والمخابرات، كما ساعده ذلك في المزج بين العمل الأمني السري المهتم أساسا بإعداد أعمال موجزة مثل التحاليل وتقديرات الموقف وبين النشاط العلني المهتم كذلك بإنجاز كتب ومقالات علمية أكاديمية، كما تعزز طاقم باحثي المعهد بعدد من الباحثين العاملين في جامعة تل أبيب، حيث برز في هذه الفترة الدور المحوري ل"شمعون شامير" في قسم مصر، "عوفرا بانغوا" المتخصصة في الشؤون العراقية وخاصة القضية الكردية، إضافة إلى "يهوديت رونين" ضمن قسم السودان والمهتمة أيضا بتاريخ ليبيا.

---

[144] جهاد العايش: ثورة الأبحاث الصهيونية ونظيرتها العربية، سلسلة بيت المقدس للدراسات ، قبرص، العدد 13، جانفي 2012، ص 33.

[145] نظيرة محمود خطاب: دور مراكز الأبحاث الإسرائيلية في مخطط الغزو الفكري للمنطقة العربية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العراق، العدد 12، ديسمبر 2010، ص8.

ويبدو أن انضمام المركز كان له آثار إيجابية أيضا على جامعة تل أبيب بتعزيز موقفها أمام الدعوات الرافضة للاعتراف بها كجامعة من مجلس التعليم العالي وترجم هذا بالاعتراف بها رسميا بعد ثلاث سنوات فقط من ضم المعهد، كما استفادة الجامعة والباحثين فيها من الأرشيف الثري لمعهد شيلواح.

عاش الاحتلال خلال هذه الفترة عدة أحداث محورية أبرزها حرب 1967م مرورا بحرب 1973م وصولا إلى توقيع معاهدة السلام مع مصر في عهد أنور السادات، وكان لهذا آثار إيجابية وأخرى سلبية على المعهد، حيث لعب دورا بارزا في توفير التحليلات الضرورية لقيادة الاحتلال العسكرية والسياسية في مواجهتهم للدول العربية وتحقيق الانتصار في 1967م.

لكن مكانته هذه اهتزت خلال حرب 1973م نظرا لفشل الإسرائيليين في توقع الهجوم العربي المباغت، وقد حملت لجنة التحقيق التي تشكلت بعد الحرب، حملت المسؤولية الأكبر لجهاز المخابرات وهذا أثر سلبا على سمعة المعهد نظرا لخلفيته المخابراتية التي نشأ فيها وبقيت تلازمه حتى تلك الفترة، كما دفعت نتائج هذه الحرب الإسرائيليين إلى التفكير في إقامة مراكز فكر إضافية لمواكبة التطورات والتحديات التي يواجهها الاحتلال ومن بين أبرز المراكز التي ظهرت خلال تلك الفترة مركز القدس للشؤون العامة الذي تأسس في 1976م، مركز الدراسات الاستراتيجية في 1978م (يعرف الآن بمعهد دراسات الأمن القومي)، معهد القدس للأبحاث في 1978م (يعرف الآن بمعهد القدس لأحاث السياسات).

رغم هذا التراجع الملحوظ لهيمنة المعهد على الأبحاث الإسرائيلية حول الشرق الأوسط، إلا أنه بقي يساهم بكثافة في رسم سياسة الاحتلال اتجاه المنطقة العربية، حيث ساهم في عملية "تحييد" الدول العربية المعادية للاحتلال، وهذا عبر التطبيع أو التفتيت، إذ دعم المعهد فكرة توقيع معاهدة لتطبيع العلاقات مع مصر في عهد السادات ولعب شمعون شامير دورا محوريا في ذلك، حتى أنه عين سفيرا للاحتلال في مصر ثم الأردن[146].

كما ساهم المعهد في توفير الرؤية الضرورية لقادة الاحتلال تمهيدا لتطبيق سياسة تفتيت الدول العربية والقائمة على دعم الحركات الانفصالية، خاصة في جنوب السودان وشمال العراق عبر دعم الأكراد بقيادة مصطفى البرزاني وعائلة[147]، ومن بين أهم الإنجازات التي حققها المعهد خلال 1982م هو حصوله على جزء من أرشيف مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان بعد تعرضه للنهب من الجيش الإسرائيلي عند اجتياحه بيروت خلال سنوات الحرب الأهلية اللبنانية[148].

4- مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا (1983م- الآن): بهدف تطوير معهد شيلواح تم دمجه مع عدد من المراكز الأرشيفية التابعة لجامعة تل ابيب تحت اسم مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا ضمن مدرسة الدراسات التاريخية التابعة لكلية العلوم الإنسانية، وقد جاءت التسمية الجديدة تخليدا لذكرى موشيه ديان الذي توفي قبل ذلك بسنتين (1981م) وكان شغل مناصب عدة أبرزها قائد أركان جيش الاحتلال ووزير الدفاع، ويمكن اعتبار أن هذا التحول هو تتويج لعملية دمج معهد شيلواح ضمن المؤسسة الأكاديمية التي بدأت منذ 1966م، ما أحدث تغييرات جوهرية في نشاط المركز سنشير إليها لاحقا.

---

[146] حلمي عبد الكريم الزعبي: دور مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا في صياغة المشروع الصهيوني لتفتيت الأقطار العربية، https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=8872&cid=24 ، تاريخ الاطلاع: 24 أفريل 2022.

[147] أحمد سعيد نوفل: دور "إسرائيل" في تفتيت الوطن العربي، ط2، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، ص 76.

[148] هاشم حسن حسين الشهواني: مراكز الأبحاث الإسرائيلية وأثرها في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، مجلة دراسات إقليمية، العراق، المجلد 8، العدد 23، جوان 2011، ص67.

لتحقيق رؤية أوضح حول مركز موشيه ديان يمكننا الاعتماد على ما يقدمه موقعه الإلكتروني الرسمي من معلومات وتفاصيل نذكرها باختصار على النحو التالي:

إدارة المركز: تتم قيادة المركز من خلال مجلس أمناء إسرائيلي بالاستشارة مع مجلس أمناء دولي، وتوكل مهمة التسيير إلى مدير، حيث كان أول مدراء المركز هو "إيتامار رابينوفيتش" وتعاقب على المنصب آخرون مثل "آشر سوسر" الذي شغله مدة 12 سنة و"إيال زيسر" لثلاث سنوات (2007-2010م)، أما حاليا فمدير المركز هو "عوزي رابي".

الخبراء والباحثون: يضم المركز أزيد من 50 خبير وباحث تغلب على أكثرهم الصبغة الأكاديمية لكن هذا لا ينفي التنوع الذي يميز المركز، حيث نجد إلى جانب الأكاديميين كلا من الدبلوماسيين، العسكريين المتقاعدين وغيرهم، أهمهم:

- إيتامار رابينوفيتش[149]: أول رئيس لمركز موشيه ديان بنسخته الحالية وله مسيرة حافة أكاديميا ودبلوماسيا، أهم محطاتها هي:

أ- الحياة الأكاديمية: حصل على البكالوريوس من الجامعة العبرية ثم الماجستير من جامعة تل أبيب لينتقل بعدها إلى الولايات المتحدة ويحصل من جامعة كاليفورنيا على شهادة الدكتوراه، ليلتحق بالتدريس في جامعة تل أبيب بداية من 1971م ويتدرج في مناصبها بداية من رئاسة قسم دراسات الشرق الأوسط، إدارة مركز موشيه ديان في 1983م، عميد كلية العلوم الإنسانية وصولا إلى رئاسة الجامعة.

ب- الإنتاج البحثي: يهتم في أبحاثه بدراسة التاريخ المعاصر للشرق الأوسط وقضاياه المعاصرة مع تركيزه خاصة على الساحة السورية واللبنانية، وكانت له في ذلك عدة كتب ومقالات أهمها (حافة السلام: المفاوضات الإسرائيلية-السورية، صدر في 1998)، (نظرة من دمشق: الدولة، المجتمع السياسي والعلاقات الخارجية في القرن العشرين في سوريا، صدر في 2008).

ج- العمل الدبلوماسي: يعتبر رابينوفيتش من أوضح الأمثلة على العلاقة الوثيقة التي تربط مركز موشيه ديان بصناع القرار الإسرائيليين والدور الذي يلعبه في صنع السياسة الخارجية للاحتلال سواء على المستوى الإقليمي الشرق-أوسطي أو حتى الدولي، حيث كان رابينوفيتش كبير المفاوضين الاسرائيليين مع سوريا خلال القرن الماضي، وبلغ ذروة نشاطه الدبلوماسي بتوليه منصب سفير الاحتلال في الولايات المتحدة الأمريكية (1993-1996م) وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأهمية الاستراتيجية الاستثنائية للولايات المتحدة في السياسة الخارجية للاحتلال يمكننا أن نستنتج بوضوح حجم الثقة الكبير الذي وضعه القادة الإسرائيليين في رابينوفيتش وبصفة غير مباشرة في مركز موشيه ديان.

- عوزي رابي[150]: المدير الحالي لمركز موشيه ديان وباحث أول في مركز الدراسات الإيرانية التابع لجامعة تل أبيب، حامل لدرجة الدكتوراه من الجامعة ذاتها ورئيس قسم تاريخ الشرق الأوسط وإفريقيا فيها بين 2004-2005م، تشمل اهتماماته دراسة التاريخ المعاصر للشرق الأوسط وبالأخص العلاقات العربية-الإيرانية، العلاقات السنية-الشيعية، النفط وتأثيراته، وغيرها من المواضيع التي تدخل ضمن قضايا المنطقة.

- المنشورات: أصدر "عوزي رابي" عدة كتب باللغتين العبرية والانجليزية، من أهمها: (اليمن: تشريح الدولة الفاشلة، صدر في 2014) (السعودية: مملكة نفطية في متاهة الدين والسياسة، صدر في2007) (ظهور الدول في مجتمع قبلي: عمان تحت قيادة سعيد بن تيمور، صدر في 2006) وغيرها من الكتب إلى جانب مشاركته في أعمال جماعية وكذا كتابته لمقالات في الدوريات الإسرائيلية والدولية.

- العلاقة بدوائر صنع القرار والرأي العام: لعوزي رابي علاقات وثيقة بمؤسسات النظام السياسي الإسرائيلي، إذ يعكف دوريا على المشاركة في اجتماعات لجان الكنيست والمنتديات الحكومية لتقديم الاستشارات لصناع القرار حول قضايا الشرق الأوسط، وهذا يؤكد على بقاء علاقات المركز بدوائر صنع القرار الإسرائيلية حتى بعد عقود من انفصاله عن جهاز المخابرات وانضمامه للمؤسسة الأكاديمية، كما له علاقات دولية

[149] "Itamar Rabinovich." Brookings, www.brookings.edu/experts/itamar-rabinovich. Accessed 22 Apr. 2022.
[150] "Uzi Rabi." Experts, Moshe Dayan Center, dayan.org/author/uzi-rabi. Accessed 22 Apr. 2022.

كذلك، حيث شارك في 2008م ضمن مناقشات حلف الناتو، إلى جانب حضوره أحيانا على وسائل الإعلام خاصة عند دخول الاحتلال في حروب أو وقوع تطورات استثنائية.

– ميخائل ميلتشين[151]: ضابط متقاعد من الجيش برتبة عقيد ويحمل درجة الدكتوراه، كان رئيس دائرة شؤون الفلسطينيين ضمن المخابرات العسكرية للجيش الإسرائيلي (أمان) وكذا عمل حتى 2018م مستشارا للشؤون الفلسطينية لصالح منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

وهذا يعطي عدة إشارات يجب التنويه إليها، الأولى هي استمرار علاقة المركز بالمؤسسة الأمنية–العسكرية مما ينفي الادعاء الذي يروجه المركز حول قطع كافة علاقاته بها بعد انتقاله لجامعة تل أبيب، أما الملاحظة الثانية والأخطر هي أن عمل هذا الخبير داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م يبرز الدور الذي تلعبه مراكز الفكر الإسرائيلية ومنها مركز موشيه ديان في تكريس الاحتلال حتى في الأراضي المصنفة "محتلة" وفق القانون الدولي[152] ودعم هذه المراكز يكون سواء بشكل مباشر بفتح فروع مثل جامعة أرييل الواقعة في أرضي الضفة الغربية والتي تضم عددا من مراكز الفكر، أو غير مباشر من خلال توفير الباحثين والخبراء للسلطات العسكرية في المنطقة وهذا يؤشر على افتقار هذه المراكز للبعد الأخلاقي في نشاطها وبالتالي لا يجب فصلها عن منظومة الاحتلال متعددة الأذرع (العسكرية، السياسية، الاقتصادية والعلمية–الفكرية).

تنصب اهتمامات "ميخائل ميلتشين" على دراسة قضايا الفلسطينيين بمختلف تياراتهم، حيث يظهر ذلك من خلال الكتب التي نشرها (بين الثورة والدولة: فتح والسلطة الفلسطينية، صدر عام 2004)، (الثورة الخضراء: الملامح الاجتماعية لحماس، عام 2007) و(المقاومة: تحدي المقاومة لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، الصادر في 2010)، كما يعكف على نشر المقالات والتحليلات.

البرامج البحثية للمركز: يعكف المركز على إجراء مجموعة من الأبحاث في مختلف شؤون الشرق الأوسط وإفريقيا وهذه أبرزها[153]:

برنامج "إسرائيل" والشرق الأوسط: برنامج للبحث في مختلف قضايا الشرق الأوسط وتأثيرها على الاحتلال، ومن أهم المواضيع التي يركز عليها البرنامج في السنوات الأخيرة هي "الربيع العربي" وتداعياته الإقليمية وتأثيراته على الاحتلال، الفرص والتحديات الاقتصادية في المنطقة، العلاقات التركية–الإسرائيلية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية وغيرها من القضايا الملحة.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف، الأول هو توفير التحليلات السياسية لقادة الاحتلال والمساهمة بذلك في رسم السياسة الواجب اعتمادها في بيئة إقليمية شديدة التعقيد وكثيرة التقلبات، أما الهدف الثاني فهو تقديم الدعم الضروري للباحثين المهتمين بدراسة قضايا الشرق الأوسط وذلك عبر الإشراف والتمويل كما يسعى البرنامج إلى المساهمة في تشكيل الرأي العام الإسرائيلي عبر الظهور الإعلامي لباحثيه ومشاركتهم في الندوات والمحاضرات العامة.

ورشة عمل جامعة تل أبيب حول "إسرائيل" والشرق الأوسط: نشاط سنوي يوليه المركز اهتماما معتبرا، ويتمثل في استقدام عدد من أبرز المتخصصين في دراسة قضايا الشرق الأوسط من تخصصات مختلفة (تاريخ، سياسة، دين..) ودول عدة حول العالم بهدف عقد جلسات دراسية مكثفة طيلة أسبوعين تقريبا تتم خلالها دراسة تاريخ الصراع العربي–الإسرائيلي ورصد تطوراته المعاصرة إضافة إلى معالجة مختلف القضايا المستجدة على الساحة الإقليمية.

---

[151] "Michael Milshtein." Experts, Moshe Dayan Center, dayan.org/author/michael-milshtein. Accessed 24 Apr. 2022.

[152] لا يؤمن الطالب أن الأراضي الفلسطينية المحتلة هي التي دخلها الإسرائيليون عام 1967م فقط وإنما هي كافة المناطق التي سيطر عليها الاحتلال وأقام سلطته فيها منذ 1948م وحتى اليوم.

[153] تسميات بعض هذه البرامج تغيرت عبر السنوات، والتسمية التي اعتمدناها هي التي وجدناها مذكورة في الموقع الإلكتروني للمركز أثناء إعدادنا للبحث (2021–2022م)

برنامج لويس لدراسات الشرق الأوسط المتقدمة: تم إطلاق هذا البرنامج تخليدا لذكرى برنارد لويس أحد أشهر المستشرقين اليهود والذي ربطته علاقات وثيقة بمركز موشيه ديان وطاقم الباحثين فيه، ويعكف البرنامج على دراسة مختلف قضايا الشرق الأوسط من خلال عقد المؤتمرات، الندوات وإصدار المنشورات، إلى جانب الحرص على دعم الباحثين المتميزين المهتمين بإعداد دراسات أكاديمية حول الشرق الأوسط.

برنامج الدراسات الكردية: برنامج متخصص في الدراسة العميقة والشاملة لقضايا القومية الكردية المبعثرة في دول الشرق الأوسط من عدة جوانب (تاريخية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية..) خاصة أن الأكراد يظهرون منذ عقود رغبة متزايدة في تأسيس دولة لهم في المنطقة واستعملوا لذلك أساليب سياسية وحتى عسكرية.

مكتب تحليل شبكة الشرق الأوسط: إن التحولات الكبرى التي حدثت في المنطقة العربية مع نهاية 2010م وعرفت "بثورات الربيع العربي" أبرزت أهمية وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها آلية لتحفيز وتنظيم العمل الجماهيري ونقل المعلومة بعيدا عن هيمنة وسائل الإعلام التقليدية، هذا الوضع دفع مركز موشيه ديان إلى إطلاق برنامج أبحاث جديد يهدف إلى متابعة هذه القنوات الجديدة وتحليل خطاب الجماهير الشرق-أوسطية، ويبرز نشاطه من خلال إصدار "خلية النحل" دوريا والمشاركة في المؤتمرات والندوات إضافة إلى استقطاب ودعم الباحثين المهتمين بتحليل الشبكات.

برنامج إفريقيا للأبحاث: يعتبر من أحدث وأسرع البرامج البحثية التابعة للمركز تطورا، حيث يهتم بدراسة قضايا القارة الإفريقية وبالأخص منطقة جنوب الصحراء بمختلف إشكالياتها المعقدة مثل انعدام الاستقرار السياسي، الصراعات الداخلية والإرهاب، الأزمات الإنسانية وتحديات الأمن الغذائي وغيرها من القضايا، ويهدف هذا البرنامج إلى توفير دراسات أكاديمية للشؤون الإفريقية تكون أساسا لتعزيز الفهم الإسرائيلي لتلك القضايا تمهيدا لتنمية علاقات الاحتلال ومكانته في المنطقة، إضافة إلى بحث سبل إدماج يهود الفلاشا (من أصل إثيوبي) في المجتمع الإسرائيلي، ويسعى لتحقيق ذلك عبر تمويل عدد من الباحثين الشباب البارزين لإجراء دراساتهم وكذا ندوة سنوية إلى جانب المشاركة في عدة ندوات خارجية.

برنامج التعاون اليهودي-العربي: تأسس عام 2004م بتعاون مركز ديان ومؤسسة كونراد أديناور الألمانية وهو امتداد وتطوير للتعاون الذي كان قائما بين المؤسسة الألمانية وجامعة تل أبيب بداية من 1995م، ويهدف هذا البرنامج إلى دراسة قضايا وتحديات الأقلية العربية في المجتمع الإسرائيلي تمهيدا لتعزيز اندماجها[154].

مبادرة "جليزر" ميديا: إن الهدف الأساسي لهذه المبادرة هو توفير مجموعة من الوسائط المرئية والمسموعة التي تساعد الطلاب والباحثين المهتمين بدراسة قضايا الشرق مثل الأفلام الوثائقية، إضافة إلى تزويدهم بالمعدات التقنية الضرورية لإجراء مقابلات وتسجيل شهادات حية لبعض الشخصيات، ويدخل ضمن اهتمامات المبادرة أيضا تسجيل نشاطات المركز من ندوات وملتقيات ونشرها على مختلف المنصات الإلكترونية.

برامج دعم البحث العلمي: يحرص مركز موشيه ديان على توفير الدعم الضروري لعدد من أبرز الباحثين الشباب لإنجاز دراساتهم الأكاديمية حول قضايا الشرق الأوسط وقد أشرنا إلى شيء من ذلك عند الحديث عن البرامج البحثية، ومن أبرز نماذج الدعم التي يقدمها المركز للباحثين يأتي من خلال صندوق I.R الذي افتتح في 2007م بهدف تمويل أبحاث الباحثين الشباب.

[154] "Konrad Adenauer Program for Jewish-Arab Cooperation." Programs, Moshe Dayan Center, dayan.org/content/konrad-adenauer-program-jewish-arab-cooperation. Accessed 24 Apr. 2022.

المنتديات، الندوات والملتقيات: يحرص المركز على تنظيم سلسلة من الأنشطة الدورية التي تتمثل أساسا في:

– ملتقى باحثي مركز موشيه ديان للأبحاث الشرق–أوسطية والإفريقية: يجتمع الخبراء، الباحثون والطلبة العاملون في المركز بشكل دوري كل شهرين في لقاءات مغلقة بعيدا عن أعين العامة والإعلام لمناقشة موضوع محدد وعرض تطورات الأبحاث التي يعكفون على إنجازها.

– حوار– منتدى مركز موشيه ديان للحوار الإقليمي (افتراضي): يضم مشاركين من مختلف دول الشرق الأوسط وإفريقيا، ذوي خلفيات متعددة (أكاديمية، سياسية، مجتمع مدني..) لمناقشة قضايا الشرق الأوسط والتحديات التي تواجهه، ليتم لاحقا نشر مجريات وأبرز مخرجات المنتدى.

تم تصميم الجلسات بالاعتماد على "قاعدة تشاثام هاوس" التي تسمح بمناقشة مختلف القضايا دون الكشف عن هوية المتدخلين وبالتالي منحهم حرية أكبر في طرح أفكارهم ونقد وتقييم بقية الأفكار، والهدف من هذا المنتدى إضافة إلى دراسة القضايا محل النقاش هو تعزيز العلاقات الثنائية بين النخب الشرق–أوسطية من مختلف دول المنطقة[155]، لذلك يمكننا اعتباره محاولة لتشجيع التطبيع مع الاحتلال.

منتدى سوريا: يعتبر نشاطا فريدا من نوعه، باعتباره يهدف إلى الدراسة المعمقة لكافة الشؤون السورية في مختلف الميادين (السياسية، الاقتصادي، الاجتماعية..) وفق نظرة عابرة للتخصصات وهذا بالجمع بين الأكاديميين المهتمين بدراسة شؤون المنطقة إلى جانب السياسيين والفاعلين في صنع السياسات من داخل الاحتلال وخارجه، مع الاعتماد على "قاعدة تشاثام هاوس" لضمان حرية المشاركين، ويتم نشر موجز عن مجريات الجلسات بعد انتهائها[156].

منشورات المركز: من أوضح ثمار المشاريع البحثية التي يرعاها مركز موشيه ديان هي المنشورات التي يصدرها والتي تتمثل أساسا في:

أ– الكتب: أصدر الباحثون العاملون في المركز عدة دراسات على مدار سنوات، منها التي أصدرها المركز مباشرة وأخرى صدرت من دور نشر عالمية تكريسا لتوجه المركز نحو التعاون الدولي، وإذ لا يمكننا حصر هذا الإنتاج في رقم محدد إلا أن الموقع الإلكتروني الرسمي للمركز يعرض 166 عنوانا صادرا بين 1978–2022م، وإذ نعتقد أن هذه الأرقام ينقصها التحديث ولا تشمل كافة الأبحاث الصادرة عن المركز والباحثين المنتمين إليه، إلا أنها قد تعطي لنا نظرة حول تطور إنتاجهم واهتماماتهم.

عدد الكتب الصادرة عن باحثي مركز موشيه ديان (1990–2014م)[157]

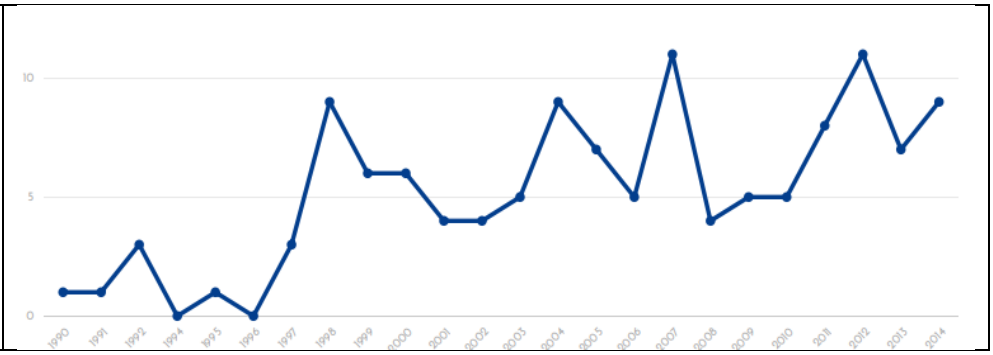

بناء على المعطيات التي يقدمها هذا المنحنى نسجل بعض الملاحظات حول نشاط المركز، وهي أن حركة التأليف خلال سنواته الأولى كانت بطيئة ثم تطورت تدريجيا وهذا قد يدل على تصاعد وتيرة التحول التدريجي الذي شهده المركز طيلة عقدين ونصف من التركيز على الحليلات والتقارير الموجزة الموجهة للقادة وصناع السياسات إلى إيلاء البعد الأكاديمي أهمية أكبر عبر إنتاج الدراسات المعمقة لقضايا المنطقة، خاصة بعد انتقاله إلى جامعة تل أبيب.

[155] "Hiwar: An MDC Forum for Intra-Regional Dialogue." Forums, Moshe Dayan Center, dayan.org/content/hiwar-mdc-forum-intra-regional-dialogue. Accessed 24 Apr. 2022.
[156] "Syria Forum." Forums, Moshe Dayan Center, dayan.org/content/syria-forum. Accessed 24 Apr. 2022.
[157] إعداد الطالب، عبر جمع معلومات من الموقع الإلكتروني الرسمي للمركز وتصنيفها.

أما إذا نظرنا إلى عناوين هذه الكتب نجدها تلتزم باهتمامات المركز حيث تركز على قضايا المشرق العربي، وعلى وجه الدقة الدول المحيطة بالاحتلال الإسرائيلي (أبرزها مصر وسوريا) مع وجود بعض الكتب التي تطرقت لشؤون المغرب العربي.

ب- الدوريات: حيث تتوفر أغلبها بصيغة إلكترونية وباللغتين العبرية والإنجليزية، كما تجمع بين المتابعة الإخبارية والدراسة العلمية التحليلية لشؤون الشرق الأوسط وإفريقيا، منها العامة التي تهتم بعدة مجالات وأخرى متخصصة في مجال معين كالسياسة، الاقتصاد أو دراسة المجتمع عبر رصد وتحليل نشاطه في وسائل التواصل الحديثة وحتى متابعة النشاط الثقافي لنخبه مثلا، وهذا التنوع ينعكس كذلك على الحيز الجغرافي حيث منها التي تتوسع لتشمل كامل المنطقة في حين تركز أخرى على حيز جغرافي ضيق مثل إفريقيا أو تركيا مثلا، وأهم هذه المنشورات الدورية ما يلي:

- موجز أخبار الشرق الأوسط: نشرة أخبار أسبوعية، تهتم بمتابعة ونقل أحداث الشرق الأوسط دون السعي للتعمق في دراستها وتحليلها، وهذا ما يجعلها مناسبة للرأي العام الإسرائيلي من غير المتخصصين[158].
- ملاحظات تل أبيب- تحليل الشرق الأوسط المعاصر: دورية نصف شهرية تهتم بدراسة الأحداث والتطورات الإقليمية في الشرق الأوسط، وتصدر منها أعداد خاصة أحيانا في حالة وقوع تطورات استثنائية في المنطقة[159].
- مفترق طرق الشرق الأوسط: تهتم شهريا بنشر تحاليل معمقة باللغة العبرية فقط لأحداث الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- اقتصادية- اقتصاد الشرق الأوسط: تصدر مرتين شهريا لتقدم تحليلات متخصصة للشؤون الاقتصادية في الشرق الأوسط ودراسة تأثر اقتصادات المنطقة بالأحداث الجارية إقليميا ودوليا.
- البستان- مراجعة كتاب الشرق الأوسط: مجلة نصف سنوية صادرة عن المركز باللغة الإنجليزية، تهتم أساسا بحركة الإنتاج الأدبي والتأليف في المنطقة، حيث تحتوي على ثلاثة مقالات متخصصة يتم من خلالها رصد وتحليل المواضيع الأكثر تداولا في الكتب الصادرة حديثا، إضافة إلى احتواء كل عدد من المجلة على حوالي 15 مراجعة لأبرز هذه الكتب.
- خلية النحل: بدأت في الصدور سنة 2013م، تهتم بدراسة اهتمامات شعوب الشرق الأوسط (العربية، التركية والإيرانية) عبر متابعة وتحليل نشاطها في وسائل التواصل الاجتماعي بالتركيز على المواضيع الأكثر تداولا، وجاء هذا الاهتمام الإسرائيلي بوسائل التواصل الاجتماعي نتيجة للدور الذي لعبته في تفجير وتنظيم "ثورات الربيع العربي" بداية من 2010م.
- النطاق التركي (Turkeyscope) : نشرة تصدر بشكل غير منتظم ومخصصة لمتابعة تطورات الساحة التركية، خاصة سياستها الخارجية عبر تحليل دورها ومجال تأثيرها وتأثرها بالتطورات على المستوى الإقليمي والدولي.
- إفريقية: دورية نصف شهرية باللغة الإنجليزية، تهتم بدراسة تاريخ القارة الإفريقية وشؤونها المعاصرة في مختلف الميادين السياسية، الاقتصادية، الدينية والثقافية.
- النطاق الجهادي (Jihadiscope) : مقالات إلكترونية أسبوعية تدرس تطورات الحركات الجهادية المختلفة في المنطقة وحول العالم.
- بيان- العرب في "إسرائيل": دورية ربع سنوية تعنى بدراسة أوضاع الأقلية العربية في المجتمع الإسرائيلي وسبل تعزيز التعاون بينها وبين بقية المكونات داخليا ودراسة فرص تطوير العلاقات العربية-الإسرائيلية.

[158] "Middle East News Brief." Moshe Dayan Center, dayan.org/content/middle-east-newsbrief. Accessed 24 Apr. 2022.

[159] "مركز موشيه دايان للأبحاث شرق الأوسطية والأفريقية." ، مراكز الدراسات والبحوث، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، www.iicss.iq/?id=407، تاريخ الاطلاع 24 أفريل 2022.

أرشيف المركز: من أبرز مميزات مركز موشيه ديان مقارنة ببقية مراكز الفكر الإسرائيلية أنه يمتلك أكبر أرشيف داخل الاحتلال ومن الأكبر عالميا حول التاريخ المعاصر لمنطقة الشرق الأوسط خاصة ما تعلق بالأرشيف الصحفي، حيث يضم نسخا ورقية لأكثر من 10 آلاف عنوان لجرائد ومجلات من عدة لغات أبرزها العربية، إضافة إلى امتلاكه ما يفوق 30 تيرابايت (30 ألف جيغابايت) من الصحف الجرائد بصيغة إلكترونية، والتي تم جمعها عبر التحميل اليومي أو الدوري لأعداد الصحف والمجلات طيلة عقدين من الزمن، إضافة إلى التحويل المستمر للنسخ الورقية التي يملكها المركز إلى نسخ إلكترونية إذ تم مسح وتخزين أكثر من مليون ورقة[160].

مصادر التمويل: جرت العادة أن تتكتم مراكز الفكر عن الجهات التي توفر من خلالها الغطاء المالي الضروري لنشاطها، وهذا ينطبق على مركز موشيه ديان، حيث يشير إلى أنه يتلقى الدعم من خلال الهبات والمنح الفردية والجماعية دون ذكر تفاصيل ذلك[161]، لكن بناء على دراستنا لأنواع مراكز الفكر في مبحث سابق يمكننا القول أن هذا المركز يتبنى استراتيجية تمويل هجينة تجمع بين التمويل من أعلى إلى أسفل عبر جامعة تل أبيب ومن أسفل إلى أعلى من خلال إبرام عقود للبحث مع بعض الجهات، الاستفادة من المنح والهبات وكذا الاستفادة من مبيعات منشوراته مثل الكتب، الدوريات، الأرشيف (خاصة أرشيف الجرائد العربية الذي يعتبر رائدا محليا وعالميا).

نظرة عامة على مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا: بعد هذا العرض التفصيلي لنشاط مركز موشيه ديان ومراحل تطوره طيلة عقود يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج حول خصائص ونوع هذا المركز ضمن مجتمع مراكز الفكر الإسرائيلية، أهمها ما يلي:

نشأ المركز باعتباره جزء من المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وهذا ما يجعله مركز فكر حكومي، لكن مع انضمامه إلى جامعة تل أبيب تحول إلى مركز فكر جامعي وهذا كان له تأثيرات عميقة على نشاطه وخصائصه، وهذا ما جعله في بداياته يتبنى خطا افتتاحيا تعاقديا دائما داخل منظومة المخابرات الإسرائيلية ليتحول تدريجيا إلى تبني خط افتتاحي أكاديمي، وكذا من اتباع استراتيجية تمويل (من أعلى إلى أسفل) بأخذ تمويله من جهاز المخابرات ليتحول إلى استراتيجية تمويل هجينة كما أشرنا سابقا، كما انعكس هذا التحول على طبيعة الأعمال التي ينتجها المركز إذ تحول من إنجاز التحليلات الموجزة وتقديرات الموقف التي تنحصر في حيز زمني ضيق إلى التركيز أكثر على الدراسات الأكاديمية (خاصة التاريخية منها) المتمثلة في الكتب والمقالات المحكمة، الملتقيات والندوات، إلى جانب تركيز أقل بكثير على التحليلات والإحاطات الموجهة لأعضاء الكنيست وصناع القرار، وبالتالي تغيرت جذريا فئته المستهدفة التي كانت في البداية منحصرة في رجال المخابرات وصناع القرار على المستوى الحكومي لتشمل بعد ذلك الأكاديميين من أساتذة وطلبة الجامعات وبشكل أقل صناع القرار، مع استمرار ضعف اهتمام المركز بالرأي العام الإسرائيلي، وهذا المزج يجعلنا نعتبر المركز ذو وظيفة (تفكير-فعل).

كان المركز في السابق يشمل مزيجا من الباحثين والخبراء ذوي خلفية أمنية-استخباراتية وأكاديمية، لكن بعد انتقاله إلى جامعة تل أبيب حدث تحول تدريجي في تركيبته، إذ أصبحت الصبغة الأكاديمية غالبة على المنتسبين إليه مع حضور أقل لبعض القادة العسكريين المتقاعدين.

رغم هذه التحولات الكبرى التي عاشها مركز موشيه ديان منذ تأسيسه إلا أنه حافظ على عدد من الخصائص الثابتة التي لم تتغير، مثل التوجه الإيديولوجي، حيث لم يشتهر هذا المركز بالانتماء إلى أي تيار فكري أو حزب سياسي مما يجعلنا نضعه ضمن تصنيف (محايد/ متعدد)، كما حافظ هذا المركز على تركيز أبحاثه على منطقة الشرق الأوسط مع بعض التوسع خلال السنوات الأخيرة نحو القارة الإفريقية.

[160] "About the MDC Arabic Press Archives." Archives, Moshe Dayan Center, dayan.org/content/about-mdc-arabic-press-archives. Accessed 24 Apr. 2022.
[161] "Governance." About the Moshe Dayan Center, Moshe Dayan Center, dayan.org/content/about-moshe-dayan-center-mdc. Accessed 24 Apr. 2022.

خاتمة

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

خاتمة:

بعد الدراسة التاريخية-التحليلية المفصلة في الفصول والمباحث الماضية لموضوع "مراكز فكر الاحتلال الإسرائيلي (التطور التاريخي، الأنواع، أبرز النماذج) 1948م-2014م" يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج، التوصيات والآفاق الجديدة للبحث، نذكر أهمها فيما يلي:

- **أهم نتائج البحث:**

1- تحديد مفهوم "مراكز الفكر" تعترضه عدة تحديات أعاقت حدوث إجماع عالمي حوله، ومن أهم هذه التحديات هيمنة الرؤية الأنجلو-ساكسونية (خاصة الأمريكية) مع السعي إلى تعميمها عالميا رغم وجود اختلافات جوهرية بين الدول والثقافات حول العالم بهذا الخصوص، إضافة إلى أن حتى باحثي المدرسة الأنجلو-ساكسونية لم ينجحوا في تحقيق الإجماع حول مفهوم مشترك لمراكز الفكر، وتزداد الاختلافات وضوحا خارج هذه المدرسة حيث يبرز الخلاف حول الترجمة الصحيحة للمصطلح إلى اللغات الأخرى (مثل اللغة العربية في حالتنا) ما يجعل العوائق أمام تحديد مفهوم "مراكز الفكر" مضاعفة، وهذا الوضع دفع البعض إلى اعتبار أن مراكز الفكر تعيش معضلة اصطلاحية.

2- الظهور الأول لعبارة "مراكز الفكر" كان في العامية الأمريكية لكن بداية الاستعمال الواسع لها كان خلال الحرب العالمية الثانية للدلالة على غرفة اجتماعات محصنة من الهجمات، ثم دخلت إلى قاموس أكسفورد سنة 1958م في ظل الحرب الباردة ومع بداية تحول هذه المراكز إلى ظاهرة في الحياة السياسية الأمريكية ظهرت مجموعة من الدراسات الأكاديمية بهدف تحديد مفهومها ومن أوائل هذه الدراسات كانت للباحث "بول ديكسون" عام 1971.

3- ظهرت عدة محاولات لضبط مفهوم "مراكز الفكر"، منها الصادرة في القواميس مثل قاموس أكسفورد المختصر في السياسة والعلاقات الدولية و قاموس بنغوين المتخصص في العلاقات الدولية وكذا الموسوعات كموسوعة بايدو الصينية، إضافة إلى المؤسسات الدولية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتأكيدا على أهمية هذه المراكز في الحياة السياسية المعاصرة برزت مجموعة من التقارير العالمية لرصدها وتقييمها وقبل ذلك تحديد مفهومها مثل التقرير السنوي الصادر عن جامعة بنسلفانيا الأمريكية وكذا التقرير الصادر عن المركز الصيني لتقييم العلوم الإنسانية والاجتماعية.

كما قدم العديد من الباحثين والأكاديميين مساهمتهم في هذا الصدد ومن أبرزهم أمريكيا ريتشارد هاس وهوارد ج وياردا، والكندي دونلد أبلسون، إضافة إلى البريطانيتين ديان ستون وفيليبا شرينغتون، والفرنسيين ستفن بوشيه، مارتن رويو فيران، ثيري دو منتبريال، أما على الساحة الإسرائيلية فنذكر ياؤول غوزنسكي وغاليا لندستروس، وأخيرا عربيا ورغم المساهمة الضئيلة يمكننا ذكر عبير عبد الرحمن و خالد وليد محمود.

4- رغم كثرة المحاولات لتحديد مفهوم شامل لمراكز الفكر إلا أنها فشلت في ضبطه، ومن العقبات التي حالت دون ذلك، الخلاف حول عدة معايير، مثل وصف هذه المراكز بأنها مؤسسات دون تحديد طبيعة هذه "المؤسسية" كما نجد خلافا حول علاقتها بمحيطها إذ يشترط البعض استقلاليتها التنظيمية بينما يقبل آخرون تبعيتها، وكذا نرصد تباينا في الآراء حول مدى التزام هذه المراكز بالمعايير العلمية والموضوعية في عملها، وغيرها من العقبات التي حالت دون وضع مفهوم واضح لها مما ولد أخطر تهديد يواجه مراكز الفكر وهو فقدانها للحدود التي تفصلها وتميزها عن غيرها من الجهات الفاعلة في عملية صنع القرار مثل جماعات الضغط.

5- اعتمدنا في دراستنا عبارة "مراكز الفكر/التفكير" كترجمة للعبارة الانجليزية (Think Tanks)، وتعريفها الإجرائي أنها "مختلف هياكل العمل الجماعي الدائمة التي تشغل الفضاء الهجين الناتج عن تقاطع المجال الأكاديمي، السياسي، الاقتصادي والإعلامي، بهدف التأثير على

صناع القرار والرأي العام لتبني سياسات ورؤى استراتيجية معينة خدمة لمصلحة عامة أو خاصة عبر إنتاج الأبحاث، التحليلات وتقديم التوصيات وأحيانا شن الحملات لتوجيه الرأي العام والضغط على صناع القرار ".

6– الخلاف حول ضبط مصطلح "مراكز الفكر" يلقي بظلاله على دراسة تطورها التاريخي، فاختلاف التعاريف والخصائص يؤدي بصفة آلية إلى تباين في تحديد أوائل هذه المراكز ظهورا ومراحل تطورها عبر التاريخ، حيث حيث يذهب بعض الباحثين (الأوروبيون خاصة) بعيدا في تحديد بداياتها، إذ يرجعونها إلى ظهور الكراسي العلمية في أوروبا خلال القرن 12م، بينما يعتبر آخرون (الأمريكيون خاصة) الفترة التقدمية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من القرن 19م مهدا لمراكز الفكر، هذه وغيرها من التصنيفات المتضاربة تجعلنا في حيرة وعجز عن ترجيح رأي مقابل آخر لغياب المبرر الموضوعي لذلك.

7– هذا الوضع دفع الباحثين إلى تجاوز محاولة تحديد أول المراكز ظهورا إلى محاولة بناء تصور عام حول تطورها تاريخيا كظاهرة، فنجد شبه إجماع حول اعتماد منهجية تقسيمها إلى **موجات** تمتد كل واحدة منها عدة سنوات، لكن مع اختلافات جوهرية بين عدة توجهات في ذلك، ومن أبرز النماذج ما ذكره دونلد أبلسون (أربع موجات) وتوماس ميدفيدتز (خمس موجات)، لكن من النقد الموجه لها أن فيها تغليب للنموذج الأمريكي–الكندي، وكذا تشهد تقاطعا في الموجات مما يفقد هذه النماذج جدواها وكذا الخلط في صياغتها بين مراكز الفكر وظواهر أخرى مثل "النوادي السياسية".

8– اقترحنا نموذجا لدراسة التطور التاريخي لمراكز الفكر حول العالم قائما على نظرة تفسيرية أساسها نظرية "التحدي والاستجابة" المستمدة من فلسفة التاريخ والتي تعني أن هناك تحولات تاريخية مفصلية شكلت تحديا للبشرية فكانت دافعا لظهور سلسلة من مراكز الفكر كنوع من الاستجابة لها، وبناء عليه توصلنا لنتائج تشير إلى أن من أهم هذه التحديات كان التنافس الاستعماري والمسألة الشرقية في أواخر القرن 19م، وفي النصف الأول من القرن 20م نجد الحربين العالميتين والأزمة الاقتصادية بينهما، وخلال النصف الثاني من القرن 20م ومطلع القرن 21م شكلت تحديات أخرى دافعا لظهور مراكز الفكر بهدف مواجهتها مثل الحرب الباردة، حركات التحرر وتحدي بناء الدول الجديدة، أزمة الطاقة العالمية في السبعينيات، ثم نهاية الحرب الباردة وتشكل الاتحاد الأوروبي في التسعينيات وغيرها من التحديات التي لعبت دورا بارزا في تحول مراكز الفكر إلى ظاهرة عالمية في مختلف الأقاليم والتخصصات، إلى أن بدأت في التراجع نسبيا في السنوات الأخيرة.

9– عرف التطور التاريخي لمراكز فكر الاحتلال الإسرائيلي عدة تحولات منذ 1948م، فخلال العقد الأول من عمر الاحتلال كانت مراكز الفكر حكرا على المؤسسات الحكومية فقط تقريبا وبالأخص الأجهزة الأمنية/العسكرية، بينما عرف عقد الستينيات ظهور بعض النماذج القليلة من مراكز الفكر خارج الإطار الحكومي غير أن ذلك لم يتحول إلى ظاهرة إلا بداية من منتصف السبعينيات، استمرت وتيرة التحولات هذه في تصاعد حتى بلغت ذروتها عند منتصف الثمانينيات، إذ شهد الاحتلال عدة تحديات أدت إلى ذلك، ومع وصولنا إلى مطلع القرن الحالي أصبحت البنية التحتية البحثية الإسرائيلية (ومنها مراكز الفكر) تشمل حوالي 53% ضمن المؤسسات الجامعية في حين أن 36% حكومية و11% تابعة للقطاع الخاص.

10– هناك عدة تحديات وتحولات عرفتها الساحة الإسرائيلية ساهمت في ظهور وتطور مراكز الفكر، ولتحقيق فهم أوضح لذلك اخترنا دراستها عبر تقسيمها إلى المجالات التالية:

الدراسات الاستراتيجية والأمن القومي: أهم التحديات التي ساهمت في نشأة مراكز الفكر المهتمة بالدراسات من هذا النوع هي التهديدات الوجودية التي واجهها الاحتلال في سنواته الأولى من المحيط العربي المعادي له، خاصة عندما بلغت ذروتها في حرب 1973م، ثم واجه

الاحتلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م ونشأة حركة حماس وقبلها الجهاد الإسلامي وعدة فصائل جديدة تبنت العمل المقاوم المسلح ولم تتجاوب مع اتفاقية أوسلو عام 1993م ثم وصلت هذه المقاومة قمتها مع الانتفاضة الثانية عام 2000م ما شجع على ظهور مراكز فكر جديدة لدراستها تمهيدا لمواجهتها، ومن أحدث التهديدات التي أنشئت مراكز فكر استجابة لها هي تنامي قوة فصائل المقاومة في فلسطين ولبنان من جهة وشعور الإسرائيليين بالتهديد الذي يشكله الملف النووي الإيراني من جهة أخرى.

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية: من أبرز التحديات التي واجهها الاحتلال في بداياته وساهمت في ظهور النماذج الأولى من مراكز الفكر خلال العقد الأول كان نزع صفة "الاحتلال" وكسب اعتراف ودعم أكثر دول العالم وقد تعزز العمل على هذا المستوى الخارجي بعد حرب 1973م وما تلاها من عملية تطبيع عربي-إسرائيلي، بينما بلغ ذروته مع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي وظهور دول جديدة سارع الإسرائيليون لمحاولة ربط علاقات معها، وأخيرا لعب صعود الصين على الساحة الدولية دورا في ظهور مراكز متخصصة في دراستها لبناء استراتيجية بخصوصها.

عملية السلام العربي/الفلسطيني-الإسرائيلي: عكف الاحتلال الإسرائيلي منذ تأسيسه على محاولة بناء علاقات طبيعية مع العرب المحيطين به والفلسطينيين المتواجدين داخل أراضي فلسطين التاريخية، لذلك ظهرت النماذج الأولى من مراكز الفكر المهتمة ببعث السلام في المنطقة مبكرا وقد عززت الحروب العربية-الإسرائيلية هذه الجهود خاصة بعد 1973م، كما لعبت الانتفاضات الفلسطينية عامي 1987 و2000م دورا في تكثيف الإسرائيليين لجهودهم في دراسة وضع الفلسطينيين وسبل تعزيز التعاون معهم تمهيدا لتحقيق السلام.

الصهيونية ويهود الشتات: من أبرز التهديدات التي واجهت الاحتلال منذ قيامه هو صراع الشرعية باعتباره "الوطن القومي لليهود" سواء على المستوى العالمي أو حتى على مستوى اليهود وهذا ما يفسر ظهور بعض النماذج الأولى لمراكز الفكر المتخصصة في ذلك منذ نشأة الاحتلال، كما أن انخفاض أعداد المهاجرين اليهود إلى الاحتلال في عقد الستينيات وبداية ظهور الهجرة العكسية في العقود الموالية بسبب كثرة المواجهات وغياب الاستقرار ما دفع إلى تأسيس عدد من المراكز الإضافية، والتي تزايدت بدورها مع تنامي العداء للاحتلال عالميا بسبب جرائمه المتكررة في حق الفلسطينيين خاصة منذ الانتفاضة الأولى عام 1987م وما بعدها في ظل انتشار صورها حول العالم بفضل تطور وسائل الإعلام.

الديمقراطية: من أبرز أزمات هذا النظام السياسي منذ نشأته افتقاره لدستور شامل ما فتح الباب للصراعات السياسية والإيديولوجية خاصة بين العلمانيين والمتدينين، كما مثل النظام الانتخابي النسبي أحد أكثر المواضيع المثيرة للجدل حول الديمقراطية الإسرائيلية وتسبب في تشتت الكنيست وضعف الحكومة وهدد الاستقرار في عدة مرات إضافة إلى هيمنة الاهتمامات والكوادر الأمنية/العسكرية على دوائر صنع القرار، تنامي شعبية أحزاب اليمين (القومي/الديني) المتطرف، انتشار الفساد داخل دواليب السياسة على أعلى المستويات، وغيرها من الأزمات التي تواجه النظام السياسي، وإدراك الإسرائيليين لخطورة هذه الأزمات على مستقبل الاحتلال دفعهم إلى محاولة حلها وقد لعبت مراكز الفكر دورا في ذلك لعقود وخاصة مع تنامي الصراعات وغياب التجانس داخل الكنيست والصعود الكبير لليمين بداية من 1977م.

الاقتصاد: من أكبر تحديات الاحتلال في سنواته الأولى كان بناء اقتصاد قوي فلعبت مراكز الفكر الحكومية دورا محوريا في ذلك، وقد واجه هذا النظام في الستينيات أول أزمة اقتصادية تسببت في انكماش اقتصادي وإعلان عدة مؤسسات إفلاسها وارتفاع في نسبة البطالة فساهم ذلك في ظهور عدة مراكز فكر جديدة، إلا أن أكبر أزمة اقتصادية واجهت الاحتلال كانت بين 1975-1985م والتي شهدت موجات من الكساد، التضخم وارتفاع في الدين الخارجي فساهمت في زلزال سياسي بفقدان أحزاب اليسار للريادة داخل الكنيست لأول مرة في

التاريخ لصالح حزب الليكود اليميني في 1977م وكانت هذه الظروف دافعا لتأسيس مراكز جديدة، الأمر الذي تعزز أيضا بالتحول النهائي نحو الرأسمالية في 1985م وكذا عقد سلسلة من معاهدات السلام مع العرب والفلسطينيين والانفتاح على الاقتصاد العالمي.

المجتمع: من خصائص المجتمع الإسرائيلي أنه فسيفساء كثيرة التباين بين مكوناتها عرقيا، ثقافيا واقتصاديا وهي في حالة صراع مستمر فيما بينها، فمن أبرز الصراعات التي هددت وحدة المجتمع الإسرائيلي في سنواته الأولى هو الصراع بين المتدينين والعلمانيين، اضطهاد الأقلية العربية، التنافس بين اليهود الأشكيناز والفارديم ثم الفلاشا الذي تسبب في عدة حركات اجتماعية ما ساهم في ظهور عدد من مراكز الفكر، كما أن صعود اليمين (القومي/الديني) المتطرف الذي عمق الشرخ الاجتماعي منذ مطلع الثمانينيات ساهم في ظهور أعداد أكبر من هذه المراكز.

التعليم، التعليم العالي والبحث العلمي: كان موضوع التعليم في السنوات الأولى للاحتلال محل خلاف حاد داخل الكنيست الإسرائيلي الأول بين العلمانيين والمتدينين وكان من أسباب سقوط حكومة ديفيد بن غوريون الثالثة في ديسمبر 1952م، كما كانت قضية استقلالية مؤسسات التعليم العالي عن الجهات الحكومية محل جدل مستمر بين السياسيين والأكاديميين من جهة أخرى، ما وضع أمام قادة الاحتلال تحدي تنظيم قطاع التعليم، التعليم العالي والبحث العلمي، ما ترجم بظهور عدد من مراكز الفكر وهذا ما ساهم في تحقيق عدة نتائج إيجابية في هذا المجال.

حماية البيئة: شهد الاحتلال منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي تزايد الاهتمام بوضع سياسات ومؤسسات صديقة للبيئة لذلك ظهرت بعض مراكز الفكر المتخصصة في ذلك ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد بالسياسات البيئية كنتيجة للآثار السلبية التي لحقت بالمحيط جراء النشاط الاقتصادي سريع النمو وكثافة الإنتاج الصناعي للاحتلال، إضافة إلى أنه قد يكون محاولة للحفاظ على الثروات الطبيعية في ظل معدلات النمو الديموغرافي المرتفعة التي تهدد بشح الإمكانيات مستقبلا، كما لا يمكن فصل هذه التوجهات الإسرائيلية عن التحولات التي يشهدها العالم في سبيل مواجهة الاحتباس الحراري.

11– تلقي المعضلة الاصطلاحية التي تعيشها مراكز الفكر بظلالها على محاولة تقسيم هذه المراكز إلى أنواع، فبعد عدة دراسات أقر الباحثون بشبه استحالة تحقيق ذلك نظرا للتنوع الكبير بينها في الخصائص حتى قال جيمس ماكغان "سأكتشف واحدا عندما أراه" معبرا عن عدم وجود مركز فكر نموذجي، هذا الاستنتاج دفع الباحثين لتجنب السعي إلى بناء تصور لنموذج موحد وإنما محاولة تصنيف مراكز الفكر إلى أنواع تتمايز في خصائصها، لكن حتى هذه العملية لا تقل تعقيدا ونتائجها تحمل الكثير من الشكوك حولها لكن رغم ذلك نرى أنها تبقى قابلة للاختبار والتطوير.

12– يمكننا رصد 9 أنواع من مراكز الفكر حول العالم، مقسمة إلى مستويين، أربعة أنواع أساسية مصنفة وفق معيار "الانتماء التنظيمي" ويقصد به علاقة مركز الفكر بمختلف المؤسسات المشتغلة في ميدان صنع السياسات واتخاذ القرار، وهذه الأنواع هي: مراكز فكر جامعية، حكومية، حزبية وأخيرا مستقلة، بينما نرصد خمسة أنواع ثانوية وفق معيار "الاستراتيجية أو الخط الافتتاحي" ويقصد به التوجه العام الذي يتبناه مركز الفكر فيحدد طريقة تعاطيه مع القضايا المطروحة على الساحة، وهذه الأنواع هي مراكز فكر أكاديمية، تعاقدية، مدافعة، مؤسسة على إرث وأخيرا ربحية، وقد استطعنا رصد وجود 7 أنواع منها في مجتمع مراكز الفكر الإسرائيلية.

13– بهدف التفريق الدقيق بين الأنواع التسعة من مراكز الفكر اعتمدنا عددا من المعايير التفصيلية المتمثلة في: جهة التمويل (من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى)،التوجه الأيديولوجي (يمين، يسار، وسط أو متعدد/محايد)، التخصص البحثي (واسع أو محدد)،الإطار الجغرافي

للأبحاث، الامتداد الزمني للأبحاث، الفئة المستهدفة (الأكاديميون، صناع القرار أو عامة المجتمع)، نوعية الإنتاج(كتب، مقالات، ندوات، مؤتمرات، تقديرات موقف، إحاطات، مداخلات إعلامية..)، عدد وخلفيات الباحثين (أكاديمية، أمنية، دبلوماسية، تكنوقراطية، حزبية، إعلامية..) وأخيرا وظيفة المركز (مركز فكر تقليدي، مركز تفكير–فعل أو مركز فعل فقط)

14– مر النظام السياسي الإسرائيلي بمجموعة من مراحل التطور، بداية بعهد الانتداب البريطاني في فلسطين الذي تأسست خلاله بعض المؤسسات السياسية لإدارة شؤون اليهود مثل الوكالة اليهودية والمجلس القومي اليهودي، ثم مجلس الشعب عشية انسحاب البريطانيين تمهيدا لإعلان قيام الاحتلال في 14 ماي 1948م، لكن محاولة بناء نظام سياسي متكامل للاحتلال واجهت عدة عقبات وأهمها كان فشل الجمعية التأسيسية في إعداد الدستور ثم تجاوزه "بقانون الانتقال" وصولا إلى ترسيم التعايش مع حالة "لا دستور" بإقرار "تسوية هراري" التي تنص على أنه يجب أن يكون هناك دستور لكن عملية إعداده تتم بالتدريج.

15– يعتمد الاحتلال نظاما سياسيا برلمانيا يحتل فيه الكنيست (البرلمان) والحكومة المكانة الأبرز، وينتظم عمل الكنيست وفق "قانون أساس الكنيست" الصادر في 1958م، ومن أبرز مهامه إعداد الدستور، التشريع، تشكيل الحكومة والرقابة على عملها، وانتخاب أصحاب الوظائف، أما الحكومة فيوضح "قانون أساس الحكومة" الصادر في 1968م تفاصيل تشكيلها وأهم صلاحياتها، أما بقية مكونات النظام السياسي فأهميتها أقل، إذ أن رئيس "الدولة" يتمتع بصلاحيات تنفيذية شكلية، مراقب "الدولة" منتخب ومكلف من قبل الكنيست بمراقبة نشاط مختلف مستويات السلطة التنفيذية محليا ومركزيا، وكذا السلطة القضائية التي ينحصر دورها أساسا في متابعة مدى شرعية الإجراءات المتخذة والقوانين الصادرة.

16– من الهياكل الحكومية التابعة "للدولة" والتي ينطبق عليها وصف "مركز فكر" وفق التعريف الإجرائي الذي اعتمدناه نذكر:

– اللجان الدائمة للكنيست التي تتمتع بخاصية "الاستمرار عبر الزمن" وتعتمد العمل الجماعي (بين مختلف الكتل الممثلة في الكنيست) بهدف التأثير في صنع القرار (عبر اقتراح القوانين وإعدادها للقراءة على مستوى الهيئة العامة) مستعينة في ذلك بالبحث الذي يتولاه الخبراء المتخصصون في مجالات مختلفة (خاصة في القانون، السياسة والاقتصاد)، استشارة الخبراء واستجواب أصحاب المسؤولية، إلا أن هذا النموذج من مراكز الفكر واجه صعوبة (وأحيانا عجزا) في الحصول على المعلومة إلى جانب الافتقار للكفاءات القادرة على تحليلها وحسن استغلالها.

– مركز الأبحاث والمعلومات: كثافة وتعقيد القضايا المطروحة أمام الكنيست مع معاناته (خاصة لجانه) من التبعية دفع إلى محاولة تقوية مكانته في وجه الجهات الحكومية من خلال تأسيس مركز فكر جديد داخل الكنيست سنة 2000م تحت اسم "مركز الأبحاث والمعلومات"، بهدف مساعدة مختلف هياكل الكنيست في أداء مهامها، خاصة على مستوى التشريع ومناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعمالها، إلى جانب تعزيز الرقابة على عمل الحكومة والتأكد بصفة محايدة من دقة المعلومات التي تقدمها، ومنذ تأسيسه قام المركز بإنتاج أكثر من 6 آلاف وثيقة تشمل معطيات إحصائية، توصيات وأوراق بحثية حول مختلف القضايا المطروحة على الكنيست، وهذا ساهم في تعزيز مكانة الكنيست واستقلاليته عن الجهاز الحكومي نسبيا.

– وحدة البحث التابعة للموساد: تضم عدة أقسام منظمة وفق مناطق اهتمامها جغرافيا وتسهر على إعداد عدة أبحاث، أهمها التقارير اليومية، الأسبوعية والشهرية إضافة إلى عقد الندوات الداخلية دوريا لمناقشة القضايا بين مختلف الأقسام.

– وحدة البحث التابعة للمخابرات العسكرية: أهمية هذه الوحدة في علاقاتها المباشرة مع عدد معتبر من جهات صنع القرار الإسرائيلي، حيث يشارك مدير الاستخبارات العسكرية ورئيس هذه الوحدة بشكل دوري في اجتماعات مجلس الوزراء (وخاصة الكابينت) لتقديم تقييمهم للمعلومات الاستخباراتية، كما تصدر هذه الوحدة سنويا "تقرير المخابرات الوطنية السنوي".

– لجنة التخطيط والتمويل (الموازنة): تأسست في 1972م كلجنة فرعية تابعة لمجلس التعليم العالي ليتم ترسيمها سنة 1977م وتحتل المكانة الأبرز في دراسة وتحليل وضع التعليم العالي والبحث العلمي داخل الاحتلال تمهيدا لرسم سياسات القطاع التي يتم تقديمها كتوصيات لصناع القرار على مستوى الحكومة (بالأخص وزارة التربية والتعليم) والكنيست.

– وحدة البحث التابعة لبنك "إسرائيل": تم إنشاء البنك في 1954م بعد مصادقة الكنيست على قانون خاص به ينص على أن من أبرز مهام هذا البنك متابعة الوضع الاقتصادي عبر إجراء دراسات وتحليلات يتم تقديمها لصناع القرار على مستوى الحكومة والكنيست ولجانه لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، وهنا يبرز الدور المحوري الذي تلعبه وحدة البحث التابعة للبنك والتي لعبت دورا أساسيا في بناء الاقتصاد الإسرائيلي ورسم السياسة المالية للاحتلال منذ سنواته الأولى.

تضم هذه الوحدة أكثر من ستين باحثا وتصدر تقريرا سنويا حول الوضعية الاقتصادية للاحتلال ليتم تقديمه إلى الحكومة والكنيست، إضافة إلى عدد من التقارير الدورية حول قضايا اقتصادية محددة مثل تقرير السياسات النقدية ومؤشر الوضع الاقتصادي الذي يصدر شهريا، كما تنشر عدة دوريات وتعقد سلسلة من المؤتمرات، الندوات والورشات، ومن أبرز نجاحات هذه الوحدة هي المشاركة في إعداد خطة استقرار الجهاز الاقتصادي في 1985م لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي ضربته و كذا إعداد الخطة الاقتصادية لاستيعاب موجات الهجرة التي تدفقت على الاحتلال من الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات كما شارك خبراء البنك ضمن "لجنة برووديت" للإصلاح الاقتصادي في 1995م.

– المجمع (الأكاديمية) الإسرائيلي للعلوم والآداب: يحرص على تقديم المشورة للحكومة والكنيست عبر التقارير السنوية والأكاديمية الدورية التي يصدرها لتقييم البحث العلمي وتطويره، وقد توسع هذا الدور بداية من 2010م بتكليف الكنيست للمجمع بإعداد تقارير تفصيلية عن حالة العلوم الإسرائيلية مقارنة ببقية الدول كل ثلاثة سنوات.

17– تبرز أهمية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالنسبة لبحثنا هذا على مستويين، الأول أن الغالبية الساحقة من العاملين في مراكز الفكر يحملون شهادات جامعية، حتى الذين يعملون في هذه المراكز من خلفيات أمنية–عسكرية فإن لهم علاقة بالبيئة الأكاديمية بحكم أنهم كانوا طلابا جامعيين قبل التحاقهم بالمؤسسات الأمنية–العسكرية، وبهذا يبرز الدور الخطير الذي تلعبه الجامعات الإسرائيلية في تكوين هؤلاء الباحثين والخبراء، أما المستوى الثاني لتأثير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي (وخاصة الجامعات) على مراكز الفكر فيتمثل في استحواذ الجامعات على أكثر من نصف حجم القاعدة البحثية (ومنها مراكز الفكر) داخل الاحتلال.

18– بدأت مساعي مأسسة التعليم العالي الإسرائيلي بقيادة ديفيد بن غوريون سنة 1950م، لكن لم تنجح في تحقيق نتائج ملموسة إلا بعد مرور ثماني سنوات بصدور قانون مجلس التعليم العالي في 1958م ثم تشكل لجنة التخطيط والتمويل (الموازنة) في 1972م ثم مجلس التعليم العالي–يهودا والسامرة عام 1992م، وقد تطور القطاع تدريجيا حتى أصبح يضم 9 جامعات (التخنيون، العبرية، وايزمن، بار–إيلان، تل أبيب، حيفا، بن غوريون، وجامعة أرييل)، 21 كلية أكاديمية عامة و16 أخرى خاصة إضافة إلى 21 كلية لإعداد المعلمين.

19– التمويل الحكومي أهم مصدر دخل للمؤسسات العامة المعترف بها من مجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والتمويل هي المسؤولة عن وضع خطط سنوية ومتعددة السنوات لتمويل وتطوير التعليم العالي ثم توزيع هذه الميزانية على المؤسسات المعنية بعد إقرارها من المحكومة ومصادقة الكنيست عليها، عرفت هذه الميزانية ارتفاعا مستمرا طيلة السنوات الماضية إلا أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت، مما قد يفسر بأنه تراجع لمكانة التعليم العالي والبحث العلمي في أجندة الحكومات الإسرائيلية.

20– يعتبر الاحتلال الاسرائيلي منذ سنوات أكثر "دولة" في العالم إنفاقا على البحث العلمي والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 4-5 بالمئة وينقسم هذا البحث العلمي والتطوير إلى أربعة أقسام، هي البحث الأكاديمي الأساسي بهدف الارتقاء بالمعرفة العلمية النظرية، البحث التطبيقي القادر على تحويل الدراسات الأكاديمية النظرية إلى أمثلة ونماذج قابلة للتطبيق والقياس على أرض الواقع ويعتمد عليه باحثو مراكز الفكر عند تحليل وتقييم السياسات وتقديم المقترحات السياسية، البحث والتطوير الصناعي الهادف إلى القيام بابتكارات واختراعات متعلقة بالمجال الصناعي، وأخيرا البحث والتطوير العسكري لكن هناك تعتيم حول تفاصيله، أنواعه، مشاريعه وأهدافه، ومن أبرز الجهات الداعمة للبحث نذكر المجمع (الأكاديمية) الإسرائيلي للعلوم والآداب ومؤسسة (صندوق) العلوم الإسرائيلية.

21– تعتبر مراكز الفكر الجامعية أكثر أنواع مراكز الفكر انتشارا في مجتمع مراكز الفكر الإسرائيلي ومن أبرز نماذجها مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، وهذا لعدة اعتبارات، أهمها أن المجال العام لعمل المركز هو المنطقة العربية التي تعتبر ذات أهمية استثنائية للاحتلال وكذا يعتبر هذا المركز من الأعرق تاريخيا إذ تأسس في 1959م ومنه فقد شهد وشارك في صنع الأحداث التي شهدتها المنطقة طيلة عقود وهذا ما يميزه عن غيره، إضافة إلى أن المركز تأسس داخل جهاز الموساد قبل أن ينتقل إلى الجامعة وبالتالي قد يسمح لنا هذا برصد شيء من العلاقة الأمنية-الأكاديمية وكذا يساعدنا ذلك على بناء رؤية أوضح للتحولات التي شهدتها مراكز الفكر بالانتقال من هيمنة "الدولة" في البداية إلى تراجع هذه الهيمنة تدريجيا لصالح الجامعات لاحقا.

22– ولدت فكرة المركز وتأسس في أروقة الموساد الإسرائيلي في 1959م تحت اسم "معهد شيلواح" وبقي كذلك حتى 1966م أين انتقل إلى جامعة تل أبيب مع بقاء علاقاته بالمؤسسة الأمنية وبالتالي ساهم في تعزيز العلاقة والتعاون بين الباحثين الأكاديميين ورجال الأمن والمخابرات، لكن شهدت مكانته اهتزازا بعد حرب 1973م إلا أنه بقي مساهما بارزا في بناء الاستراتيجية الإسرائيلية نحو الإقليم العربي حيث لعب دورا في بناء رؤية تحييد مصر من الصراع عبر التطبيع معها وتحييد البقية بسياسة "تفتيت الدول العربية" مثل العراق والسودان.

23– بداية من عام 1983م تم تطوير معهد شيلواح عبر دمجه مع عدد من المراكز الأرشيفية التابعة لجامعة تل ابيب تحت اسم "مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا" ومن أبرز خبراء وباحثي هذا المركز البالغ عددهم خمسين شخصا نذكر إيتامار رابينوفيتش، عوزي رابي وميخائل ميلتشين، كما يضم المركز عدة برامج بحثية مثل برنامج "إسرائيل" والشرق الأوسط، ورشة عمل جامعة تل أبيب حول "إسرائيل" والشرق الأوسط، برنامج لويس لدراسات الشرق الأوسط المتقدمة، برنامج الدراسات الكردية، مكتب تحليل شبكة الشرق الأوسط، برنامج إفريقيا للأبحاث، برنامج التعاون اليهودي-العربي و مبادرة "جليزر" ميديا، إضافة إلى عدد من الندوات والملتقيات كملتقى باحثي مركز موشيه ديان للأبحاث الشرق-أوسطية والإفريقية، حوار- منتدى مركز موشيه ديان للحوار الإقليمي (افتراضي) ومنتدى سوريا، كما ينشر المركز عدة كتب ودوريات مثل موجز أخبار الشرق الأوسط، ملاحظات تل أبيب- تحليل الشرق الأوسط المعاصر، مفترق طرق الشرق الأوسط، اقتصادية- اقتصاد الشرق الأوسط ودورية البستان- مراجعة كتاب الشرق الأوسط وغيرها من الدوريات، كما يتميز المركز بامتلاك أكبر أرشيف داخل الاحتلال ومن الأكبر عالميا حول التاريخ المعاصر لمنطقة الشرق الأوسط خاصة ما تعلق بالأرشيف الصحفي.

- **توصيات:**

بعد دراسة مراكز الفكر الإسرائيلية يمكننا القول أن هناك أربع جهات لعبت دورا في دعم هذه المراكز بأشكال ومستويات مختلفة، وهي: النظام السياسي بمختلف مؤسساته، نظام التعليم العالي والبحث العلمي (خاصة الجامعات)، المجتمع المدني وأخيرا القطاع الخاص، وبإسقاط هذا الاستنتاج على المجالين العربي والجزائري يمكننا القول أن:

- ✓ الجهات الأربع جميعها تتحمل جزء من المسؤولية على ضعف انتشار مراكز الفكر وهامشية دورها في عملية صنع القرار.
- ✓ وبالتالي فإن مهمة النهوض بمراكز الفكر عربيا وجزائريا تقع على عاتق هذه الجهات مجتمعة أيضا، وتفصيل ذلك في التوصيات التالية:

بالنسبة للأنظمة السياسية: أغلب الأنظمة العربية تفرض هيمنة شبه مطلقة على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي داخل الجامعات وخارجها، وهذا يكبح –غالبا– حرية البحث، كما تزداد شدة هذه الهيمنة في ميدان العلوم الانسانية والاجتماعية بمختلف تخصصاتها (وهي الأساس في نشاط مراكز الفكر)، وهذا راجع في الغالب إلى ذهنية الأنظمة التي تنظر بارتياب شديد لهذه التخصصات وتعتبرها أحيانا كمصدر تهديد لأسباب عدة، لكن يمكن للأنظمة السياسية العربية تجاوز هذه المخاوف وفتح الباب أمام مراكز الفكر للبحث، من خلال:

- ✓ وضع الإطار القانوني لنشاط مثل هذه المراكز بما يضمن لها الحرية في أداء مهامها وحمايتها من التضييق عليها.
- ✓ إيمان القادة السياسيين والمسؤولين بأهمية مراكز الفكر باعتبارها جهات تساعد في عملية صنع القرار، وفي الوقت ذاته ليست منافسا يسعى للسيطرة على السلطة.
- ✓ إعادة تنظيم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وعلاقته بالحكومة بما يضمن له الحرية الأكاديمية الكافية والجودة في التكوين.
- ✓ يمكن كذلك للأبحاث أن تلعب دورا في الارتقاء بعمل الجهاز التنفيذي وذلك قد يتحقق من خلال افتتاح مركز فكر داخل كل وزارة، يضم هذا المركز باحثين متعددي التخصصات في إطار مجال عمل الوزارة، ومهمتهم الأساسية هي صياغة وتقييم سياساتها ومساعدة الوزير في عملية اتخاذ القرار.
- ✓ الارتقاء بالمجهود البحثي على مستوى الجهاز التشريعي يمكن أن يكون عبر إنشاء مركز فكر داخل البرلمان حيث يهتم بإنتاج التحليلات والدراسات الضرورية لعمل النواب واللجان البرلمانية، وهذا من شأنه مساعدتهم في أداء مهامهم وتفعيل دورهم، وكذا يسمح بتجسيد أكبر لمبدأي الرقابة والفصل بين السلطات من خلال تحرير الجهاز التشريعي من هيمنة الجهاز التنفيذي.
- ✓ معلوم أن المنطقة العربية تعاني من ضعف في النشاط الحزبي، وهنا نرى أنه يمكن لمراكز الفكر لعب دور في النهوض به، إذ على الأحزاب السياسية الجادة أن تشجع إنشاء مراكز فكر في المؤسسات التابعة لها مع التزام قادة الحزب ومؤسساته بإعطائها الدعم الإداري والمالي والحرية الكافية لأداء مهامها، إذ يمكنها المساهمة في تعزيز برنامج الحزب وبناء الخطاب الجماهيري المناسب للتعبير عنه، مساعدة قادة الحزب في صنع القرار ووضع وتقييم السياسات ودعم نواب الحزب في البرلمان لأداء مهامهم.

بالنسبة لأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي: يمكن لها المساهمة في الارتقاء بمكانة ودور مراكز الفكر من خلال:

- ✓ رفع مستوى التكوين في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية (بمختلف تخصصاتها) باعتبارها الأساس في عمل مراكز الفكر.
- ✓ تشجيع الأبحاث العابرة للتخصصات من شأنه تخريج نخبة من الباحثين والخبراء أصحاب رؤية أوسع لقضايا الشأن العام، وهم الذين يشكلون العمود الفقري لمراكز الفكر.
- ✓ تشجيع إنشاء مراكز فكر جامعية من خلال توفير الدعم الضروري لها إداريا وماليا.
- ✓ الاستعانة بهذه المراكز في تقييم عمل كافة الهياكل التابعة للمؤسسة وكذا في صنع القرار ووضع السياسات الخاصة بها.
- ✓ فتح الباب دون تضييق أمام مراكز الفكر الجامعية للحصول على التمويل وإبرام العقود مع مؤسسات من خارج الجامعة.

بالنسبة للمجتمع المدني: من أبرز التحديات التي تواجه مراكز الفكر عالميا وتبرز بوضوح على المستوى العربي هي صعوبة توفير الغطاء المالي الضروري لنشاطها، وهنا يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورا فاعلا في دعم ومساندة هذه المراكز، وذلك عبر:

- ✓ إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لمراكز فكر خاصة بها مثل لجنة بحث دائمة، دائرة أو قسم للأبحاث أو حتى مركز مستقل عنها.
- ✓ تقديم التمويل المباشر أو رصد أوقاف تستفيد مراكز الفكر من مداخيلها.
- ✓ تجنب المواقف الشعبوية، وذلك ببناء مواقف وتصورات مبنية على أسس علمية منهجية اتجاه القضايا التي تشغل الرأي العام، وهذا من خلال الإقبال على مراكز الفكر والاعتماد على ما يقدمه خبراؤها على مستوى الدراسات، المداخلات التليفزيونية والندوات الجماهيرية.. .

بالنسبة للقطاع الخاص: يمكن له التأثير إيجابا على نشاط مراكز الفكر من خلال:

- ✓ إنشاء هياكل داخلية أو خارجية تابعة للمؤسسة، مهمتها البحث والتطوير، مع إشراكها في صنع القرار.
- ✓ التعاقد مع مراكز فكر مستقلة لتقوم بإعداد دراسات وأبحاث معينة للمؤسسة بمقابل مادي.

- **آفاق للبحث**: يكشف هذا البحث عن الكثير من الثغرات البحثية التي يجب أن نعمل على سدها، وهذه أبرزها:

– تعاني مراكز الفكر من تهديد وجودي هو "غياب الحدود" التي توضح خصائصها المميزة لها عن غيرها من الفاعلين ضمن مجتمع صنع القرار كجماعات الضغط مثلا، لذلك تبرز أهمية إجراء عدة دراسات معمقة بهدف الوصول إلى مفهوم واضح ودقيق لمراكز الفكر.

– أبرز التحديات التي تواجه الباحثين عند دراسة مراكز الفكر (خاصة التطور التاريخي والأنواع) هي هشاشة المنهجية المعتمدة وكثرة الملاحظات عليها، وهنا تبرز أهمية إجراء أبحاث للارتقاء بمنهجية تحديد أنواع هذه المراكز وتطورها التاريخي.

– يتميز مجتمع صنع القرار الإسرائيلي بكثافة مراكز الفكر على مختلف المستويات، لذلك قد يكون من المفيد دراسة أبرز نماذجها بدقة، ما سيسمح بتكوين رؤية أوضح حولها، وقد حاولنا المساهمة في ذلك من خلال بحثنا هذا، غير أن هذه المحاولة وحدها لا تكفي.

– من الدراسات التي قد تساعد كذلك في رسم صورة أوضح هي الدراسات المقارنة بين المراكز الإسرائيلية ونظرائها على المستويين العربي والإسلامي بهدف اكتشاف مواطن القوة والعمل على استغلالها وكذا نقاط الضعف لتجاوزها.

– يعتبر بحثنا هذا مدخلا لدراسة تأثير مراكز الفكر ودورها في عملية صنع القرار، لذلك نرى أن القيام بذلك من شأنه إعطاء رؤية أوضح عن أهمية هذه المراكز.

– مراكز الفكر ليست في معزل عن مختلف الأزمات التي تواجه الاحتلال، خاصة على المستوى السياسي والأكاديمي حيث كان لها آثار سلبية بالغة على نشاط مراكز الفكر والتي ازدادت وضوحا في العقدين الأخيرين لذلك جدير بالباحثين دراسة هذه الأزمات وأثرها على نشاط مراكز الفكر، ومن أبرزها:

- ✓ أزمات المستوى الأكاديمي: اهتزاز مكانة جامعات الأبحاث مع صعود الكليات الأكاديمية، تراجع مكانة التعليم العالي والبحث العلمي في أجندة الحكومات في ظل هيمنة التحديات الأمنية، تراجع مكانة وجودة التكوين في العلوم الانسانية والاجتماعية وتهديد صعود اليمين المتطرف للحرية الأكاديمية، وغيرها من التحديات.
- ✓ أزمات المستوى السياسي: اهتزاز الاستقرار السياسي وتعاقب عدة حكومات في فترة قصيرة، تنامي خطورة اليمين المتطرف، تفتت الكنيست في ظل كثرة الكتل الصغيرة داخله وكذا الاهتمام بالقضايا العاجلة والسياسات قصيرة المدى وتراجع مكانة الرؤى الاستراتيجية بعيدة المدى، وغيرها من التحديات.

قائمة المصادر والمراجع

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

أ- كتب:

- عربية:

1- أبلسون، دونالد: هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية ؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة، دون مترجم، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2007.

2- أريان، أشر: الانزياح نحو اليمين، ضمن كتاب الانزياح نحو اليمين.. 2003 ما قبلها وما بعدها، تقديم وترجمة أنطوان شلحت، ط1، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، فلسطين، 2003.

3- بلاندر، دانا: عن السياسة الخضراء (جودة البيئة) في "إسرائيل"، ضمن: هل "إسرائيل" ناضجة لسياسة خضراء؟، ترجمة سعيد عياش، ط1، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، فلسطين، 2008.

4- بن غوريون، دافيد: يوميات الحرب (1947-1949)، تحرير غيرشون ريفلين، ترجمة سمير جبور، مراجعة وتقديم صبري جريس، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 1993.

5- سوفير، أرنون: "إسرائيل".. ديموغرافيا 2000-2020 (مخاطر واحتمالات)، ترجمة وتقديم محمد غنايم، ط1، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2001.

6- غرانوت، عودد: سلاح الاستخبارات، ترجمة دار الجليل، ط1، دار الجليل للنشر، الأردن، 1988.

7- ليفران، أهارون: أفول قدرة الردع الإسرائيلية، ترجمة سعيد عياش، ط1،المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)،فلسطين،2001.

8- مائير، جولدا: اعترافات جولدا مائير، ترجمة عزيز عزمي، تقديم ممدوح رضا، ط1، مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر،مصر، ب ت ن.

9- مجموعة مؤلفين: "إسرائيل"- ديمقراطية شكلية (مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية 2003)، ترجمة وتقديم أنطوان شلحت، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، فلسطين، 2003.

10- مجموعة مؤلفين: الانتقال من تسوية النزاع إلى إدارته.. المواجهة العنيفة الإسرائيلية-الفلسطينية (2000-2004)، ترجمة وتقديم أنطوان شلحت، ط1، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، فلسطين، 2005.

11- ميدفيتز، توماس: مراكز الأبحاث في أميركا، ترجمة نشوى ماهر كرم الله، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2015.

- إنجليزية:

12- De Monbrial, Thierry & Gomart, Thomas, What is a Think tank? A French perspective, French, French Institute of International Relations, 2019.

13- E. Abelson, Donald. Do think tanks matter ? Assessing the impact of public policy institutes, Canada, McGill-Queen's University Press, 2018.

14- G. McGann, James. The Fifth Estate: Think Tanks, Public Policy, and Governance, Washington, D.C, Brookings Institution Press, 2016.

15- G. McGann, James. Think tanks and policy advice in the United States (Academics, advisors and advocates), New York, Rutledge Research in American Politics, 2007.

16- G. McGann, James. Think Tanks and Policy Advice in the US, Philadelphia, Foreign Policy Research Institute, 2005.

ب– تقارير:

– عربية:

17– ج. ماككان، جيمس: تقرير مؤشر التوجه العالمي نحو مراكز الفكر والرأي العام 2015، ترجمة وتحرير جماعي، ط1، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2016.

– إنجليزية:

18- Botosh, Noam. A Description and Analysis of the Implementation of the Concentration Law and Its Economic Impact on the Israeli Economy. 1st ed., Jerusalem, Knesset Research and Information Center, 2020.
19- G. McGann, James. 2013 Global Go-To Think tanks index report, Philadelphia, University of Pennsylvania, 2014.
20- Getz, Daphne. editor. "'Israel.'" UNESCO Science report: The Race Against Time for Smarter Development, 1st ed., France, UNESCO, 2021.
21- Goldschmidt, Roy. Information Regarding Scientific Research and Research and Development in "Israel." 1st ed., Jerusalem, The Knesset Research and Information Center, 2011.
22- Lindo, Jing. Global Think Tank Evaluation Report, Beijing, Chinese Evaluation Center for Humanities and Social Sciences, 2015.
23- Samuel Neaman Institute for national policy research. Mapping Research and Innovation in the State Of "Israel." 1st ed., France, UNESCO, 2016.
24- The Planning and Budgeting Committee, The Higher Education System in "Israel" 2014, 1st ed., Jerusalem, The Council for Higher Education, 2014.

ج– مقالات:

– إنجليزية:

25- E. Abelson, Donald. Do think tanks matter? Opportunities, Constraints and Incentives for Think Tanks in Canda and the United States, Global Society, vol. 14(2).
26- J. Hamre, John, The Constructive Role of Think Tanks in the Twenty-first Century, Asia-Pacific Review, vol. 15(2), 2008.
27- J. Wiarda, Howard. The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy, American Foreign Policy Interests, Vol. 30(2), 2008.
28- J. Wiarda, Howard. Think tanks and foreign policy in globalized world: New ideas, new "tanks," new directions, International Journal, vol. 70(4), 2015.

مواقع إلكترونية:

– إنجليزية:

29- "About CEP." Center for Economics and Politics, cepin.cz/en/index.php. Accessed 23 Feb. 2022.
30- "About IsER." Bank of Israel, www.boi.org.il/en/Research/Periodicals/Pages/About-IsER.aspx. Accessed 19 May 2022.

31- "About the BSF." The U.S.-Israel Binational Science Foundation, www.bsf.org.il/about . Accessed 16 Apr. 2022.
32- "About the MDC Arabic Press Archives." Archives, Moshe Dayan Center, dayan.org/content/about-mdc-arabic-press-archives. Accessed 24 Apr. 2022.
33- "About Us." Singapore Institute of International Affairs, www.siiaonline.org/about-us. Accessed 23 Feb. 2022.
34- "Chronic Economic Problems Threaten Israel's National Survival." "Israel" Center for Social & Economic Progress, icsep.org.il. Accessed 20 Mar. 2022.
35- "Governance." About the Moshe Dayan Center, Moshe Dayan Center, dayan.org/content/about-moshe-dayan-center-mdc. Accessed 24 Apr. 2022.
36- "Hiwar: An MDC Forum for Intra-Regional Dialogue." Forums, Moshe Dayan Center, dayan.org/content/hiwar-mdc-forum-intra-regional-dialogue. Accessed 24 Apr. 2022.
37- "Konrad Adenauer Program for Jewish-Arab Cooperation." Programs, Moshe Dayan Center, dayan.org/content/konrad-adenauer-program-jewish-arab-cooperation. Accessed 24 Apr. 2022.

38- "Michael Milshtein." Experts, Moshe Dayan Center, dayan.org/author/michael-milshtein. Accessed 24 Apr. 2022.
39- "Middle East News Brief." Moshe Dayan Center, dayan.org/content/middle-east-newsbrief. Accessed 24 Apr. 2022.
40- "MISSION." Center of Institutional Analysis and Development, cadi.ro/en/mission. Accessed 23 Feb. 2022.
41- "Our History." Fabian Society, fabians.org.uk/about-us/our-history. Accessed 23 Feb. 2022.
42- "Support." The Institute for National Security Studies, www.inss.org.il/donate. Accessed 20 Mar. 2022.
43- "Syria Forum." Forums, Moshe Dayan Center, dayan.org/content/syria-forum. Accessed 24 Apr. 2022.
44- "Uzi Rabi." Experts, Moshe Dayan Center, dayan.org/author/uzi-rabi. Accessed 22 Apr. 2022.
45- Israel Academy of Sciences and Humanities. "The Israel Academy Law." Israel Academy of Sciences and Humanities, Israel Academy of Sciences and Humanities, www.academy.ac.il/RichText/GeneralPage.aspx?nodeId=825. Accessed 16 Apr. 2022.

ثانيا: المراجع

أ– كتب:

عربية:

1– أبو عامر، عدنان: مراكز البحث العلمي في "إسرائيل" –السياسات، الأهداف، التمويل–، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، لبنان، 2013.

2– بلعيشة، محمد: الصفقات الفاوستية.. التغلغل الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى، ط1، لبنان، 2022.

3– بن إبراهيم الضحيان، عبد الرحمن: المنظمات الدولية الاسلامية والتنظيم الدولي (دراسة مقارنة)، تقديم عبد الله التركي، ط1، ب د ن، السعودية، 1991.

4– بوشيه، ستيفن وريو، مارتن: مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار، ط1، دار الفارابي ومؤسسة محمد بن راشد المكتوم، لبنان، 2009، ص 55.

5– جمال الدين، هبة: دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة (دراسة حالة إسرائيل)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2015.

6– دغان بوزاغلو، نوغا: الحق في التعليم العالي في "إسرائيل"، ط1، مركز أدفا، تل أبيب، 2007.

7– دغان بوزاغلو، نوغا: حقوق اجتماعية في "إسرائيل".. الحق في التعليم العالي (ورقة معلومات)، ط1، مركز أدفا، تل أبيب، 2007.

8– سلطان، جاسم: الذاكرة التاريخية.. نحو وعي استراتيجي بالتاريخ، ط3، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، مصر، 2007.

9– القروي، هشام: مراكز البحوث الأمريكية ودراسات "الشرق الأوسط" بعد 11 سبتمبر (تشكيل الإدراك الأمريكي)، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، لبنان، 2013.

10– لورنس، هنري: اللعبة الكبرى.. الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة محمد مخلوف، ط1، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، 1992.

11– متولي، عبد الحميد: نظام الحكم في"إسرائيل"، ط2، منشأة المعارف، مصر، 1979.

12– مجموعة مؤلفين: الفكرة الصهيونية.. النصوص الأساسية، إشراف أنيس صايغ، ب ط،مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية،لبنان،ب ت ن.

13– محمد صالح، محسن: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ط3، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2022.

14– محمود، خالد وليد: دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، ب ط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013.

15– المسيري، عبد الوهاب: مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، ط1، دار الفكر، سوريا، 2002.

16– مصطفى، مهند: المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية (المعرفة، السياسة والاقتصاد)، ب ط، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، فلسطين، 2014.

17– منصور، جوني و نحاس، فادي: المؤسسة العسكرية في "إسرائيل" (تاريخ، واقع، استراتيجيات وتحولات)، ب ط، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، فلسطين، 2009.

18– نوفل سعيد، أحمد: دور "إسرائيل" في تفتيت الوطن العربي، ط2، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.

إنجليزية:

19- Arbashin, Anton & Graef, Alexander. Thinking foreign policy in Russia: Think tanks and grand narratives, Washington, D.C, Atlantic Council, 2019.

20- El-Gendy, Karim,The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences. 1st ed., Lebanon, Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations, 2010.

21- Garce, Adolfo & Una, Gerardo, Think tanks and public policies in Latin America, Argentina, Fundacion Siena and CIPPEC, 2010.
22- Group of authors. Higher Education in Regional and City Development: The Galilee-"Israel". 1st ed., France, The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), 2011.

ب– فصل من كتاب:

– عربية:

23– أبو عصبة، خالد: التربية والتعليم والبحث العلمي، ضمن دليل إسرائيل العام 2011، رئيس التحرير: كميل منصور، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2011.

24– جبارين، يوسف ومصطفى، مهند: نظام الحكم في إسرائيل، ضمن دليل إسرائيل العام 2011، رئيس التحرير: كميل منصور، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2011.

25– جيتز، دافني وزيف، تادمر: "إسرائيل"، ضمن تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030، منشورات اليونسكو، ط1، فرنسا، 2018.

26– حلبي، أسامة و أبو رمضان، موسى: النظام القانوني، ضمن دليل إسرائيل العام 2020، رئيس التحرير: منير فخر الدين، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2021.

27– حيدر، عزيز: المجتمع والتركيب السكاني، ضمن دليل إسرائيل العام 2011، رئيس التحرير: كميل منصور، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2011.

28– خليفة، أحمد: الأحزاب السياسية، ضمن دليل إسرائيل العام 2011، رئيس التحرير: كميل منصور، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2011.

29– زريق، رائف: "إسرائيل"– خلفية أيديولوجية وتاريخية، ضمن دليل إسرائيل العام 2011، رئيس التحرير: كميل منصور، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2011.

30– شلحت، أنطوان: الأحزاب السياسية في إسرائيل، ضمن دليل إسرائيل العام 2020، رئيس التحرير:منير فخر الدين، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2021.

31– عليان، سميرة: التربية والتعليم والبحث العلمي، ضمن دليل إسرائيل العام 2020، رئيس التحرير: منير فخر الدين، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2021.

32– مصطفى، مهند: نظام الحكم في "إسرائيل"، ضمن دليل إسرائيل العام 2020، رئيس التحرير: منير فخر الدين، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2021.

33– النقيب، فضل مصطفى: الاقتصاد الإسرائيلي، ضمن دليل إسرائيل العام 2020، رئيس التحرير: منير فخر الدين، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2021م

ج– مقالات:

عربية:

34– أمارة، محمد و مصطفى، مهند: صعود الليكود وتحولات الخطاب السياسي لفلسطينيي 1948، مجلة الدراسات الفلسطينية، لبنان، العدد 115، صيف 2018.

35– بلخير، سلمى و شرقي، محمود: واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر بين الضرورة الاستراتيجية ورهانات المستقبل، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2020.

36– بورياح، سلمة: مراكز الأبحاث وآليات تأثيرها على صنع السياسة العامة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2016.

37– بوشناق، شمسة: تأثير مراكز الفكر في الولايات المتحدة على صنع السياسة الخارجية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 15، جانفي 2017.

38– حطاب، عبد المالك: ظهور وتطور مراكز صناعة الفكر والرأي الأمريكية، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 12، العدد 3، جويلية 2020.

39– الخزندار، سامي و الأسعد، طارق: دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد6، جانفي 2012.

40– خليل نامق، بسمة: مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة (النموذج الأمريكي)، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العراق، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر2009.

41– زرايقية، حنان: دور مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية –الحرب على العراق أنموذجا–، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المجلد4، العدد 1، 2017.

42– ساعد، رشيد: تأثير مراكز البحث والتفكيرThink Tanks على توجهات التفكير الاستراتيجي الأمريكي اتجاه الصين، مجلة المفكر، بسكرة، العدد 13، 2016.

43– الشهواني، هاشم حسن حسين: مراكز الأبحاث الإسرائيلية وأثرها في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، مجلة دراسات إقليمية، العراق، المجلد 8، العدد 23، جوان 2011.

44– العايش، جهاد: ثورة الأبحاث الصهيونية ونظيرتها العربية، سلسلة بيت المقدس للدراسات ، قبرص، العدد 13، جانفي 2012.

45– عواودة، وديع: التعليم العالي في "إسرائيل" بين الجامعات والكليات، قضايا إسرائيلية، فلسطين، العدد 53.

46– فيلدحاي، ريفكا: الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي، مجلة قضايا إسرائيلية، فلسطين، العدد 53، 2014.

47– محمود خطاب، نظيرة: دور مراكز الأبحاث الإسرائيلية في مخطط الغزو الفكري للمنطقة العربية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العراق، العدد 12، ديسمبر 2010.

48– مصطفى، مهند: الأكاديميا الإسرائيليلة وبناء الدولة.. من التوجه الجمهوراني إلى قيم الخصخصة، قضايا إسرائيلية، فلسطين، العدد 29، 2008.

49– مصطفى، مهند: المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية بين صراعها الداخلي والصراع مع وزارة المالية، قضايا إسرائيلية، فلسطين، العدد 37–38، 2010

50– نور الدين، فوزي وعقابي، خميسة: دور مراكز التفكير في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 16، جوان 2017.

أجنبية:

51- Ahmad, Mahmood.. US Think tanks andthe politics of expertise, Role, Value and Impact, The Political Quarterly, vol. 79(4), October-decemer 2008.

52- E. Abelson, Donald. Old world, new world: the evolution and influence of foreign affairs think-tanks, International Affairs, vol. 1(90), 2014.
53- Guzansky, Yoel & Lindenstrauss, Gallia, Foreign policy Think Tanks and decision making processes, Strategic assessment, vol 20(2), July 2017.
54- Hauk, Juliana Cristina Rosa. What are 'Think Tanks'? Revisiting the Dilemma of the Definition, Brazilian political science review, vol. 11(2), 2017.
55- Mustafa, Mohanad & Ghanem, As'ad. The empowering of the Israeli extreme right in the 18th Knesset elections, Mediterranean politics, Vol. 15 (1),March 2010.
56- Thunert, Martin, Think tanks in Germany, Society Abroad, May-June 2004.
57- Troy, Tevi, Devaluing the think tank, National Affairs, Winter 2012.
58- W. Thunert, Martin, The development and Significance of Think tanks in Germany, German Policy Studies, vol. 3(2).

د- مذكرات ورسائل جامعية:

59- مباركية، أمين: دور مراكز الفكر الاستراتيجي " Think Tank" في صنع القرار في السياسة الخارجية الاسرائيلية (2011-2017)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، إشراف مازوزي عبلة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2018.

هـ- قواميس:

60- Evans, Graham & Newnham, Jeffrey. The Penguin Dictionary Of International Relations, England, Penguin Books, 1998.
61- W. Brown, Garrett & McLean, Iain & McMillan, Alistair, Oxford Concise dictionary of politics And international relations, Oxford University Press, 2018.

و- مواقع إلكترونية:

- عربية:

62- "مركز موشيه دايان للأبحاث شرق الأوسطية والأفريقية." ، مراكز الدراسات والبحوث، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، www.iicss.iq/?id=407، تاريخ الاطلاع 24 أفريل 2022.

63- الزعبي، حلمي عبد الكريم: دور مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا في صياغة المشروع الصهيوني لتفتيت الأقطار العربية، https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=8872&cid=24 ،تاريخ الاطلاع:24 أفريل 2022.

64- اللوبي، https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%A8%D9%8A/t-39539892 ، تاريخ الاطلاع: 28 جوان 2022.

- إنجليزية:

65- "Itamar Rabinovich." Brookings, www.brookings.edu/experts/itamar-rabinovich. Accessed 22 Apr. 2022.
66- UNESCO Institute for Statistics. "Research and Development Expenditure (% of GDP) – "Israel." World Bank,data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?end=2014&locations=IL&start=2000&view=chart. Accessed 15 Apr. 2022.

الفهارس

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	النوع	الصفحة
1	مراكز الفكر في الفضاء الاجتماعي	مخطط	**18**
2	عدد مراكز الفكر المؤسسة سنويا عبر العالم (1901-2006م)	منحنى وأعمدة بيانية	**19**
3	أنواع مراكز الفكر الإسرائيلية ومعايير تصنيفها	مخطط	**38**
4	عدد مؤسسات العليم العالي الإسرائيلية (1989-2014م)	أعمدة بيانية	**62**
5	عدد طلبة التعليم العالي التدرج حسب نوع المؤسسة الأكاديمية (1989-2014م)	أعمدة بيانية	**63**
6	ميزانية لجنة التخطيط والتمويل (2008-2014م)	منحنى بياني	**64**
7	التمويل الحكومي في الميزانية العادية لمؤسسات التعليم العالي (جامعات وكليات) الممولة من قبل لجنة التخطيط والتمويل وفقا للطالب (1996-2007م)	أعمدة بيانية	**64**
8	نسبة مساهمة الميزانية الحكومية في مداخيل الجامعات العامة (سنتي 2010م-2017م)	مخطط	**64**
9	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإسرائيلي (2000-2014م)	منحنى بياني	**65**
10	الإنفاق على البحث والتطوير في الاحتلال الإسرائيلي حسب مصدر الأموال (لسنتي 2011 و2017)	دائرة نسبية	**66**
11	عدد الكتب الصادرة عن باحثي مركز موشيه ديان (1990-2014م)	منحنى بياني	**75**

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	عدد الحكومات والكنيست الإسرائيليين (1948-2014م)	**52**
2	الإطار القانوني لتشكيل الحكومة الإسرائيلية (1949-2014م)	**54**

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	**2**
إهداء	**3**
مقدمة	**أ – ح**
الفصل الأول: مفهوم مراكز الفكر وتطورها التاريخي عالميا وإسرائيليا	
المبحث 01: مفهوم مراكز الفكر	**18 – 12**
المبحث 02: التطور التاريخي لمراكز الفكر عالميا	**27 – 19**
المبحث 03: التطور التاريخي لمراكز الفكر الإسرائيلية	**35 – 28**
الفصل الثاني: أنواع مراكز الفكر الإسرائيلية وأبرز نماذجها الحكومية	
المبحث 01: أنواع مراكز الإسرائيلية	**49 – 37**
المبحث 02: النظام السياسي الإسرائيلي وأبرز مراكز الفكر الحكومية	**57 – 50**
الفصل الثالث: هيكلة نظام التعليم العالي والبحث العلمي الإسرائيلي وأبرز مركز فكر جامعي	
المبحث 01: هيكلة نظام التعليم العالي والبحث العلمي الإسرائيلي	**68 – 59**
المبحث 02: مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا	**77 – 69**
خاتمة	
أهم نتائج البحث	**خ – ش**
توصيات	**ش – ص**
آفاق للبحث	**ص – ض**
قائمة المصادر والمراجع	**95 – 89**
فهرس الجداول	**97**
فهرس الأشكال	**97**
فهرس المحتويات	**98**

ملخص:

يدرس هذا البحث مراكز فكر الاحتلال الإسرائيلي بين 1948م-2014م بنظرة تاريخية تحليلية، حيث يتطرق بداية إلى مفهوم مراكز الفكر ثم تطورها تاريخيا عبر العالم مع التركيز على ظهورها وانتشارها داخل الاحتلال الإسرائيلي.

ينتقل بعد ذلك إلى رصد أنواعها المختلفة مع التركيز على أبرز نماذجها الحكومية والجامعية، ويدعم ذلك بعرض تاريخي موجز لنشأة وتطور النظاميين السياسي والأكاديمي-البحثي للاحتلال الإسرائيلي، وأخيرا يتوج هذا العمل بمجموعة من النتائج، التوصيات والإشارة إلى آفاق يمكن البحث فيها.

الكلمات المفتاحية: مراكز الفكر، مراكز الأبحاث، مراكز الدراسات، الكيان الصهيوني، الاحتلال الإسرائيلي، "إسرائيل"، التعليم العالي الإسرائيلي، صنع القرار، النظام السياسي الإسرائيلي، صنع القرار الإسرائيلي.

Summary:

This research studies the Israeli occupation's Think-Tanks between 1948 and 2014 with a historical and analytical view. First, It studies the concept of "Think-Tanks" and their historical development throughout the world, with a focus on the Israeli model.

Second, It discovers its different types with a focus on governmental and university centers, also, it supports this with a brief historical presentation on the development of the political and academic systems of the Israeli occupation.

Finally, This work culminates in a set of results, and recommendations and opens new horizons for research.

Keywords: Think-Tanks, Research centers, Study centers, The Zionist entity, The Israeli occupation, "Israel", Israeli higher education, Decision-making, The Israeli political system, Israeli decision making.